السودان

للسودانيين

طمع فنزاع ووثبة فجهاد

حقائق ووثائق

يجمع شتاتها

عبدالرحمن على طه

تحقيق

فدوى عبدالرحمن على طه

١٩٩٢م

السودان للسودانيين
طمع فنزاع ووثبة فجهاد

حقائق ووثائق
يجمع شتاتها
عبدالرحمن على طه

تحقيـق
الدكتورة فدوى عبدالرحمن على طه

الناشرون : دار جامعة الخرطوم للنشر
ص . ب ٣٢١ الخرطوم (السودان)

الطبعة الأولى ١٩٥٥
الطبعة الثانية ١٩٩٢ (محققة)

الطابعون : مطبعة جامعة الخرطوم للنشر
دار جامعة الخرطوم للنشر

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام

على

اشرف المرسلين

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

مقدمة التحقيق

يعود اهتمامى بكتاب « السودان للسودانيين » لمؤلفه عبدالرحمن على طه الى امرين اولهما انه يقع ضمن دائرة اهتمامى بدراسة تاريخ السودان فى فترة الحكم الثنائى (١٨٩٩ - ١٩٥٦) وعلى وجه الخصوص الفترة التى اعقبت الحرب العالمية الثانية حيث أعددت دراستى لنيل درجة الماجستير عن العلاقات السودانيه - المصرية ١٩٣٧- ١٩٤٧ ، واطروحتى للدكتوراه عن اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ المصرية - البريطانية حول الحكم الذاتى وتقرير المصير للسودان وهذا ما حفزنى لتحقيقه . والامر الثانى شخصى بحت فمؤلف الكتاب هو والدى ورايت من حقه على ان اعنى بأثره عموماً وبهذا الكتاب خصوصاً لأنه أهم أبنائه ومن ثم أعادة نشره بعد اجراء التحقيق .

صدر كتاب « السودان للسودانيين » فى مايو ١٩٥٥ . وكانت الفتره التى صدر فيها ذروة المرحلة الانتقالية التى بدات فى يناير ١٩٥٤ عقب اجراء الانتخابات البرلمانيه الاولى فى نوفمبر ١٩٥٣ . وكان مقررا لهذه الفتره ان تنتهى فى مدة اقصاها ثلاثة اعوام بانتخاب جمعيه تاسيسيه مهمتها تقرير مصير السودان على أحد امرين ، اما الاتحاد مع مصر فى صورة من الصور او الاستقلال التام . وقد نصت على ذلك المادة الثانية عشر من اتفاقية الحكم الذاتى وتقرير المصير . وكانت نتيجة الانتخابات البرلمانية فوز الحزب الوطنى الاتحادى باغلبية مريحة مكنته من تشكيل الحكومة ، بينما بقى حزب الامة فى المعارضة .

شهدت الفترة الانتقالية نشاطا مكثفا من حزب الامة للترويج لخيار الاستقلال التام . فكانت مهمة الكتاب الدعاية لهذا الشعار . فقد صدر فى ظروف احتدام معركة سياسية وفى وقت كان تقرير المصير فيه على الابواب . وركز الكتاب على ابراز اسباب النزاع الانجليزى - المصرى حول السودان خلال فترة الحكم الثنائى وعلى المفاوضات المصريه - البريطانية بشان السودان ، وبصفة خاصة على الدور الذى قام به السيد عبدالرحمن المهدى فى الدفاع عن مبدأ حفظ سيادة السودان لاهله . كما ازدادت الدعاية المصرية بصورة مكثفة خلال الفترة الانتقالية بهدف كسب السودانيين الى خيار الاتحاد مع مصر . وشهدت الفتره انقسامات وسط مؤيدى الحزب الوطنى الاتحادى حول تحديد فهمهم لنوع العلاقة مع مصر . وتم فى ديسمبر ١٩٥٤ فصل وزراء الختمية من الحكومة الاتحادية وشكلوا فيما بعد حزب الاستقلال الجمهورى و هدفه نيل الاستقلال . وفى يونيو ١٩٥٥ فصل محمد نور الدين ،

نائب رئيس الحزب الوطنى الأتحادى من الوزارة وكان متطرفا فى دعوته الى الاندماج مع مصر .

اتخذ الكتاب عنوانه (السودان للسودانيين) من الشعار الذى برز فى الحياة السياسية منذ العشرينيات واصبح لامعا فى الاربعينيات . ورفعته الادارة البريطانية فى السودان بهدف كسب السودانيين الى سياستها الرامية الى التدرج فى الحكم الذاتى . واصبح الشعار فى عام ١٩٢٠ مثار خلاف وجدل فى السودان ومصر التى نظرت الى السودان كجزء لا يقتطع منها . وتشكك المثقفون السودانيون فى الشعار ونظروا اليه كشعار فرضته الادارة البريطانية بهدف ابعاد مصر عن السودان كى تصبح حرة طليقة فى حكمه . وبما ان الادارة البريطانية قد سمحت للترويج لهذا الشعار ، وحاربت فى نفس الوقت الدعاية المناوئه للاتحاد مع مصر ، فقد زاد ذلك من تشكك المثقفين السودانيين وظنت الغالبية من الخريجين بان الاستقلال يمكن احرازه بالتعاون مع مصر ، فهى ليست جارة مسلمة تتحدث العربية فحسب ، وانما تعانى ايضا من الحكم الاجنبى[1] .

وجد شعار "السودان للسودانيين" استجابة من طائفة الانصار بزعامة السيد عبد الرحمن المهدى . ويرجع ذلك الى وقوف هذه الطائفة ضد اى محاولة لفرض سيادة مصر على السودان . كما وجد قبولا فى بادى الامر عند السيد على الميرغنى زعيم طائفة الختمية والذى عبـر عن رفضـه لاى نوع من النفـوذ المصرى على السـودان . الا ان التنافس الشخصى بين السيدين واتهام السيد على للادارة البريطانية بالعمل على دعم نفوذ ومكانة السيد عبد الرحمن دفع السيد على الميرغنى الى الاعتماد على مصر وبالتالى رفض هذا الشعار . فقد عاش السيد على لاجئا فى مصر طوال فترة حكم المهدية ، وقربته الادارة البريطانية اليها حتى اندلاع الحرب العالمية الاولى ودخول تركيا الحرب الى جانب المانيا . وعندئذ ادركت بريطانيا اهمية طائفة الانصار فى القيام بدعاية مناوئه لدعاية السلطان العثمانى بالجهاد . وكانت تلك سانحة للسيد عبد الرحمن كى يحتل مكانة مرموقة وهامة بعد حالة العزلة التى فرضتها عليه الادارة البريطانية . وكان السيد عبد الرحمن ضمن وفد الزعماء الذى وصل الى بريطانيا فى عام ١٩١٩م لتهنئة ملكها بالانتصار فى الحرب . وكان الهدف من ارسال الوفد كسب هؤلاء الزعماء لشعار "السودان للسودانيين" والوقوف ضد النفوذ المصرى فى السودان .

---

(١) محمد عمر بشير تاريخ الحركة الوطنية فى السودان . ١٩٠٠ – ١٩٦٩ (الخرطوم ١٩٨٠) ص ٩٦ .

اوجدت دعاية الادارة البريطانية لشعار "السودان للسودانيين" دعاية سرية مضادة تمثلت فى شعار وحدة وادى النيل . وكونت جمعيات فى مدن السودان الرئيسية كان اهمها جمعية الاتحاد السودانى التى تكونت فى عام ١٩٢٢م وجمعية اللواء الابيض التى تكونت فى عام ١٩٢٤ . ورفعت هذه الجمعيات شعار الاتحاد واستقلال وادى النيل . وبمنتصف عام ١٩٢٤ انقسم الوطنيون السودانيون الى معسكرين المؤيدين للحكم البريطانى فى السودان لكى يعد السودانيين للاستقلال وتألف من الزعماء التقليديين والدينيين والقبليين . والمعسكر الذى نادى بجلاء الاستعمار والاتحاد مع مصر لتحقيق هذا الهدف وتألف من العناصر المتعلمة تعليما عصريا . وفى نفس العام اندلعت ثورة عام ١٩٢٤ وكان من نتائجها محاربة المثقفين وقمع الحركة الوطنية فى الحقبة التى تلت [١] .

فى عام ١٩٣٤ عين السير ستيوارت سايمز حاكما عاما للسودان . ونادى بسياسة التعاون مع المثقفين بهدف كسب انصار جدد لشعار "السودان للسودانيين" . وبالرغم من ذلك واصل قسم من المثقفين نظرته الى الشعار بانه وسيلة لفرض هيمنة بريطانيا على ادارة السودان . ونظر الى مصر بانها الحليف الوحيد المحتمل وذلك بالرغم من خيبة الامل التى تلت ثورة عام ١٩٢٤ نتيجة لسحب مصر قواتها من السودان وأشياء أخرى . هذا بالاضافة الى توقيع اتفاقية مياه النيل فى عام ١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا والتى منحت السودان نصيباً ضئيلاً من المياه .

تكون مؤتمر الخريجين فى عام ١٩٣٨ اثر توقيع معاهدة عام ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا . وأرسل المؤتمر فى ابريل ١٩٤٢ مذكرته الشهيرة الى الادارة البريطانية والتى طالب فيها بتقرير مصير السودان عقب انتهاء الحرب . وقد ادى رد الادارة البريطانية على المذكرة والاتصالات الفردية والسرية التى قام بها دوقلاس نيوبولد - السكرتير الادارى آنذاك - مع الخريجين الى انشقاق فى صفوف المؤتمر . فقد تمكن نيوبولد من اقناع مجموعة من الخريجين بضرورة الاعتدال فى المطالب والتدرج فى الحكم الذاتى . وبحلول عام ١٩٤٣ سيطرت العناصر المعادية للوجود البريطانى فى السودان على مؤتمر الخريجين وتكونت الاحزاب الاتحادية بزعامة حزب الاشقاء ورفعت شعار "وحدة وادى النيل تحت التاج المصرى" . وبسط السيد على الميرغنى رعايته على تلك الاحزاب . وتمكنت تلك الاحزاب من احراز اغلبية مريحة فى انتخابات المؤتمر لعام ١٩٤٤ . وكان طبيعيا ان يسعى الشق الاخر

---

(١) محمد عمر بشير : نفس المصدر ، ص ١٠٥ .

للحركة الوطنية لتنظيم نفسه ومن ثم تكون حزب الامة فى فبراير ١٩٤٥ تحت رعاية السيد عبد الرحمن المهدى . وبما ان قادته قد آمنوا بالتدرج فى الحكم الذاتى وعارضوا السيادة المصرية على السودان فقد تبنى الحزب شعار "السودان للسودانيين" . وجذب الحزب الى صفوفه عددا من المثقفين من بينهم المؤلف .

ولد مولف الكتاب عام ١٩٠١ فى قرية عمارة الجعليين وتقع على بعد سبعة كيلومترات جنوب مدينة الحصاحيصا . وتلقى تعليمه الاولى بمدرستى رفاعة والمسلمية والاوسط والثانوى بكلية غردون التذكارية . وتخرج فى قسم المعلمين فى عام ١٩٢٢ وعين معلماً بمصلحة المعارف فى ١٥ نوفمبر ١٩٢٢[١] وعمل بمدرسة أم درمان الابتدائية . وشهدت فترة عمله بالمدارس الوسطى نشاطا اجتماعيا فقد كان عضوا نشطا فى لجنة التمثيل والمحاضرات بنادى الخريجين بام درمان ، والتى ضمت حسين شريف وعبد المجيد عبد الحميد وعبد الله خليل وصديق فريد وعرفات محمد عبد الله وعوض ساتى وعلى نور وابوبكر عثمان . واشترك فى المسابقات التى كان يقيمها نادى الخريجين بهدف بناء مجتمع جديد . وفاز بالجائزة الاولى ببحث قدمه عن تربية الطفل تحدث فيه عن اهداف التربية وواجبات الوالدين فى هذا المضمار . وهاجم بعض الاغانى الشائعة التى تدفع المرأة الى الخمول والكسل . وطالب مؤلفى الاغانى بان يطرقوا المعانى التى ترفع من مستوى المرأة وارشادها الى حياة افضل . كما تحدث فى بحثه عن رسالة المدرسة والمستوى الذى يجب ان يتوفر فى المدرس من حيث الاخلاق التربوية والعلمية[٢] .

نقل المؤلف فى يناير ١٩٢٨ الى كلية غردون التذكارية ليعمل استاذا بها . وعندما بدأت البعثات الى جامعة بيروت الامريكية استثنى منها المؤلف ذلك لمعرفته الواسعة وعلمه بالمستوى الذى يدرس بها[٣]. فقد كان معلما ممتازا للغة الانجليزية والتاريخ والجغرافيا[٤] .

نقل المؤلف فى يوليو ١٩٣٥ الى بخت الرضا بالدويم ليعمل نائبا لعميد معهد بخت الرضا المستر ف. ل. قريفث[٥] . وجاء تاسيس معهد تدريب معلمى المدارس الاولية للبنين فى

---

(١) دار الوثائق القومية (الخرطوم) الديوان ، ملف السيد عبد الرحمن على طه رقم ٢٨/٦/١/٥ .

(٢) حسن نجيلة : ملامح من المجتمع السودانى (القاهرة ، ١٩٥٩) ص ٢٠٩ – ص ٢١٥ .

(٣) دار الوثائق القومية ، ملف السيد عبد الرحمن على طه .

(٤) محجوب عمر باشرى : رواد الفكر السودانى (الخرطوم ، ١٩٨١) ص ٢١٥ – ص ٢١٨ .

(٥) تخرج من كلية كيبل باكسفورد فى عام ١٩٢٢ وقضى مدة اربعة سنوات بكلية سانت اندرو بالهند . وجاء السودان فى

بخت الرضا عام ١٩٣٤ نتيجة لتوصيات لجنة شكلها الحاكم العام اثر الاضراب الذى وقع في كلية غردون عام ١٩٣١ لتضع تقريرا يتناول اسباب الاضراب، والانتقال السريع من النقص الى الزيادة فى تخريج عدد من المعلمين الذين لا مجال لهم الا الاستخدام الحكومى. ونجح مدير المعارف ج. س. سكوت في توسيع حدود مهام تلك اللجنة لتشمل عرضا للتعليم فى مستوياته الادنى . واعدت اللجنة مذكرة نالت موافقة الحكومة . وتقرر نقل قسم اعداد المعلمين من كلية غردون الى مقر ريفى خارج الخرطوم حيث يتم انشاء معهد المعلمين للمرحلة الأولية . وعين قريفث الذى كان مفتشا للتعليم عميدا للمعهد واختار موقع بخت الرضا فى منطقة ريفية بجوار الدويم على النيل الابيض . وصار المعهد يحمل اسم الموقع[1].

امضى المؤلف فى بخت الرضا اثنتى عشرة سنة هى الفترة التى اعتز بها فى حياته العلمية والعملية ولا زالت موضع فخر واعزاز من قبل اجيال كاملة من تلاميذه . وانصب اهتمام بخت الرضا الاساسى على وضع المناهج الحديثة للتعليم الاولى وتجربة اعداد المناهج بطريقة عملية ووضع الكتب والمقررات المناسبة والبرامج والخطط لتدريس مدرسى المدارس الاولية . وقام المؤلف بجولات فى المدارس الاولية للوقوف على ما كان يجرى فيها من نشاط واستطاع فى فترة وجيزة استيعاب كل الصور الموجودة . واصبحت لديه صورة حية وواضحة عن المدرسة الاولية بمحاسنها ومساوئها[2] وكان يتحدث عنها حديث الخبير الذى ارتبط قلبه وعقله بالمسألة . واستفاد من المناقشات التى كانت تدور مع كبار وصغار المدرسين . وكان فهمه للبيئة السودانية متكاملا . كما كان مدركا للنفسية السودانية خصوصا نفسية الطفل . وكانت مقدرته اللغوية فائقة فقد كان متمكنا من اللغتين العربية والانجليزية . وقد جعلت كل هذه الصفات زملاءه يتعلقون به ويدركون اهليته لهذا العمل

عام ١٩٢٩ مفتشا للتعليم . وعين عميدا لمعهد بخت الرضا في عام ١٩٣٤ وتقاعد عن العمل بالسودان في عام ١٩٥٠ . توفى فى ٣١ يوليو ١٩٨٤ .

(١) ناصر السيد : تاريخ السياسة والتعليم في السودان (الخرطوم ، ١٩٩٠) ص ١٤٥ - ص ١٤٦ .

(٢) مقابلة مع الاستاذ سر الختم الخليفه بتاريخ ١٩٩١/٧/٢ . عمل سر الختم الخليفه استاذا بمعهد التدريب ببخت الرضا فى الفترة من يناير ١٩٣٨ الى يناير ١٩٥٠ حيث نقل الى جنوب السودان . وشغل منصب رئيس وزراء الحكومة الانتقالية التى شكلت عقب ثورة ٢١ اكتوبر ١٩٦٤ . واستمر بهذا الموقع حتى مايو ١٩٦٥ . هذا وقد اعتمدت على الاستاذ سر الختم فى معظم المعلومات الخاصة بالفترة التى قضاها المؤلف ببخت الرضا .

التربوى الهام . كما ان وضعه نائبا لعميد المعهد وفر الجانب الادارى اللازم لانجاح المسائل الفنية . ووجد المستر قريفث فيه معاونا اعانه علي فهم البيئة السودانية وكان بحاجة الى خبرات ومقدرات سودانية لضمان نجاح التجربة . واستفاد الى حد كبير من نقاشه واحتكاكه بعبد الرحمن على طه . وكانت مهمة العميد ونائبه الاشراف على الشعب المختلفة . وكانت كل شعبة مسئولة عن القيام بتجارب لاصلاح المقرر واعداد الكتب للتلاميذ والمراشد للمعلمين ووضع الخطط لتدريبهم . وكان رؤساء الشعب من البريطانيين ويعاون كل منهم واحد من كبار المعلمين السودانيين من ذوى الخبرة فى المادة . ووضعت شعبة الجغرافيا والتربية الوطنية تحت اشراف عبد الرحمن على طه المباشر . حيث اولى عناية خاصة لاصلاح طرق تدريس مادة الجغرافيا واهتم بالجغرافيا المحلية والتى اعد لها مع اخرين منهم الاساتذة مكي عباس والنور ابراهيم وعثمان محجوب واحمد ابراهيم فزع وسر الختم الخليفه كتاب "سبل كسب العيش فى السودان" والذى لا يزال يدرس بالمرحلة الابتدائية رغم التغيير الذى طرأ على اسمه ورغم التعديلات التى ادخلت عليه . اعد الكتاب فى رحلات حقيقية قام بها نفر من اساتذة بخت الرضا وكان الهدف توضيح ظروف المنطقة الجغرافية والمعيشية والبيئية وذلك باختيار صديق من المنطقة يناسب سن الطفل الذى يدرس . وشملت الرحلات القولد وريرة والجفيل وبابنوسة ويامبيو ومحمد قول وود سلفاب وام درمان وعطبرة . وقد صاغ المؤلف هذه الرحلات شعرا حلوا سهلا فى قصيدته الشهيرة التى تبرز التعددية الثقافية وتدعو الى الوحدة الوطنية ومطلعها :

فى القولد التقيت بالصديق * * انعم به من فاضل صديق

ادخل المستر قريفث وعبد الرحمن على طه فكرة تجربة المناهج على الطلاب ثم إعدادها مقرراً . وكان عبد الرحمن على طه حاضرا فى معظم تجارب الشعب المختلفة . وقبل طبع المنهج كان يعرض لمناقشة نهائية على الفترات التدريبية للنظار والمعلمين والتى كانت تعقد ببخت الرضا وذلك للاستفادة من ملاحظاتهم . ويلى ذلك طبع الكتاب ثم توزيعه على المدارس . وكانت تلك طريقة دقيقة وجادة اعتمدت على تكريس الجهود والتفانى والمتابعة . وقد انتقد نفر طول المدة التي كان يستغرقها اخراج الكتب والتى قد تمتد لثلاث سنوات . الا ان بخت الرضا التزمت باسلوب معين وهو ان يأخذ المنهج مدته التجريبية كاملة فاذا كانت النتيجة جيدة ، طبق على جميع المدارس .

نظمت بخت الرضا فترات تدريبية (كورسات) للنظار والمعلمين ، الذين لم يدرسوا بها وساهمت هذه الفرق التجديدية فى تغيير فكرة هؤلاء عن المعهد . فقد عارض بعضهم فكرة التجديد التى ثبتتها بخت الرضا والتى كانت ترمى الى الغاء فكرة التلقين لدى تلميذ المدرسة الاولية واستبدالها بتنمية ملكاته . وبحضورهم لهذه الفرق ادركوا الفرق بين الطريقتين واهمية المعهد . واكتملت قناعتهم بعد ايفاد خريجى بخت الرضا للعمل بمدارس السودان المختلفة . والى جانب هذه الفرق نظمت فرق تجديدية اخرى للمعلمين الذين تخرجوا من بخت الرضا . وكان عبد الرحمن على طه المحرك لهذه الفرق منحها جزءا كبيرا من وقته ونشاطه وكان يقود المناقشات بنفسه . ولاحظ المستر قريفث مشكلة تفادى المعلمين الذين يأتون الى هذه الفرق للنقد الذاتى لاخطائهم . وساهمت مبادرات عبد الرحمن على طه فى حل هذه المشكلة بنقد نفسه والاشارة الى مواطن الضعف فيه امام المعلمين(١) .

اهتم عبد الرحمن على طه بتقوية الصلة بين خريجى بخت الرضا بعد نقلهم للعمل فى مدارس السودان المختلفة . كان هناك خطاب دورى سنوى يصدر عن انجازات بخت الرضا ، وعدل ليصدر الخطاب مرتين فى العام وتطور ليصبح مجلة بخت الرضا . ويعرض الخطاب ملخصا للرحلات التى كان يقوم بها المعهد الى المدارس المختلفة . وكان يقوم باعداد الخطاب المستر قريفث وعبد الرحمن على طه باللغتين العربية والانجليزية . كما كانت هناك رحلات تفتيشية سنوية الى المدارس خارج بخت الرضا للوقوف على تطبيق هذه المدارس لما قام به المعهد . وكان على كل شعبة اعداد برنامج لرحلات التفتيش . واهتم عبد الرحمن على طه بهذه الرحلات وبالمكتبة المتنقلة والتى هدفت الى تمكين عادة القراءة للكتب غير تلك التى تعد وتطبع فى بخت الرضا . وكانت الكتب ترسل للمدارس المختلفة لتقرأ ثم تعاد الى مكتبة بخت الرضا .

اهتم عبد الرحمن على طه بالنشاط المدرسى خارج الفصل . ففى مجال الرياضة اولى اهتماما لادخال المناشط الرياضية الاخرى مثل السباحة وكرة السلة والتنس بدلا عن الاختصار على كرة القدم . واهتم ايضا باقامة معسكرات للطلبة خارج بخت الرضا استخدمت كتدريب عملى وذلك باقامة معسكرات فى القرى لمدة اسبوع . كما كان على كل دفعة القيام فى سنتها النهائية برحلة طويلة لمنطقتين متباينتين . وكان الهدف من ذلك فتح اذهان الطلبة للحياة فى مناطق السودان المختلفة وتنمية الجوانب الهامة فى شخصية الطالب

(١) Criffith V. L. AN Experiment in Education (London, 1953) P.

اهتم عبد الرحمن على طه ايضا بمجال التعليم الزراعى وكانت احد اهداف بخت الرضا تخريج معلم مؤهل للعمل فى الريف ولا يجد نفسه غريبا فى بيئته . ويتدرب الطلبة على الزراعة فى حواشات صغيرة . وكان لبعض المعلمين حواشات صغيرة ومن ضمنهم عبد الرحمن على طه . كان يقوم بزراعتها بنفسه . وكان يهدف دائما ان يكون قدوة لغيره . ووجه عناية خاصة لاخلاق طلبته فكانت نظرته متجددة تضع احتياجات السودان كبلد ناشيء وناهض فى المقام الأول . لذلك كرس سنوات لجوانب التدريب الأخلاقى و التركيز على تلك الصفات التى يحتاج اليها الطالب تحت التدريب حتى يخرج معلماً ومواطناً صالحاً .(١)

والى جانب الكتاب قيد التحقيق قام المؤلف باعداد بعض الكتب مثل "مرشد المعلم لمنهج الموضوعات" .(٢) والف وترجم مع المستر قريفث عدداً من الكتب التى تعالج السلوكيات والأخلاق التى يحتاج اليها الشخص كالإعتماد على النفس والمثابرة مثل كتاب "أهداف الأخلاق آراء عن المستوى الخلقى لأمة ناشئة" .(٣)

وقد دفعت علاقة العمل الحميمة والمثمرة المستر قريفث لاهداء مؤلفيه "تجربة فى التعليم"(٤) و"اهتمام المعلم"(٥) الى عبد الرحمن على طه . وجاء فى اهداء الاول الاتى :

"الى السيد عبد الرحمن على طه أول وزير للمعارف بالسودان ونائباً لعميد بخت الرضا لأثنى عشر عاماً على امل أن يساعد بعض الاعمال التى تقاسمناها فى الماضى على تنوير مشاكل المستقبل" .

وقد ابرزت جريدة التايمز فى عددها الصادر بتاريخ ٣ اغسطس ١٩٨٤ فى عمود نعت فيه المستر قريفث تجربة بخت الرضا ، وعددت الصعاب التى واجهتها وعلقت بان المستر قريفث وعبد الرحمن على طه امتلكا موهبة فريدة لانجاز احسن الاعمال فى اصعب الظروف

---

(١) "صالحة فى تاريخ السودان : عبد الرحمن على طه" مقال بقلم الأستاذ سرالختم الخليفة ، جريدة الأضواء عدد رقم ١٢٨ ، ٢٢ نوفمبر ١٩٨٦ .

(٢) The Teacher's Guide to the Topics Method.

(٣) Character Aims some Suggestions on Standards for a Rising nation.

(٤) V. L. Griffith, An Experiment in Education (London 1953)

(٥) Teacher Centred (London, 1975)

نقل المؤلف فى يناير ١٩٤٨ الى رئاسة المعارف بالخرطوم مساعدا لمدير المصلحة . وفى عام ١٩٤٩ عين وزيراً للمعارف وهو أول سودانى يلى هذا المنصب . واستطاع خلال فترة عمله ان يضع خطة العشر سنوات لتطوير التعليم وان يدخل اللغة العربية فى مدارس الجنوب . وان يوحد المناهج مستعينا بالاستاذ سر الختم الخليفه الذى عين اول مفتش سودانى بالمديريات الجنوبية ليشرف على تلك الجوانب الهامة . وتدل سياسته التى وضعها لادخال اللغة العربية للمديريات الجنوبية على أصالته وحكمته وتقديره لشعور الآخرين . فقد كان حريصاً على وضع الأعتبار لمشاعر المواطنين نحو لهجاتهم المحلية التى كانت تدرس فى المدارس ولم يأمر بالغائها وإنما تصبح جزءاً من المنهج .[1] كما اقترح تعديلات على قانون عام ١٩٢٧ للمدارس غير الحكومية يتم بموجبها نقل سلطة الحاكم العام فى جميع القضايا المتعلقة بفتح المدارس واقفالها وتعيين المدرسين فيها الى وزير المعارف[2] . ولم يكن تنفيذ هذه الاشياء بالامر السهل لانها مست صميم السياسة الاستعمارية .

وقد أضطر المؤلف لتقديم استقالته من الوزارة ثلاثة مرات اخرها لعدم ترقية الاستاذ عوض ساتى[3] . فعندما اخطر المستر هيبيرت - مدير المعارف - الوزير بعزمه على التقاعد فى ديسمبر ١٩٥٣ ، اوصى الوزير بتعيين سودانى لشغل المنصب وذلك لوجود سودانيين أكفاء . واقترح الاستاذ عوض ساتى لذلك. ورفض الحاكم العام قبول توصيته . عندها جمع المؤلف اوراقه الخاصة من المكتب وشرع فى حزم متاعه من المنزل الحكومى فاوفد الحاكم العام سكريتره الخاص للسيد عبد الرحمن المهدى للتوسط لدى الوزير بالا ينشر شيء مما حدث فى الصحف . وقد رفض المؤلف الرجاء . وعدل الحاكم العام موقفه فقبل ترقية الاستاذ عوض ساتى دون قيد او شرط فسحبت الاستقالة .

شارك المؤلف خلال فترة عمله وزيرا للمعارف فى مؤتمر بعنوان "المشاكل التعليمية

---

(١) سرالختم الخليفة "عمالقة فى تاريخ السودان" .

(٢) ناصر السيد : تاريخ السياسة والتعليم ص ٩٩ - ص ١٠٠

(٣) شغل الاستاذ عوض ساتى منصب اول مدير سودانى للمعارف وكان من اوائل السودانيين الذين ابتعثوا الى جامعة بيروت الامريكية لدراسة الرياضيات . وعمل استاذا للرياضيات بكلية غردون وناظرا لمدرسة وادى سيدنا الثانوية . وعندما نال السودان استقلاله عين اول سفير للسودان بالمملكة المتحدة .

لمجموعات ثقافية خاصة" نظمته جامعة كولومبيا بامريكا فى الفترة من ١٨ اغسطس الى ٧ سبتمبر ١٩٤٩ . وقدم محاضرة بعنوان "النواحى الاقتصادية والسياسية للتعليم فى السودان" تطرق فيها للاثار التى تتركها الاحوال الاقتصادية والسياسية على الخطط التعليمية . وانتقد الفهم القاصر للتعليم بانه وسيلة للحصول على وظيفة مركزا على اهميته فى تنمية الشخصية وروح المواطنة لدى الفرد . وتطرق لتجربة معهد التربية ببخت الرضا وعدد اهدافها .

أنضم المؤلف الى حزب الامة وأصبح من المقربين الى راعى الحزب السيد عبد الرحمن المهدى . فى عام ١٩٤٩ دخل المؤلف الجمعية التشريعية بحكم منصبه وزيرا للمعارف . وقد حلت الجمعية التشريعية محل المجلس الاستشارى لشمال السودان الذى تكون عام ١٩٤٤ وغلبت العضوية فيه لزعماء القبائل والتجار و كان بالمجلس قلة من المتعلمين . وكان هدف حزب الامة ان تسرع الجمعية نحو تحقيق الحكم الذاتى والاستقلال . وشارك المؤلف فى تقديم اقتراح الحكم الذاتى الى الجمعية فى ديسمبر ١٩٥٠ والدفاع عنه الى ان فاز الاقتراح باغلبية صوت واحد . وعين عضوا فى لجنة تعديل دستور الجمعية التشريعية والتى تكونت بهدف اعداد مسودة دستور للحكم الذاتى. وبالرغم من القرار الذى اصدره الحاكم العام بحل اللجنة على اثر الخلاف الذى نشب بين اعضائها لالغاء الحكومة المصرية لاتفاقيتى الحكم الثنائى (١٨٩٩) ومعاهدة عام ١٩٣٦ ، الا ان مداولاتها قد استخدمت لوضع مسودة الدستور والتى اجازتها الجمعية فى ابريل ١٩٥٢ . ورفعت المسودة فى ٨ مايو ١٩٥٢ الى دولتى الحكم الثنائى لاجازتها .

شارك المؤلف فى أواخر يونيو ١٩٥٢ فى وفد أرسله حزب الأمة للتفاوض مع الحكومة المصرية بدعوة وجهها نجيب الهلالى - رئيس الحكومة المصرية انذاك - الى السيد عبد الرحمن . وكان الدافع وراء هذه الدعوة تذليل الصعاب التى اعترضت الحكومتين المصرية والبريطانية للتوصل الى اتفاق . وفقد برزت مسألة مطلب مصر بالسيادة على السودان على انها العقبة الرئيسية امام اى اتفاق مصرى - بريطانى . فشلت تلك المفاوضات نسبة لرفض حزب الامة لاى نوع من السيادة المصرية على السودان ، الا أن محاولة مصر جاءت خطوة أيجابية وذلك باعترافها باهمية جناح الحركة الوطنية المعارضة لوحدة وادى النيل والمؤيد لشعار "السودان للسودانيين" .

عاد المؤلف من مصر فى اول يوليو ١٩٥٢ . ورافق فى اكتوبر من نفس العام السيد عبد الرحمن المهدى فى رحلة الى بريطانيا لاستعجال حكومتها بالتصديق على دستور الحكم الذاتي . وكان السيد عبد الرحمن قد تلقى قبيل مغادرته الى بريطانيا برقية من الرئيس محمد نجيب يدعوه فيها الى الحضور للقاهرة للتفاوض . وفى القاهرة وقع المؤلف ضمن اخرين من حزب الامة اتفاقية الاستقلاليين التاريخية مع الحكومة المصرية فى ٢٩ اكتوبر ١٩٥٢ . والى جانب ذلك وقع المؤلف نيابة عن حزب الامة على اتفاقية "الجنتلمان" مع الحكومة المصرية والتى هدفت الى الحصول على ضمانات لوقف الدعاية المصرية فى السودان خلال فترة الانتخابات والفترة الانتقالية .

وقع المؤلف فى ١٠ يناير ١٩٥٣ وضمّن اخرين من حزبه على اتفاقية الاحزاب مع الحكومة المصرية . وذلك عندما اوفدت الحكومة المصرية الصاغ صلاح سالم الى السودان ليعرض على قادة الاحزاب نقاط الخلاف التى برزت خلال المفاوضات المصرية - البريطانية. وثبتت اتفاقية العاشر من يناير وجهة النظر المصرية وقطعت الطريق على الحكومة البريطانية ووقعت اتفاقية الحكم الذاتى وتقرير المصير فى ١٢ فبراير ١٩٥٣[١] واسفرت الانتخابات التى اجريت بموجب المادة السابعة من هذه الاتفاقية عن فوز الحزب الوطنى الاتحادى الذى تكون نتيجة مجهودات مصرية وذلك بدمج الاحزاب الاتحادية فى حزب واحد . واخفق المؤلف الذى رشح نفسه بدائرة المسلمية فى الفوز بينما فاز منافسه حماد توفيق مرشح الحزب الوطنى الاتحادى .

وفى انتخابات مارس عام ١٩٥٨ رشح المؤلف نفسه مرة اخرى فى دائرة المسلمية وفاز وعين وزيرا للحكومات المحلية وأستمر فى منصبه حتى ١٧ نوفمبر حيث قام الجيش بانقلاب قاده الفريق ابراهيم عبود . واهم عمل قام به المؤلف في تلك الاشهر القليلة وضع مشروع متكامل للحكم المحلي بالتعاون مع الاستاذ على حسن عبد الله .

عاد المؤلف بعد تقاعده فى نوفمبر ١٩٥٨ الى مسقط رأسه عمارة الجعليين وعمل على اصلاح قريته بالتخطيط وتوفير مياه الشرب الصالح والكهرباء والعناية بالاحوال الصحية وفتح المدارس الى ان اصبحت قرية نموذجية . ولما كانت القرية تقع بالقرب من موقع

---

(١) Taha, Fadwa, The 12th of February 1953 Anglo-Egyption Agreement on the Sudan: An Historical Study (Ph. D. Thesis, University of Khartoum, 1986).

اريجى[1] المدينة التاريخية والاثرية القديمة ، تبنى المؤلف تغيير اسم عمارة الجعليين وتسمية القرية بهذا الاسم . هذا الى جانب أن القرية توسعت لتضم قبائل اخرى الى جانب الجعليين .

كرمت جامعة الخرطوم المؤلف بمنحه درجة الدكتوراة الفخرية فى القانون فى ١٣ نوفمبر ١٩٦٧ وكان مديرها آنذاك المرحوم البروفيسور النذير دفع الله . وكان ذلك اعترافا بما قدم من عمل بارز فى مجلات الخدمة العامة وتقديرا لثمرة منجزاته القيمة . وكرمته اريجى بهذه المناسبة واقامت له مهرجانا ضم العديد من اصدقاء المؤلف وزملائه ومواطنى ومواطنات القرية . وقد أطلق اسمه على المدرسة الثانوية العامة للبنين بالقرية .

توفى المؤلف فى نوفمبر ١٩٦٩ بمستشفى الحصاحيصا اثر نوبة قلبية وشيع جثمانه الى مثواه الاخير فى موكب مهيب قدر بحوالى عشرة آلاف شخص وتبارى زملاؤه وتلامذته من المعلمين فى رثائه . فقد رثاه امير الشعراء المرحوم عبد الله محمد عمر البنا بقصيدة طويلة : جاء فيها :

وواحـــزنا من للعلوم من الذى ... رعاها وذكاها حياضا ومشربا
وواحـزنا من للكياسـة والنهى ... اذا زعـزعت نكباء او روحت صبا
وواحـزنا من للسياسة ان سطا ... عـدو على اوطانه متألبا
وواحـزنا من للبيـان يسوقه ... متينا رصين اللفظ والسبك معربا

وانصفه المرحوم القدال سعيد بقوله :

يا رائد القطر أن الدمع منهمـر ... لما رحلت وان الصبر منحسـر
هيهات ما الدمع يجزى فضل عارفه ... فيها الكريمان صدق الجهد والظفر
والجهد أما ضعيف لا عناء به ... وآخر من صميم القلب يعتصر
عصارة الجهد قد أودت بخير فتى ... قد هده البذل والاجهاد لا الكبر

ورثاه من شعراء بخت الرضا المرحوم تادرس يعقوب الفرشوطى بقصيدة مطلعها :

---

(١) ازدهرت اريجى كمدينة هامة ما بين القرن السادس عشر والى الثامن عشر . وقد زارها الرحالة الاسكتلندى الشهير بروس فى عام ١٧٧٢ والذى اشار الى ان هزيمة الفونج لقائد العرب عبد الله جماع قد تمت فى عام ١٥٠٤ بالقرب من اريجى .

ثكلت "الرضا" ان كنت بالعيش راضيا فلا طاب لى سعى ولا بت هانيا

الى ان قال :

ويا اربجى بوركت فى الارض بقعة وبورك قبر فيك ضم المعاليا
ثوى فيك بحر العلم والفضل والتقى فاكرم بارض ضمت البحر ثاويا

ورثاه الشاعر عمران العاقب امد الله فى عمره مرجعا ايام بخت الرضا بقوله :

ذكرت ايام كان الشمل مجتمعا والود فى ظله الممدود منعقد
ايام بخت الرضا للقطر كعبته وللحجيج ابتهالا حين يحتشد

من اهم اهداف هذا التحقيق تعريف القارىء بالمؤلف واسهاماته فى الحياة السياسية والاجتماعية وباحداث تلك الفترة التى تناولها الكتاب . فقد افترض المؤلف المام القارىء بتفاصيل الاحداث مما دفعه الى حذف الكثير من التفاصيل الهامة والتى استعاض عنها بعبارة - كما يعلم القارىء - . وبما ان الطبعة المحققة من هذا الكتاب تأتى بعد مرور اكثر من خمسة وثلاثين عاماً على صدور الطبعة الاولى ، ومولد اجيال جديدة لم تعاصر تلك الاحداث ، اصبح من الافضل تعميم الفائدة باجراء هذا التحقيق والذى قدمت له بشرح شعار "السودان للسودانيين" وسرد سيرة المؤلف الذاتية ودوره فى مجال التعليم والسياسة . كما تأتى اهمية هذا التحقيق من ان الكتاب يعتبر مرجعاً هاماً دل على ذلك إعتماد عدد من الباحثين فى تاريخ السودان الحديث للمعلومات والوثائق التى تضمنها . واذكر على سبيل المثال لا الحصر كتاب البروفسور مدثر عبد الرحيم عن التطورات الدستورية فى السودان ١٨٩٨ - ١٩٥٦ وكتاب البروفسور حسن احمد ابراهيم عن معاهدة عام ١٩٣٦ ومؤلف د. عفاف عبد الماجد ابو حسبو عن صراعات الحركة الوطنية السودانية ١٩١٨ - ١٩٤٨ .

اعتمد التحقيق على استخدام الحواشى دون تغيير فى النص الاصلى واهتمت هذه الحواشى بامرين اولهما شرح الاحداث التى اختصرها المؤلف وثانيهما الاشارة فيها الى الوثائق والمؤلفات التى تناولت الاحداث الواردة فى الكتاب لافادة الباحثين فى تاريخ السودان الحديث . وقد اكد المؤلف اهمية الوثائق بذكره ان احد هدفى الكتاب بيان الوثائق

الرسمية التى تعرضت لسيادة السودان وايرادها مجردة من اى تعليق . لذا يصبح من الافيد حصر ارقام هذه الوثائق وتوضيح مكان حفظها للقارىء الذى يرغب فى الرجوع الى الاصل .

وقد اتبع التحقيق تعديلات فنية طفيفة تمثلت فى نقل قائمة المراجع التى استخدمها المؤلف الى نهاية الكتاب ونقل الاشارة الى هذه المراجع من داخل النص الى الحواشي مع الرمز لها بعلامة "*" وذلك للتمييز بينها وبين حواش التحقيق . كما أوردت الاسم الصحيح لكتاب السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير ١٩٥٣ ، الكتاب الاخضر الذى اصدره مجلس الوزراء المصرى فى عام ١٩٥٣ بدلا عن "جمهورية مصر" الاسم الذى أورده المؤلف . وكذلك كتابة اسم مؤلف مكى عباس "قضية السودان" باللغة الانجليزية التى صدر بها . وقمت بنقل محتويات الكتاب المحقق الى اوله بدلا عن اخره كما ورد فى الطبعة الاولى .

وفى الختام اتقدم بالشكر والتقدير لكل الذين ساهموا باسداء النصح واخص بالشكر البروفسور ب. م هولت والبروفسور ج. ن. ساندرسون والبروفسور حسن احمد ابراهيم والدكتور مارتن دالي . كما اشكر البروفسور محمد ابراهيم أبو سليم والدكتور محمد سعيد القدال اللذان قاما بالاطلاع على مسودة التحقيق وابديا ملاحظات هامة . واعجز عن الشكر للمساعدة القيمة التى قدمها البروفسور ركسى شون اوفاهى والدكتور أندرس بيركيلو بقسم التاريخ بجامعة بيرقن بالنرويج . وتهيئتهما الجو الملائم الذى مكننى من انجاز هذا العمل . والشكر موصول لقسم الدراسات الشرقية بجامعة درهام بالمملكة المتحدة لاتاحتهم الفرصة للاستفادة من امكانيات الحاسوب الآلى (الكمبيوتر) بالقسم لاعداد هذا الكتاب . والشكر للدكتور جعفر ميرغنى الذى قام بمراجعة اللغة ولدار جامعة الخرطوم للنشر لتفضلها بطبع وتوزيع الكتاب.

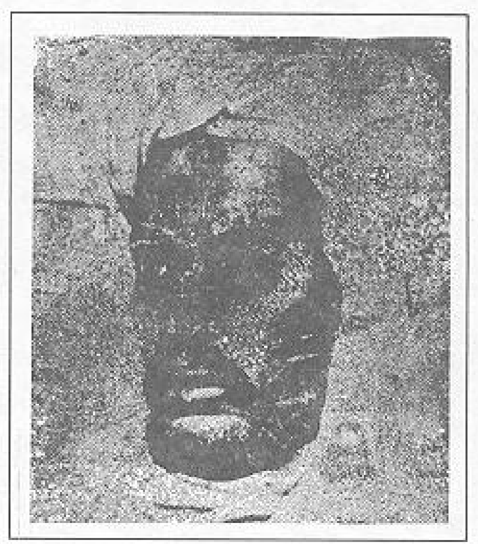
ولا يفوتني فى الختام ان اشير الى اهتمام ومتابعة اخى المرحوم مهلب لفكرة التحقيق وحث وتشجيع اخى المرحوم صلاح المتواصل لاكمال العمل . وكم يحزننى ويعز على الا يكونا من بين قرائه .

الدكتورة / فدوى عبد الرحمن على طه

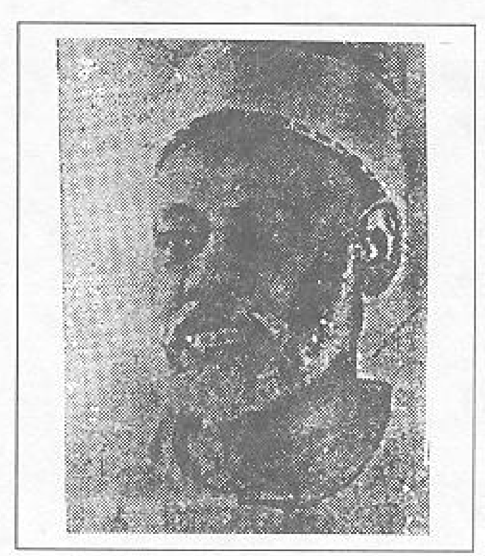
مدينة الصافية – الخرطوم بحرى

اغسطس ١٩٩١م

الاهداء



الأمام المهدى



السيد عبدالرحمن المهدى

ابوك غزا بالسيف فانقاد من طغى

وسيفك للاعداء رأى مسدد

(مولاى الامام)

أتقدم الى روح أبيك الطاهرة ، والى عظمته وعظمتك الخالدة باهداء هذا الكتاب .

عبد الرحمن على طه

شهر رمضان المبارك

سنة ١٣٧٤

مقدمة الإهــداء

مولاي الامام :

جرد أبوك السيف في وجه المدفع ، وقام بفئة قليلة من أبطال الرجال ليواجه بها فئة كبيرة من جموع الإستعمار ، فقهر السيف المدفع ، وغلبت الفئة القليلة الفئة الكثيرة باذن الله ، وفى هذا سر المعجزة الخارقة .

التحق الإمام المهدي بالرفيق الأعلى ، تاركا وراءه سودانا حرا مستقلا ، له جيشه وله علمه ، وله نقده ، وله قضاؤه وتشريعه .

ثم جاء الإستعمار من جديد ، فاحتل البلاد بقوة النار والحديد وكنت آنذاك صبيا لم تتجاوز الثلاثة عشرة من عمرك . عمل الإستعمار على تشريدك وآل بيتك بكل الوسائل وحرم عليك وعلى آل بيتك الإقامة فى عاصمة أبيك ، وحاربك وآل بيتك فى الرزق والاستقرار ، وحارب كل أثر للمهدى ليميت فى نفوس الناس كل أمل فى الإستقلال ، وليطفىء فى قلوبهم نور الحرية ، (والله متم نوره ولو كره الكافرون) .

مضيت تفلح الأرض بيمينك وساعدك كما يفلحها سائر الناس ، وصبرت على الوعيد ، ولم تحفل بالوعود ، لأن نفسك الكبيرة كانت تحمل بين جوانبها آمال شعب بأسره ، ولأن الله سبحانه وتعالى أعدك لرسالة عظمى أعد لها أباك من قبل فأداها كأحسن ما يكون الاداء .

وما ان استقامت لك أسباب الجهاد ووسائل النضال الا وقمت تعمل لوصل حلقة الحرية التى ظن الإستعمار انه قطعها أو قضى عليها ، وما زلت بالمستعمر تلين حينا وتشد حينا آخر الى أن رددت للسودان حقه المنهوب وسيادته المسلوبة .

فاتصلت الحلقة على الزمن ، ووجد السودان فيك وفى أبيك من قبل سبيل العزة والكرامة ، وتهيأت للسودان بجهادك وجهاد أبيك من قبل أسباب الحرية والإستقلال ، وألفى السودان عندك وعند أبيك من قبل بداية تاريخه الحديث الذي يفاخر به فى محافل الدول ، ويعتز به فى مجامع الشعوب .

مولاي الإمام :

لقد عاصرت اولى مراحل جهادك وسايرت مراحله الأخري مسايرة شخصية فى داخل البلاد وخارجها ، فانطبعت فى ذهنى ذكريات باقية ، وسجل التاريخ فيما سجل مواقف الرجال الذين تحيا بهم الأمم .

فهل ترانى أنسى أو أن التاريخ ينسى ، يوم سافرت الى لندن عام ١٩٣٧ بعد ابرام (معاهدة الشرف) لتستوضح القوم معنى (الرفاهية) التى وردت فى تلك المعاهدة ، فيفسرها القوم بأنها قد تعنى الرقى المادي والأدبي ، ولكنك تقول لا رفاهية بغير الحرية ، ولا رقى الا بالإستقلال ؟)

ويوم أقلتك الطائرة الي لندن علي كبر ومرض لتحطم السيادة المفروضة ، فاعرضت عنك حكومة صدقي ، ولم تشأ أن ترد بكلمة ؟

ويوم وصفتك إحدي المجلات المصرية بأنك رجل ثائر علي التاج ورأت أن يحكم عليك بالإعدام ، فلم يثنك هذا عن عزمك ، ولم يحملك علي التسليم ؟

ويوم أوفدت من أوفدت الى مجلس الأمن ليراقبوا قضية البلاد ويروجوا لعدالتها فى اروقة الامم المتحدة فاثبت حق السودان فى تقرير مصيره ؟

ويوم قام النحاس يفرض دستور السيادة ، ويمن مليكه بامبراطورية واسعة فقلت ان هذا لن يكون ؟

ويوم سافر وفدك لمفاوضة الهلالي باشا ، ففوضت للوفد فى كل شيء الا التفريط فى السيادة .

ويوم كنت تعد العدة لسفر طويل يكلف ألوفا من الجنيهات ، فجاءك الصديق ، وخاطبك فى تأثر بالغ ، قائلا : لم اجد سبيلا لنفقات الرحلة يا ابتاه : فاطرقت وأطرق الحاضرون ، وساد القاعة صمت رهيب ودب فى النفوس يأس شامل كاد أن يقضي على الأمل الباسم ، ولكنك بعثت الأمل من جديد حين رفعت رأسك وقلت للصديق عليك بالمصارف والبنوك فاقترض لحساب القطن فان وقت جنيه قد حان ، وعلى كل حال لا تعد الى مرة أخرى

تحدثنى عن نفاذ المال الا اذا بعت هذه الدار التى اسكنها : انه يوم لا ينسى .

ولا أحسبنى أنسى ، أو أن التاريخ ينسى :

يوم أقلتك الطائرة الى لندن وكنت فى صحبتك تبحث عن التصديق بدستور الحكم الذاتى، وعن سيادة السودان ، فانجزت الأولى ولم تجد ردا شافيا عن الثانية ؟

ويوم قدمت مصر وكنت فى صحبتك فعقدت الإتفاقية المعروفة ، وعدت للسودان بالسيادة لأهله ، وكان صدقى قد عاد بها قبل ذلك لأهله ؟

ويوم تعثرت المفاوضات بين مصر وانجلترا بشأن سلطات الحاكم العام فى الجنوب فبعث اليك مستر ايدن برسالة خاصة عن طريق الحاكم العام لتتوسط فى الأمر بما لك من نفوذ ، وكنت معك أقوم بمهمة التعريب فكان ردك ذلك الخطاب السياسى البارع ، والوطنى القوي ؟

ويوم قمت تعلن فى الناس نظام الحكم الجمهوري ، فقلت للشعب السودانى : ها هى ذى سيادتكم بين أيديكم ، وها هو ذا نوع الحكم الذى أراه صالحا لبلادكم ، فكونوا صفا واحدا وسيروا فى طرائق العزة ومدارج الكمال ، وحذار ان يفلت الأمر منكم فالاستقلال لا يكون الا مرة ولن يعود إذا أفلت إلا بجهود مرة ؟

مولاي الإمام :

ان السودان قد ضاع على وجه التحقيق فى عام ١٩٤٦ لولا وقفتك الجبارة المشرفة .

وضاع أو أوشك ان يضيع فى عام ١٩٤٧ لولا حراستك اليقظة الأمينة .

وضاع على وجه التحقيق أيضا فى عام ١٩٥١ بدستور مفروض أشيع وأذيع ، ولكنك كنت على الدوام خلف السودان تحميه وتذود عنه .

وضاع أو أوشك أن يضيع فى عام ١٩٥٢ بعروض سخية لم تطلب مقابلا غير التاج فكنت السياج المنيع لدرء الخطر عن السودان والسيادة على السودان .

ومازلت يقظا أمينا تحرس وتحمى وتذود الى أن جئت للسودان بسيادته وقام فيه برلمانه ، فلن ينسى الشعب السودانى ، ولا أحسب التاريخ ينسى ما قدمته لبلادك فى غير من أو أذى .

الا فأمنا بما قدمت وقر عينا بما حققت .

مولاي الإمام :

أننى لم اقدم على جمع هذه الحقائق الموجزة فى هذا الكتاب الصغير لأضيف بذلك جديدا لعظمتك التى بذت العظمات ، ولكنى أردت أن أسرد أو أجمع طرفا من الوقائع التى عاصرت بعضها ، وسايرت بعضها الآخر كما أسلفت ، وأضمنها كتابا يحفظها للحقيقة والتاريخ .

ولا أدعى أنى أتيت على كل ما لقيه الإمام من شدة ، وتعرض اليه من قسوة ومحنة فى سبيل خدمة السودان ، فان وفقت فهذا ما أردت ، وان كانت الأخرى فتقبل الكتاب على ما فيه من نقص وتقصير أهديه الى روح أبيك والى عظمته وعظمتك الخالدة .

رمضان سنة ١٣٧٤

مايو سنة ١٩٥٥

توضيـــح

يتلخص غرض هذا الكتاب فى أمرين :-

الأولى - بيان الوثائق الرسمية التى تعرضت لسيادة السودان ، اما فى المفاوضات المختلفة بين مصر وبريطانيا أو فى المحادثات التى كانت تدور من حين لآخر بين أقطاب الإستقلاليين وبين المسئولين فى مصر وانجلترا .

الثانى - بيان الجهود التى بذلها حزب الأمة والإستقلاليون فى داخل البلاد وخارجها بقيادة الإمام عبد الرحمن المهدى لرد سيادة السودان لأهله .

ملاحظات

(١) يتضح مما تقدم ان الكتاب ما هو الا مجموعة من المذكرات ذات الصلة بموضوع "السيادة على السودان" وحتى فى هذا فلا ادعى بأنى وفقت لجمع كل شىء ولكن لعل فى القليل الذي أوردته ما يعين المواطنين على تتبع الظروف والملابسات التى كان لها أثر كبير فى توجيه قضية البلاد .

(٢) سيرى القارىء أننى فى كثير من الأحوال أوردت الحقائق أو الوثائق مجردة من أي تعليق ، لأنى فضلت ان أترك له حرية التعليق من ان يتأثر فى نقده وتحليله بأرائى الشخصية .

السودان الحر المستقل

١٨٨٥

هيأ الله المهدى لاداء رسالته العظمى ، وأعده خير اعداد لطرد الاستعمار الغاشم من البلاد "١" وللقضاء على الفساد الذي بلغ حد الفوضى فى السودان .

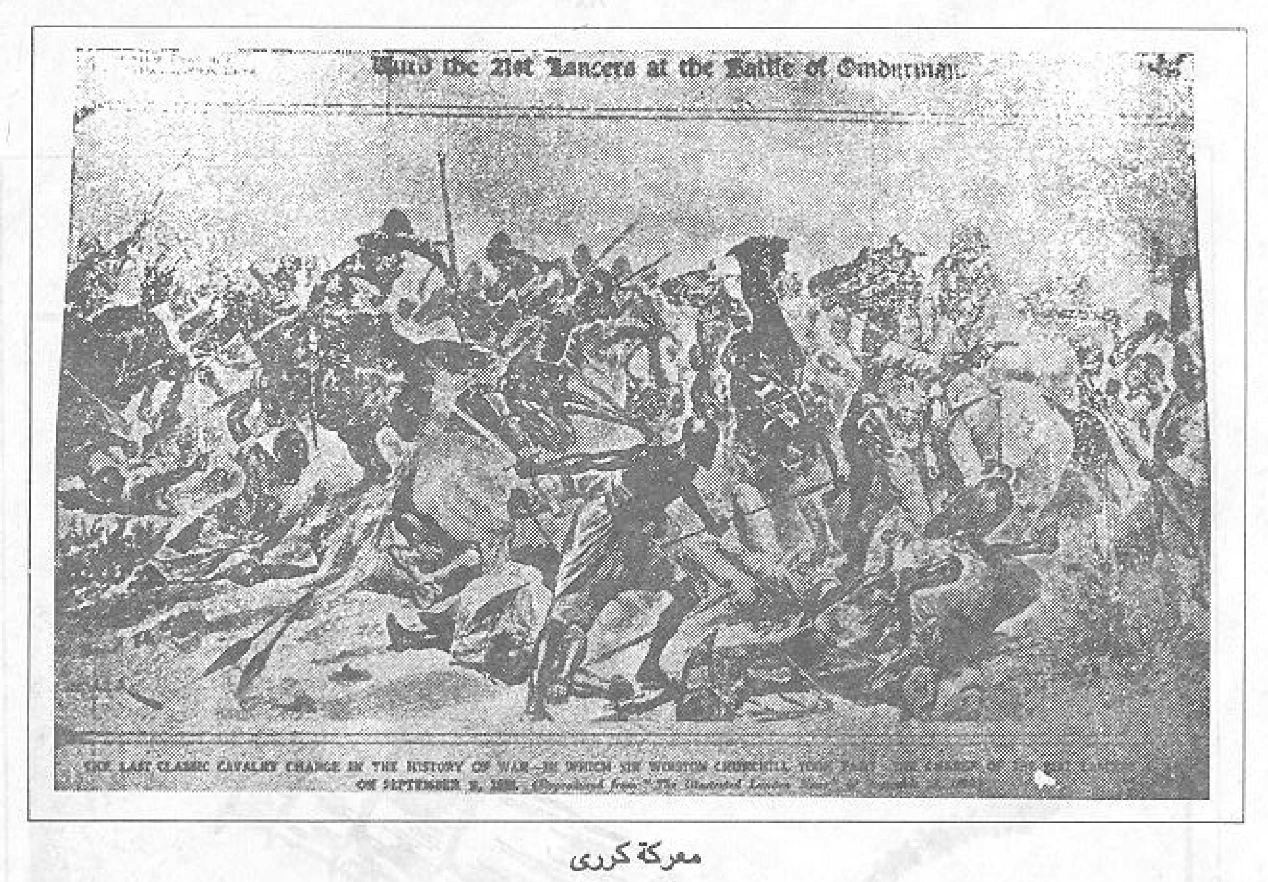
جرد المهدى السيف وخف لنصرته أفذاذ الرجال وابطالهم من العشائر والقبائل ، فطوعت له قوة الإيمان بالحق ان يقود المعارك الدامية من نصر الى نصر ، ومن فتح الى فتح الى ان دخل عاصمة السودان الحر المستقل فى مستهل عام ١٨٨٥ "٢" .

وفى منتصف هذا العام لحق الإمام المهدى بالرفيق الأعلى ، بعد ان أدى رسالته على خير وجه وأتمه ، وبعد ان خلف وراءه دولة حرة مستقلة ، لها جيشها ، ولها علمها ، ولها نقدها ، ولها تشريعها وقضاؤها .

ان كل سودانى صميم فى الجيل الحاضر ، وفى الاجيال المقبلة لن يجد ما يفاخر به غير سيرة المهدى ، وغير تاريخ المهدى ، لأنها سيرة الحرية ، ولأنه تاريخ الاستقلال .

ألا رحم الله الامام المهدى وانزله خير منزل فى جناته فقد خلق للسودان كيانه الدولى ، واثبت للعالم وجود السودان بين الامم المستقلة والشعوب المتحررة .





With the 21st Lancers at the Battle of Omdurman.

THE LAST CLASSIC CAVALRY CHARGE IN THE HISTORY OF WAR—IN WHICH SIR WINSTON CHURCHILL TOOK PART: THE CHARGE OF THE [illegible] ON SEPTEMBER 2, 1898. (Reproduced from "The Illustrated London News" of [illegible].)

معركة كررى

ابطال التحرير

قبض الله المهدى الى رحمته ، وقام على الامر من بعده الخليفه عبد الله الذى ظل يسوس البلاد بقدر ما توافر له من امكانيات محدودة الى ان دبر الاستعمار حملته الغاشمة الظالمة فعبرت الجيوش المصرية والانجليزية الحدود من الشمال وقضت نيرانها على المراكز الحربية السودانية حتى بلغت جيوش المستعمرين مدينة ام درمان .

وهناك فى كررى دارت المعركة الفاصلة فى الثانى من شهر سبتمبر سنة ١٨٩٨ وانتهت باستشهاد ما يقرب من احد عشر ألفا من المسلمين حصدتهم نيران المدافع المصرية والانجليزية ، وتركت ستة عشر ألفا من المسلمين يتساقطون جرحى فى ميدان الجهاد ، وتسيل دماؤهم الطاهرة من طعن الأسنة والرماح المصرية والانجليزية .

خرج الخليفه فى قلة من الرجال يطوف فى الآفاق ويعمل ما وسعه العمل ليؤلف الجيش من جديد ، ويستأنف القتال من مكان آخر ولكن المستعمرين ما زالوا به الى ان بلغوا مكانه فى قرية ام دويبكرات "٣" حيث مات ومن معه كما يموت الرجال . وكان ذلك فى الرابع والعشرين من شهر نوفمبر سنة ١٨٩٩ .

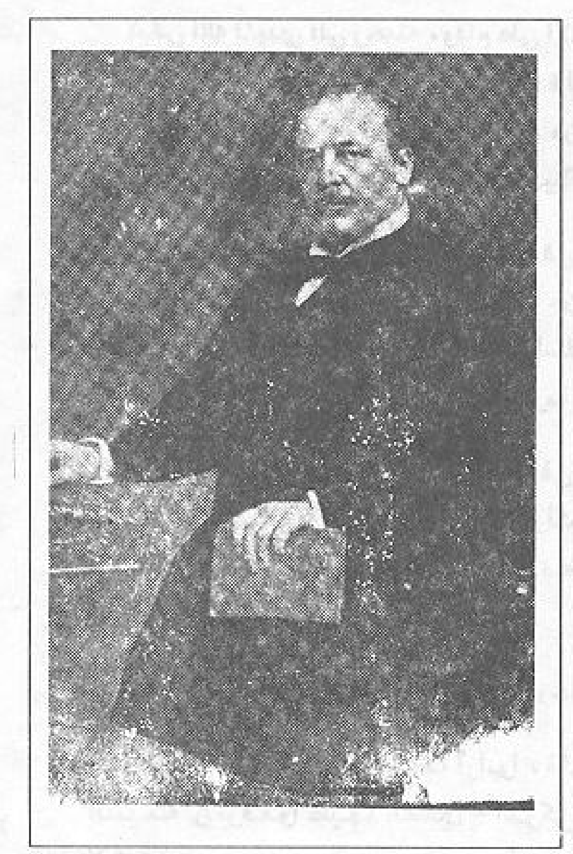
طيب الله ثرى الشهداء جميعا وتغمدهم برحمته

واذن ، تم للغزاة الغاصبين ما أرادوا ، فاحتلوا البلاد ، ورأوا ان أسلم الطرق لتقسيم الغنيمة ان يرفعوا عليها العلمين - التركى والبريطانى "٤" ، رمزا لهذا الحكم الثنائى البغيض .

اما السيادة على السودان ، ولمن هى ، فقد تركت مجهولة اول الامر ولم يثر موضوعها أى من الشريكين الا بعد ان بدأ النزاع بين مصر وانجلترا حول المسائل الاقتصادية والنقط الاستراتيجية ، وبعد ان بدأ كل من الشريكين يفكر تفكيرا جادا فى مصالح دولته ليقرها ويحميها قبل ان يكبر القاصر ويبلغ أشده فتكون المطالبة ويكون استرداد الحق المغتصب . فما هى المصالح التى ادعاها كل من الشريكين ؟ هذا ما سنورده فى الباب الآتى فاقرأه بدقة وامعان .



بطرس غالي



اللورد كرومر

السيادة على السودان

فى

اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

أبرمت هذه الاتفاقية – كما يعلم القارىء – فى القاهرة بين اللورد كرومر ممثلا لبريطانيا وبطرس غالى ممثلا لمصر "٥" . قوام هذه الاتفاقية ١٢ مادة ، لم تشر واحدة منها الى سيادة السودان "٦" ولن تؤول ، بل اقتصرت الاتفاقية على ما يأتى :–

الحدود الجغرافية للسودان

رفع العلمين البريطانى والتركى

تفويض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية لحاكم العام ، وطريقة تعيين هذا الحاكم .

كيفية سن القوانين

تحديد الرسوم الجمركية

سريان الاحكام العرفية

تعيين القناصل الخ "٧"

لقد شاءت عبقرية كرومر وشاء له دهاؤه السياسى الاستعمارى ألا يتعرض لذكر السيادة والنص عليها نصا صريحا ، لئلا يثير بذلك نزاعا لا حاجة اليه آنذاك ، فترك العقدة ليحلها الزمن واكتفى بأن ابتكر نوعا طريفا من الحكم وذلك بأن يرفع العلم البريطانى والعلم التركى جنبا الى جنب ، فقام فى البلاد هذا الحكم الثنائى البغيض الذى لم يعرف له نظير فى سائر حكومات العالم "٨" .

والطريف فى الموضوع أيضا ان الاتفاقية لم تحدد زمنا تنتهى فيه مما يدل دلالة

واضحة على سوء النية المبيتة .

ولعل كرومر كان يهدف لاضافة السودان للامبراطورية البريطانية فى المستقبل البعيد ، لان انجلترا اشتركت فى فتحه ، ولان مصر اخلته اخلاءا تاما وفق القرار الذى اصدرته وزارة نوبار باشا "١٠ يناير سنة ١٨٨٤"٩" ولعل مصر كانت تحلم ايضا باستعادة هذا الجزء من امبراطوريتها كما كانت تسميها ، وكما ظل يسميها كتاب مصر ومؤرخوها .

أقرأ ما ذكره الرافعى لتقف على هذه التسمية العجيبة :-

"فلو ان كل موظف مصرى يشعر بأن عليه واجبا قوميا لمنصبه وبلاده ويؤدى هذا الواجب بأمانة واستقامة لكان ذلك من عوامل عظمة مصر وسعادتها ولو ان الموظفين الذين تولوا حكم السودان قبيل ظهور الثورة كانوا مثالا للعدل والاستقامة والرغبة فى الاصلاح ، لسعد الشعب السودانى فى عهدهم ولما وجدت دعوة المهدى من يستمع اليها من الاهلين فهؤلاء الحكام يقع عليهم نصيب كبير من تبعة نشوب الثورة المهدية ، مما أدى الى ضياع الامبراطورية العظيمة التى بذلت مصر ما بذلت من الدماء والارواح فى سبيل تأسيسها" *

ويواصل الرافعى حيث يقول :-

"وهذه هى وزارة نوبار الثانية ، وكانت أولى الوزارات التى تألفت بعد الاحتلال على أساس التسليم للانجليز بطلباتهم ، واقرار تدخلهم ، فلا غرابة ان يكون أول عمل لها هو اخلاء السودان ، وضياع نصف الامبراطورية المصرية" *.

مصالح مصر وانجلترا فى السودان *

أرى ان أبين بايجاز المصالح التى يدعيها كل من الشريكين فى السودان والتى ظل كل منهما يسترها ويخفيها الى ان كشفت عنها الاطماع الاستعمارية فاثيرت سافرة مفضوحة فى نزاع الطرفين حول مسألة السودان .

وغرضى من هذا التبيان قبل الشروع فى ايراد الحقائق والوثائق ان أقدم للقارىء مرجعا يحلل على ضوئه ادعاءات انجلترا حين تقول :-

"ان هدفها فى السودان ان تعد أبناءه لتولى شئونهم بأنفسهم"

وادعاءات مصر حين تقول :-

"ان السودان جزء لا يتجزأ من الاراضى المصرية بدليل ان السودان ومصر يتكلمان لغة واحدة ويدينان بدين واحد ويجرى فيهما نيل واحد ودم واحد" .

مصالح مصر فى السودان

(١) ماء النيل

يزداد النسل فى مصر بسرعة مخيفة فماذا يكون مصيره بعد مائة عام مثلا ؟

لابد من توفير أسباب السعادة والرخاء لهذا النسل ، والسبيل الوحيد ان تسارع مصر قبل ان يتنبه السودانيون فتأخذ من مياه النيل أكبر قدر ممكن تمتلكه على مر الزمن بطريقة "الحق المكتسب" .

(٢) الهجرة المطلقة للسودان وحق الاقامة فيه وحق التملك

أين يعيش هذا النسل الذى يزداد بالملايين العديدة فى كل قرن ؟ طبعا فى السودان .

أما النسل فى السودان فلعله لا يزيد أبدا ، أو اذا زاد فقد يستطيع ان يحيا حياة الزهد والتقشف .

رأت مصر ان الطريق الوحيد لانجاز هذين الهدفين هو ألا تسمح اطلاقا بقيام دولة مستقلة فى السودان ربما تعاديها فى وقت من الاوقات فتحرمها السيطرة التامة على مياه النيل وهجرة ابنائها للسودان .

رسمت مصر هذه السياسة من زمن بعيد لتسير على هديها كل الحكومات المصرية مهما كان لونها واحتلت هذه السياسة العقل الباطن المصرى ، ولن تبرحه الى الابد .

ومن هنا كان ادعاء الجزئية لتصل بها الى الغاية . والدعوة للاندماج لتبلغ بها الهدف والدعوة للوحدة أو الإتحاد لتنتهى بذلك الى ما تريد . ودعوة الحماية من الانجليز لئلا يبتلعوا السودان ومن هنا أيضا كان التغنى بالانشودة المألوفة :

نيل واحد ، شعب واحد ، تاج واحد :

ثم تطورت هذه الانشودة العذبة عندما بدأت تتبدد الاحلام الجميلة فأصبحنا نسمع عن :

إتحاد الند للند ، الاتحاد المستقل ، الاستقلال المتحد

مصالح انجلترا فى السودان

(١) البقاء فى السودان أطول مدة ممكنة لتكون مصر فى قبضتها وتحت سيطرتها ، وخاصة من ناحية مياه النيل . وغرضها من ذلك ألا تقدم مصر على أى عمل يزعزع مركز انجلترا فى قناة السويس .

(٢) انشاء القواعد الجوية فى السودان لربط أطراف الامبراطورية فى السلم والحرب .

(٣) استغلال رؤوس الأموال الانجليزية فى السودان .

(٤) بيع القطن السودانى فى الاسواق الانجليزية .

هذا هو ملخص الدوافع الخفية التى رسبت أيضا فى عقل السياسة الانجليزية الباطنى

ومن هنا كانت دعوى التزامات بريطانيا الادبية للسودانيين ودعوى النهوض بالسودان الى ان يتسلم أهله ادارة شئونهم بأنفسهم ودعوى الوقوف بجانب السودانيين الى ان

يقرروا مصيرهم بمحض اختيارهم .

انه فى الواقع الوقوف بجانب المصالح البريطانية لئلا يقرر السودانيون مصيرهم .

والى هنا نكون قد لخصنا بعض الدوافع الخفية التى ظلت توجه سياسة الشريكين ، ونرجو من القارىء ان يعلق هذه الدوافع فى ذهنه كلما أطلع على مفاوضة من مفاوضات مصر وانجلترا لحل مسألة السودان .

بداية النـزاع

اطلع القارىء فيما تقدم على أطماع الشريكين ، تلك الأطماع التى رسبت فى العقل الباطن لتظهر فى الاوقات المناسبة والفرص السانحة .

ولذلك فان النزاع حول السيادة المزعومة بدأ يظهر بوضوح بعد تقرير اللورد ملنر فى أغسطس ١٩٢٠ "١٠" فقد جاء فى هذا التقرير ما نصه :-

" ويقال بالاجمال ان الغرض الذى ترمى اليه السياسة البريطانية يجب ان يكون اخلاء جانب مصر من كل مسئولية مالية فى السودان ، وتقرير العلاقات بين البلدين فى المستقبل على قاعدة تضمن ارتقاء السودان ارتقاء مستقلاً ومصالح مصر الحيوية فى ماء النيل . فلمصر حق لاينازع فيه فى الحصول على ايراد كاف مضمون من الماء لرى أراضيها الزراعية الحالية وعلى نصيب عادل من كل زيادة فى ايراد الماء يتيسرللبراعة الهندسية ان تاتى بها . فاذا صرحت بريطانيا العظمى رسمياً باعترافها بهذا الحق وانها عاقدة النية على المحافظة عليه فى كل حال من الاحوال سكنت بذلك روع المصريين وخففت عنهم القلق المستحوذ عليهم من هذا القبيل . ورأينا ان هذا التصريح يفى بالغرض المقصود اذا تم فى الوقت الحاضر . "

يرى اللورد ملنر فى الجزء المتقدم من تقريره :-

(١) ان يرتقى السودان ارتقاء مستقلا

(٢) ان تحصل مصر على ايراد كاف مضمون من الماء لرى أراضيها الزراعية الحالية

(٣) ان تحصل مصر على نصيب عادل من كل زيادة فى ايراد الماء يتيسر للبراعة الهندسية ان تاتى به .

تشير النقطة الاولى الى ارتقاء السودان ارتقاء مستقلا ، ومصرلايرضيها بالطبع ان يستقل السودان .

وتشير النقطة الثالثة لتقسيم أى ماء جديد بطريقة عادلة ، وساسه مصر لا يعجبهم بالطبع ان تكون العدالة أساسا لتقسيم كل ماء جديد تاتى به البراعة الهندسية .

واذن عولت مصر على مقاومة هذين الاتجاهين والقضاء عليهما ببسط السيادة على السودان ، وبالرقابة على مياه النيل كما سترى .

السيادة على السودان فى مفاوضات عدلى - كيرزن"١١"

" ١٧أكتوبر سنة ١٩٢١ "

مستر لندسى : وماذا ترون فى السودان ؟

عدلى باشا : اننا لم نتعرض له ، لاننا فضلنا أن ننتظر الفراغ من المناقشة فى المسائل الاخرى قبل ان نعالج هذه المسألة .

مستر لندسى : ان الموضوع لم يعهد الى الكلام فيه ، على أنه لم يمنع عنى . ولعلكم تذكرون ما كتبه اللورد ملنر فى تقريره عنه "١٩٢٠" ولا أظن الحكومة الانجليزية الا آخذه برايه فيه .

عدلى باشا : ولكن اللورد لم يضع لمسألة السودان حلا معينا ، ولا ضمن تقريره شيئا عن تفصيلات نظام الحكم فيه ، ولايخرج الامر فى ذلك التقرير عن بعض آراء عامة ترمى الى استبقاء طابع الحكم الذى جرى فى السودان من عهد فتحه الى الآن . واذا كان لنا ان نتكلم عن السودان الآن ، فانى احب أن أعرف أولا رايك فى مركز السودان.

مستر لندسى : انه حكم ثنائى - ملك مشترك .

عدلى باشا : انما الاشتراك فى الاداره ، اما حق السيادة فلمصر وحدها .

مستر لندسى : ولكن المرفوع على دور الحكومة فى السودان هو العلمان الانجليزى والمصرى

عدلى باشا : نعم ولكن السبب فى ذلك لم يكن الرغبة فى تقرير حق السيادة لانجلترا على السودان ، وانما كان ذلك لاسباب خاصة أهمها اتقاء سريان الامتيازات "١٢" على تلك البلاد .. (فالسودان أرض مصرية ، ولانزاع فى ان لمصر حق السيادة عليه ، والذى يعنينا الآن من أمر السودان هو ان نقرر من جديد حقوقنا فيه ، وان يصبح لهذه الحقوق مظهر خارجى .. وأرجو الايسبق الى



عدلي باشا



اللورد كيرزن

ذهنك أننا نطالب بذلك لمجرد التمتع بلذة الحكم أو لقضاء شهوة سلطة ، وإنما يدفعنا الى ذلك النظر فى مصالحنا في السودان والحرص على توفيرها .

وأول هذه المصالح النيل ، ولكن النيل ليس كل ما يعنينا فى السودان ، فهناك الجيش السودانى ووجوب تبعيته للجيش المصرى ، واخلاصه لولى مصر .

وهناك مسألة هجرة المصريين الى السودان ، ووجوب ان يجدوا كل التسهيلات الممكنة ، وان يتمتعوا بكل الحقوق .

وهناك تموين السودان لمصر . ولست أبغى حصر المسائل التى يمكن أن تقوم لنا فيه .*

مستر لندسى : أظن انى فهمت وجهة نظركم .

عدلى باشا : وماذا ترى فى مسألة النيل بصفة خاصة ؟

مستر لندسى : ان اللورد كيرزن مستعد لأن يعترف لمصر بصوت جدى فى قسمة مياه النيل، وهو يرى ان ينشأ لهذا الغرض لجنة من نوع اللجان التى توجد فى أمريكا .

عدلى باشا : يجب ان يسبق التفكير فى قسمة المياه تقرير ما لمصر من الحق فى أن تأخذ من النيل كل ما تحتاجه من المياه لزراعة أرضها التى تزرع حالا أو القابلة للاستصلاح والزراعة فى المستقبل .

مستر لندسى : أظن أن الطلب فيه مبالغة ، فان لكم ان تطلبوا ألا يعمل شىء دونكم . أما أن يكون لكم حق الاعتراض على عمل لا يضركم وتكون فيه فائدة للسودان ، فهذا ما لا يمكن ان نقر لكم به ، ويجب فى مثل هذه الأحوال التى يقوم فيها الخلاف على صلاحية الاعمال ان تفصل فى الامر لجنة مشتركة .

رد الوفد المصرى على مشروع الاتفاق بين بريطانيا ومصر :-

.... "أما مسألة السودان التى لم يكن قد تناولها البحث ، فلابد لنا فيها من ان نوجه النظر الى أن النصوص الخاصة بها لا يمكن التسليم بها من جانبنا ، فان هذه النصوص لا تكفل لمصر التمتع بمالها من حق السيادة الذى لا نزاع فيه وحق السيطرة على مياه النيل".*

السيادة على السودان فى دستور استقلال مصر

١٩٢٣

أعلنت انجلترا استقلال مصر بتصريح أصدرته فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ "١٣" . وعلى أثر ذلك التصريح تكونت لجنة لتضع الدستور الذى تحكم البلاد بمقتضاه فأوصت اللجنة ان يلقب ملك مصر "بملك مصر والسودان" .

ونصت المادة الثانية من هذا الدستور على تبعية السودان لمصر ، وعلى ان يوضع للسودان نظام خاص تسير الادارة بمقتضاه . هذا ما رأته وأرادته مصر فى صياغة أول دستور لها ، وفى أول عهدها بالحرية .

ولكن سارعت انجلترا فأنذرت الملك فؤاد بانه اذا لم تحذف فى الحال المواد الخاصة بالسودان ، فان انجلترا ستعيد النظر فى تصريح الاستقلال الذى منحته انجلترا .

حذفت مادة اللقب والسيادة بالطبع ، واستعيض عنها بالعبارة التى أصبحت تقليدية ، وهى "وبدون اضرار بحقوق مصر فى السودان" *

مخاوف مصر على

"١" السيادة

"٢" الرقابة على ماء النيل

تلخص هاتان العباراتان سياسة مصر فى السودان ، تلك السياسة التى رسمت بوضوح من عهد سعد ، وسار عليها عدلى وثروت ومحمد محمود والنحاس والنقراشى ومن اليهم من زعماء مصر . وقد اتضح ذلك للقارىء من الوثائق التى أشرنا اليها فيما تقدم ، كما سيتضح له السعى الجاد لتحقيق هذين الهدفين فى الوثائق التالية :

بدأ الاهتمام بالسيادة والرقابة على ماء النيل يأخذ شكلا جديا بعد حوادث سنة ١٩٢٤ أى مقتل سير لى ستاك حاكم السودان العام وسردار الجيش المصرى "١٥" ، لأن مصر أدركت ان نتائج الانذار البريطانى الذى قدمه اللورد اللنبى الى سعد زغلول باشا ما هى الا خطوة تمهيدية للقضاء على دعوة مصر فى السيادة ، وبالتالى فى السيطرة على مياه النيل.

وفيما يلى نص الانذار البريطانى :-

"١٦" ....فبناء على ذلك تطلب حكومة صاحب الجلالة من الحكومة المصرية :

(١) أن تقدم اعتذارا وافيا عن الجناية

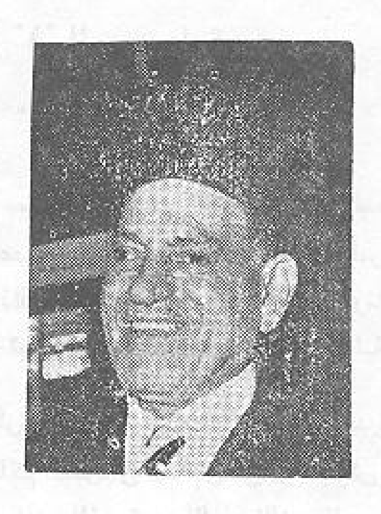
(٢) ان تتابع بأعظم نشاط وبدون مراعاة للأشخاص البحث عن الجناة ، وان تنزل بالمجرمين، أيا كانوا ، ومهما تكن سنهم ، أشد العقوبات .

(٣) أن تمنع من الآن فصاعدا وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية .

(٤) أن تدفع فى الحال الى حكومة حضرة صاحب الجلالة غرامة قدرها نصف مليون جنيه.

(٥) ان تصدر فى خلال ٢٤ ساعة الأوامر بارجاع جميع الضباط ووحدات الجيش المصرى البحتة من السودان ، مع ما ينشأ عن ذلك من التعديلات التى ستعين فيما بعد .

(٦) أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطيان التى تزرع فى



النحاس



سعد



محمد محمود

الجزيرة من ۳۰۰,۰۰۰ فدان الى مقدار غير محدود تبعا لما تقتضيه الحاجة

(۷) أن تعدل عن كل معارضة لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة فى الشئون المبينة بعد المتعلقة بحماية المصالح الاجنبية فى مصر . واذا لم تلب هذه المطالب فى الحال تتخذ حكومة صاحب الجلالة على الفور التدابير المناسبة لصيانة مصالحها فى مصر والسودان .

وانى اغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامى .

الإمضاء (اللنبى – فيلد مارشال)

المندوب السامى

ثم ارسل المندوب السامى مذكرة أخرى بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، جاء فيها :-

بعد ان يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البحتة للجيش المصرى تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى الى قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها وتحت قيادة الحاكم العام العليا وباسمه تصدر العرائض (البراءات للضباط) .

المندوب السامى

رد سعد باشا بقبول بعض النقاط الواردة فى الانذار "١٧" ، واعترض على بعضها .

وكان فيما اعترض عليه "١٨" المطلبان الواردان فى الفقرتين الخامسة والسادسة (ارجاع جميع الضباط المصريين ، وزيادة مساحة الأطيان التى تزرع فى الجزيرة لأن خروج الجيش المصرى من السودان يذهب بمظهر السيادة المزعومة ولأن قيام جيش سودانى لا يعنى الا مظهرا من مظاهر استقلال السودان ، ولأن زيادة الأراضى المروية فى الجزيرة ما هو الا هدم لنظرية السيطرة على مياه النيل .

وعلى هذا فان مصر أخذت تعمل منذ ذلك الحين بكل ما فى وسعها لاثبات حقها فى السيادة ، وحقها فى الرقابة الكاملة على مياه النيل ، كم سيرى القارىء فى سير المفاوضات المصرية البريطانية لحل ما أسموه مشكلة السودان .

مياه النيل فى مفاوضات ثروت - تشمبرلين "١٩"

١٩٢٧

المادة (١١) من المشروع المصرى الخاصة بالسودان "مع الاتفاق على تأجيل تسوية مسألة السودان الى مفاوضات تجرى فيما بعد ويكون لكل من الطرفين المتعاقدين فيها تمام الحرية فى تقرير حقوقه ، توافق الحكومتان منذ الآن على الرجوع الى الحالة التى كانت قائمة قبل سنة ١٩٢٤ وعلى أن يتخذا كقاعدة لتحديد نصيب مصر فى مياه النيل الابيض والنيل الازرق النتائج التى وردت فى التقرير الذى وضع مع ما أدخل عليها من التعديل بناء على طلب وزارة الأشغال العمومية المصرية ، وعلى الاعتراف بحق الحكومة المصرية فى اتخاذ كافة تدابير المراقبة اللازمة لتكفل توزيع المياه طبقا للقواعد التى وضعت فى التقرير المذكور ، وعلى ان تقدم لها كل التسهيلات للقيام على نفقتها بجميع اعمال الرى على مجرى النيل التى أشار اليها ذلك التقرير فى مصلحة مصر" . *



مستر تشمبر لين



ثروت باشا

كلمة مجملة عن اتفاقية مياه النيل

١٩٢٩

ذكرت فيما تقدم ان ساسة مصر عقدوا العزم على أمرين لا ثالث لهما :

الأول - ألا تقوم فى السودان دولة مستقلة ربما تكون فى يوم من الأيام معادية لمصر ، وفى ذلك ما فيه من خطر على موارد رزقها ومصادر رخائها .

الثانى - (وهو متصل بالأول) ان تكون الرقابة على مياه النيل من القاهرة ، وهذا لا يتسنى على خير وجه الا اذا كان السودان جزءا من مصر مندمجا أو متحدا .

والتدليل على ان مصر تريد ان يكون لها كل ماء النيل أو جله أسوق اليك مثلا اعتراضها الشديد الذى أبدته عندما رأت حكومة السودان أن تبنى خزان سنار فى سنة ١٩١٣ "٢٠" .

قالت مصر ، وما أعجب ما قالت :-

(١) أنه لا يجوز للسودان ان يستعمل قطرة من ماء النيل الا اذا فاض ذلك الماء عن حاجة مصر وخاصة فى زمن التحاريق .

(٢) ان السودان قطر يعتمد على الامطار فلا يجوز ان يلجأ للزراعة بالرى الصناعى ، الا اذا بحثت امكانيات الرى بالمطر بحثا وافيا .

(٣) ان مشروع الجزيرة قد يزرع القطن طويلة التيلة ، وفى هذا ما فيه من مضاربة للقطن المصرى فى الاسواق العالمية .

(٤) ان مصر فى حاجة للتوسع الزراعى لضمان المعيشة لنسلها المتزايد وللمحافظة على ميزانها التجارى *

هكذا رأت مصر ألا يستعمل السودان قطرة من الماء الا اذا فاض ذلك عن حاجة مصر ، وان يظل معتمدا على الامطار فلا يلجأ للزراعة بالرى الصناعى الا بشروط ، وان تستمر مصر وحدها فى التوسع الزراعى لتحافظ على ميزانها التجارى ولتضمن المعيشة الرفيعة

لنسلها المتزايد !!

نست مصر أو تناست ان فى السودان نسلا يتزايد أيضا على مر السنين ، وان للسودان ميزانا تجاريا يجب ان يحافظ عليه بالمثل ، ولعلها نسيت فيما نسيت ان السودان – كما تدعى – جزء لا يتجزأ من أراضيها ، وان السودانيين والمصريين شعب واحد ، يعيش على نيل واحد .

لماذا إذن تأبى التعمير لهذا الجزء من أراضيها ؟

ولماذا تفكر فى الرخاء للنسل المتزايد فى بقعة معينة من أرض الوطن الواحد ، وتأبى ان يشمل الرخاء الاقتصادى من فى البقعة الاخرى من نسل متزايد ؟

بدأت مصر تتنبه للخطر المحدق باقتصاديات بلادها الحقيقية ، فعينت لجنة لدراسة مياه النيل من عضو هندى (رئيسا) وعضو بريطانى وآخر أمريكى .

تقدمت هذه اللجنة بتقريرين فى سنة ١٩٢٠ ، لأن العضو الأمريكى خالف زميليه الرأى فى تحديد نصيب مصر من ماء النيل ووجه الخلاف ان العضو الأمريكى كان يرى :

أولا – ان تقسم المياه المتبقية على أساس الأراضى التى يمكن ريها وزراعتها فى كل من مصر والسودان ، لا أن تكون القسمة على أساس نسبة السكان ، لما قد يعترى ذلك من تغيير .

ثانيا – أن يقسم ما تبقى من ماء النيل مناصفة بين مصر والسودان بعد خصم حصة مصر المكتسبة آنذاك .

سكتت مصر على هذا التقرير بضع سنوات ، ولم تثر موضوع الماء الا بعد الانذار البريطانى الذى قدمه اللورد اللنبى للحكومة المصرية بعد مقتل السردار كما ذكرت فى الصحف المتقدمة .

رأت مصر فى البند السادس من الانذار خطرا واضحا على ما تريده من ماء النيل ، ولذلك سارعت فى سنة ١٩٢٥ فكونت لجنة من عضو مصرى ، وعضو انجليزى ورئيس محايد .

أهملت هذه اللجنة بالطبع توصيات عضو اللجنة السابقة الامريكى ، وقدمت تقريرها الذى كان أساسا لاتفاقية مياه النيل المبرمة فى سبعة مايو سنة ١٩٢٩ "٢١" ، والتى لم تعط السودان الا نصيبا ضئيلا يقل عن واحد من اثنين وعشرين من نصيب مصر .

لم يكن السودان بالطبع طرفا فى هذه الاتفاقية ، ولكن لعل مصر الحادبة على السودان رأت ان تنوب عنه فى التمثيل لأنه شقيقها الأصغر ، فأخذت ما أخذت لنفسها لتضمن البقاء لنسلها المتزايد فى شمال الوادى ، اما الذين يعيشون فى (جنوب الوادى الحبيب) فقد رأت مصر فى هذه الاتفاقية ان تمنحهم حصة يسيرة زهيدة لتضعهم على الدوام موضع الضعيف المستجدى .

ومع كل هذا فان مصر والسودان بلد واحد ، وشعب واحد يعيش على نيل واحد !

وما دمت بصدد الحديث عن مياه النيل أرى أن أشير الى محادثات الاستقلاليين مع حكومة الثورة ، تلك المحادثات التى اسفرت عن ابرام اتفاقيتين :

الأولى – الاتفاقية الخاصة بوضع السودان السياسى ، والتى كانت الأصل فى الاتفاقية المصرية البريطانية .

الثانية – اتفاقية "الجنتلمان" التى كان أول بنودها عن ماء النيل ، حيث جاء فيها ما يلى:–

مياه النيل

(أ) ستسرع مصر فى تنفيذ مشروعات النيل المختلفة المقترحة لتوفير الماء اللازم للتوسع الزراعى الضرورى فى كل من مصر والسودان .

(ب) تمت الموافقة من جانب الحكومة المصرية على أن يكون للسودان نصيب عادل فى مشروعات أعالى النيل والشلال الرابع ، وفى أى مشروعات أخرى قد تقام على النيل .

(ج) تكاليف الخزانات الجديدة : ستراعى مصر فى تقدير ما يدفعه السودان من المال ألا يكون بنسبة حصته من الماء الجديد ، وذلك لمراعاة انتفاع مصر فى الماضى من مياه النيل بمشروعات تكلفت تكاليف أقل نسبيا بالنسبة لتكاليف المشروعات الجديدة .

(د) أما من ناحيتنا (السودان) فنتعهد باحترام الحقوق الكتسبة بمقتضى اتفاقية مياه النيل المبرمة بين انجلترا ومصر فى سنة ١٩٢٩ رغم ان السودان لم يكن طرفا فى هذه الاتفاقية .

(الامضاء)	(الامضاء)	(الامضاء)
عبد الرحمن على طه	صاغ صلاح سالم	حسين ذو الفقار

كان شعورى عظيما بتوقيع هذا الاتفاق ، ولكن مرد هذا الشعور هو البساطة السياسية كما قالت احدى الجرائد السودانية ، وانى أعترف بهذه البساطة السياسية فقد كشفت الايام الأمر فى المحادثات الاخيرة التى جرت فى عهد السيد ميرغنى حمزة وزير الرى السابق . "٢٢" أوضحت تلك المحادثات المساومة فى بناء خزان الرصيرص وقيام السد العالى . ولكن صلابة المفاوضين السودانيين وعدم التفريط فى حقوق السودان من الماء لم تمكن مصر من الوصول الى ما تبتغيه .

وثقتى عظيمة فى كل سودانى يتولى أمور الرى فى هذه البلاد الا يفرط فى حقوق السودان من مياه النيل ، تلك الحقوق التى يتوقف عليها اسعاد شعب وعزة أمة .

وأخيرا نود أن تعلم مصر ان فى السودان شعبا يتمتع بأخلاق عظيمة ولا يمكن ان يدفعه الطمع لأن يتعدى على الماء الذى تعيش منه مصر وابناء مصر ، وأن تعلم أن كل ما يريده الشعب السودانى أن يعطى نصيبا عادلا من المياه المتبقية .

وان تعلم مصر أن الاخاء الحق والثقة الدائمة لا يتمان على خير وجه الا باستقلال السودان استقلالا تاما يستند أول ما يستند على أخذ حصته الكاملة من ماء النيل .

أما ان تعمل مصر على الاتحاد لئلا تقوم فى السودان دولة مستقلة ربما تعاديها فى يوم من الأيام ، وتحرمها الرقابة على النيل من القاهرة ، فما هو الا طمع ، والا خرافة لا يؤيدها الوعى الشامل فى السودان ، ولا يقرها اتجاه التحرر والاستقلال فى جميع بلدان العالم .

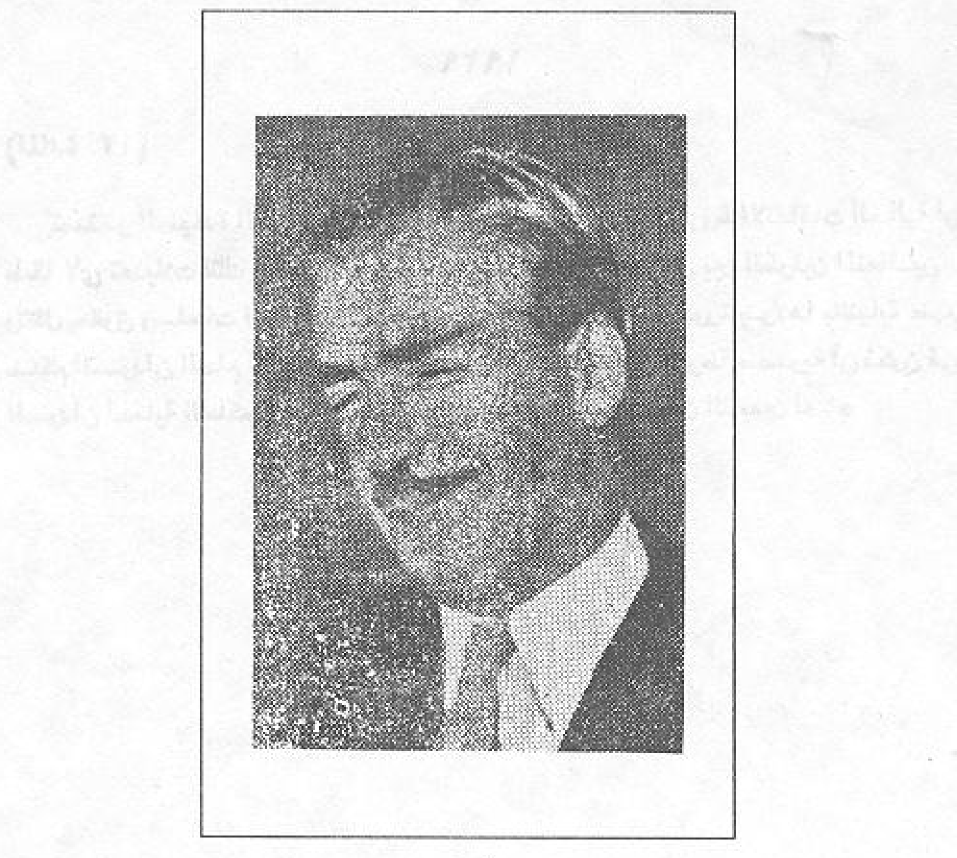
السيادة المشتركة "٢٣"

محمد محمود – هندرسن "٢٤"

١٩٢٩

(المادة ١٢)

"تستمر السيادة الانجليزية المصرية على السودان طبقا لشروط الاتفاقات الحالية او طبقا لأى تعديلات لتلك الشروط التى توضع فى المستقبل بالاتفاق بين الطرفين المتعاقدين . وتظل حقوق وسلطات الطرفين المتعاقدين بحسب الاتفاقات المذكورة يتولاها بالنيابة عنهم حاكم السودان العام المعين بموجب تلك الاتفاقات . ويسمح لاورطة مصرية أن تكون فى السودان لحماية الحاكم العام ، ويضم ضابط مصرى الى الموظفين التابعين له . *



ايدن

حق السيادة الكاملة على السودان

النحاس – هندرسن "٢٥"

١٩٣٠

مستر هندرسن : ماذا تقصدون تماما بعبارة الاشتراك الفعلى ؟

النحاس باشا : نقصد بذلك رفع القيود الموضوعة على حرية المصريين بالنسبة للسودان، أى

حرية الهجرة اليه

حرية الاقامة فيه

وحرية التملك كذلك

ثم جعل الادارة السودانية فى أيدى المصريين والانجليز على السواء . *

فيما يتعلق بالمادة ١٣ وهى الخاصة بمسألة السودان قبل الفريق المصرى أن يشير الى اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ "٢٦" بعد ان طلب مستر هندرسن من دولة النحاس باشا فى حديث خاص أن يقبل ذكر اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ فى المادة الخاصة بالسودان تسهيلا لمهمته أمام مجلس العموم حتى يستطيع ان يدافع عن طلب الاشتراك الفعلى فى الادارة بأن يعتبر تطبيقا لاحكام هاتين الاتفاقيتين . فقبل دولة النحاس باشا منه ذلك على شرط النص ايضا "على حق السيادة المصرية الكاملة على السودان" ، فلم يعارض هندرسن فى ذلك ، وطلب تقديم نص به *

النحاس وهندرسن يختلفان على نص السيادة

يريد النحاس باشا أن تكون المادة ١٣ كالآتى :-

مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاق بمفاوضات مقبلة لتعديل اتفاقيتى عام ١٨٩٩ وتسوية مسألة السودان ، وبدون مساس بحق مصر فى السيادة على السودان ....

مستر هندرسن :

"لقد بينت مرارا وتكرارا أن الذى يحملنا على رفض تعديلاتكم هو أننا حينما وضعنا المقترحات فى الصيف الماضى صرحنا بأنها أبعد ما نذهب اليه ، ومع ذلك قبلنا تسهيلات كثيرة حتى وصلنا الى الحد الذى لا يمكن أن نتعداه .

وفى مسألة السودان بالذات بذلنا جهدا لارضائكم باضافة عبارة "من غير مساس بحقوق مصر ومصالحها" وهى العبارة التى وافقتم بعدها على المادة (١٣) من مشروعنا ، ولكن أراكم اليوم ترفضونها مع أنى بينت لكم انه يجب أن تتركوا للصداقة والتجارب المقبلة تحسين مركزكم فى السودان" .

معاهدة (الشرف) ايدن – النحاس "٢٧"

١٩٣٦

(مادة ١١)

١ – مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى ١٩ يناير و١٠ يوليو سنة ١٨٩٩، قد اتفق الطرفان المتعاقدان على ان ادارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين، ويواصل الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين، مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين. والطرفان المتعاقدان متفقان على ان الغاية الأولى لادارتهما فى السودان يجب ان تكون رفاهية السودانيين وليس فى نصوص هذه المادة أى مساس بمسألة السيادة على السودان.

٢ – وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين فى السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذى يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين فى الوظائف التى لا يتوفر لها سودانيون اكفاء.

٣ – يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين.

٤ – تكون هجرة المصريين الى السودان خالية من كل قيد الا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام.

٥ – لا يكون هناك تمييز فى السودان بين الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين فى شئون التجارة والمهاجرة أو فى الملكية.

٦ – اتفق الطرفان المتعاقدان على الاحكام الواردة فى ملحق هذه المادة فيما يتعلق بالطريقة التى تصبح بها الاتفاقات الدولية سارية فى السودان.*

اطلع القارىء فيما تقدم على الجزء الخاص بالسودان من هذه المعاهدة واتضحت له الطريقة التى اتفق عليها الشريكان لتقسيم الغنيمة، وذلك بالاشتراك فى الادارة، وبقيام

جيشى الاحتلال جنبا الى جنب ، وبالمساواة بين رعايا الشريكين فى أمور التجارة والهجرة والتملك.

أما السودان فتكفيه الرفاهية بملء الوظائف الحكومية . وأما السيادة فلا يشار اليها الا بذلك النص الغامض المتقدم الذى يقول (وليس فى نصوص هذه المادة أى مساس بمسألة السيادة على السودان).

هل يعنى هذا النص أن السيادة مشتركة كما قال محمد محمود باشا فى مفاوضات ١٩٢٩؟

أو يعنى هذا النص ان السيادة محتفظ بها للسودانيين ؟ واذا كان الأمر كذلك - أى أن السيادة محتفظ بها للسودانيين - فلماذا لم ينص عنها نصا صريحا يؤدى هذا المعنى ؟

واذا كان الأمر كذلك فلماذا لم تثبت مصر حسن نواياها بأن تدعو للاشتراك فى المفاوضات سودانيا واحدا لتطمئنه وتطمئن الشعب السودانى بنص صريح عن السيادة ؟

لعل مصر رأت أن تنوب عن الأخ الأصغر فى اثبات حقه كما فعلت فى مياه النيل سنة ١٩٢٩ .

واذا كان النص المتقدم عن السيادة يعنى أيضا أنها محتفظ بها للسودانيين فلماذا نرى مصر تتشبث بهذه السيادة وتدعيها أو حتى تفرضها كما سترى فى المفاوضات المقبلة ؟

"ولكن ما ضاع حق وراءه مطالب"

بداية الجهاد

١٩٣٧

جمع السيد الامام خاصته وصفوة رجاله من الطبقة المستنيرة ليتدارسوا ما اصاب السودان من خير أو شر فى معاهدة ١٩٣٦ ، وما يمكن عمله من حيث المطالبة بحق السودان .

ولكن لمن يرفعون الظلامة الواضحة ، وانجلترا ومصر كسبتا ما كسبتابهذه المعاهدة الموفقة التى قسمت بينهما الغنيمة كأعدل ما يكون التقسيم ، فلن تلتفتا لأى حديث يرمى لتعديل المعاهدة حتى تتم عدالتها ، وانجلترا ومصر تحسان أو تلمسان تأهب دول المحور للحرب ، وفى هذا ما فيه من خطر على المواقع الحربية البريطانية فى البحر الأبيض المتوسط وفى قناة السويس ، فلن تلتفتا اذن لأى حديث يرمى لتعديل المعاهدة حتى تتم عدالتها ، وانجلترا ومصر لهما مطامع مستورة فكيف تقبلان أن تتأثر هذه المطامع فى ظروف غير ملائمة .؟

صم السيد الامام على السفر لانجلترا ليستوضح معنى " الرفاهية " ويستفسر عن أمر السيادة فأشار عليه ناصحوه بالعدول عن السفر لأن الحرب قد تقع وهو فى الطريق ، وقالوا له فيما قالوا ، ان غرض السفر اذا وضح فربما تخلق عقبات تحول دونه .

فقال الامام ، اما عن الحرب ووقوعها فى الطريق فان لى أجلا لا يعدونى ، ولا تدرى نفس بأى ارض تموت . وأما غرض السفر فليكن للراحة والاستشفاء .

سافر الامام الى انجلترا وبعد اقامة قليلة استدعته وزارة الخارجية البريطانية ، "٢٨" وبدأ الحديث فى أمر المعاهدة ، وما جاء فيها عن الرفاهية والسيادة .

قيل له ان الرفاهية تعنى الرقى المادى والأدبى فى جميع ميادين الحياة

فقال الامام : ان الرفاهية اذا اقتصرت فى تفسيرها على هذه المعانى ، ولم تبلغ بالانسان مرتبة الحرية والاستقلال فانها – أى الرفاهية – لاتختلف كثيرا عن رفاهية الحيوان .

ثم سأل عن السيادة ، فكانت الاجابة المائعة المألوفة التى تشير الى السيادة حينا بأنها معلقة ، وحينا آخر بأنها ممثلة فى العلمين المرفوعين على دور الحكومة .

وهكذا لم يجد الامام ردا يطمئنه على مستقبل البلاد ، فعاد الى السودان ليستأنف الجهاد بما وهبه الله من رأى وحكمة ومال وصحة .

مؤتمر الخرجين العام (١٩٣٨) "٢٩"

ان ابرام معاهدة سنة ١٩٣٦ التى لم يصب السودان منها غير كلمة الرفاهية جعل الطبقة المستنيرة من السودانين تتنبه الخطر المحدق بالسودان فأصبحت مجالس الخريجين الخاصة والعامة لا تكف عن الحديث فى الخطوة التى يمكن اتخاذها لاسماع صوت السودان لدولتى الحكم الثنائي والعالم الخارجي الذى ظهر الى الوجود فى أوائل عام ١٩٣٨

لم تمانع حكومة السودان فى قيامه لأن أهدافه كانت محصورة فى النهوض بالنواحى الاجتماعية فى البلاد .

ولكن المؤتمر ماكان ليقف مكتوف الأيدى تجاه مستقبل البلاد السياسى ، ولاسيما والحرب كانت على أشدها بين النازية والفاشية والديمقراطية .

تقدم المؤتمر فى الثالث من أبريل سنة ١٩٤٢ بمذكرة رفعها الى الحكومة " السيد ابراهيم احمد " رئيس المؤتمر نيابة عن الشعب السودانى .

تتألف المذكرة من اثنى عشر بندا ، أهمها "٣٠" : -

" ان تصدر الحكومتان البريطانية والمصرية تصريحا مشتركا يضمن للسودان بكامل حدوده الجغرافية حق تقرير المصيربعد الحرب مباشرة "

لم تجد مذكرة المؤتمر التأييد أو حتى العطف من حكومة السودان "٣١" ولم تسفر الاتصالات الخاصة بين رئيس المؤتمر والسكرتير الادارى الا عن وعود وضمانات شفوية رأى بعض المؤتمرين (ومنهم رئيسه) ان يتمسكوا بها ، ويعملوا على تحقيقها فى الفرص السانحة ، وأنصار هذا الرأى هم من عرفوا فيما بعد بالاستقلاليين ، ومنهم تألف حزب الأمة .

أما الفريق الأخر ، وهم من عرفوا فيما بعد (بالأشقاء) فقد رأوا ان الخلاص لايكون الا عن طريق مصر ، ولذلك فانهم اغتنموا فرصة الحصول على الأغلبية وفى كراسى المؤتمر فاعلنوا ان سياسة المؤتمر عن مستقبل السودان تهدف الى قيام حكومة سودانية ديمقراطية فى اتحاد مع مصر تحت التاج المصرى .



ابراهيم احمد

المجلس الأستشارى لشمال السودان"٣٢" (١٩٤٤)

لعل الانجليز رأوا ان يستجيبوا لمذكرة المؤتمر بانشاء مجلس لاتزيد مهمته على الاستشارة وابداء الرأى فى الامور العادية وحتى الاستشارة كانت قاصرة على المسائل الخاصة بالمديريات الشمالية ، ولم تشمل المديريات الجنوبية مما يدل على عدم سلامة القصد . ومهما كانت دوافع الانجليز لتكوين هذا المجلس ، فان الاستقلالين ومعهم صفوة ممتازة من رجال السودان المستقلين قبلوا الاشتراك فيه ليتخذوه نواه للعمل الايجابى

وماذا كان بوسعهم أن يفعلوا ، ومصر متمسكة أشد التمسك بالسيادة الكاملة على السودان ووضعه تحت التاج المصرى .

مضى المجلس فى اعمال الاستشارة العادية الى ان لاحت فى الأفق بوادر المفاوضات بين انجلترا ومصر لتعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ وعندئذ طلب المجلس من الحاكم العام ضمانا يؤكد فيه بأن مستقبل السودان لا يبت فيه دون استشارة السودانيين ، فأدلى الحاكم العام بهذا التصريح فى الثالث من نوفمبر سنة ١٩٤٥ حين أكد للمجلس بأن الحكومة مصممة على ان تستشير السودانيين فى مستقبل بلادهم .

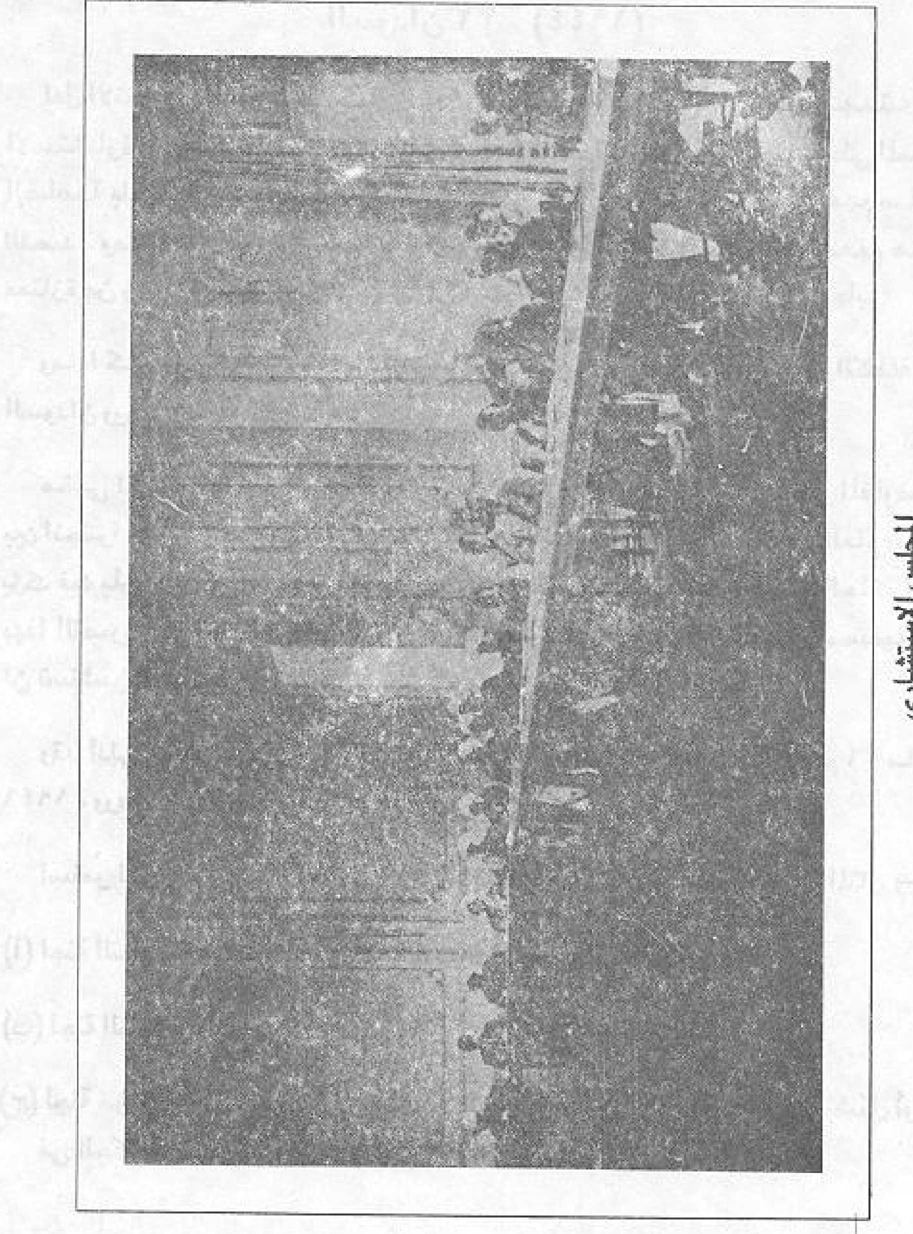
وقد أدلى مستر بيفي "٣٣" بتصريح مماثل ألقاه فى مجلس العموم يوم ٢٦ مارس ١٩٤٦ ، ورDده الحاكم العام للمجلس الاستشارى فى يوم ١٧ أبريل سنة ١٩٤٦

استمر المجلس فى عمله الايجابى فكون لجانا مختلفة نذكر منها على سبيل المثال :-

(أ) لجنة التعليم التى ضمنت تقريرها المديريات الجنوبية

(ب) لجنة السودنة

(ج) لجنة مؤتمر ادارة السودان التى أوصت فيما أوصت باشراك السودانيين بشكل أوسع فى الحكومة المركزية ، وذلك فى تقرير ها الذى يجده القارئ فيما بعد



المجلس الإستشارى

مقاطعة المجلس :

كان من نتائج مفاوضات صدقي - بيفن "٤٦" أن فرضت سيادة مصر على السودان دون استشارة أهله ، تلك الاستشارة التي وعد بها الحاكم العام وأيدها مستر بيفن ، لكن الوعود لاقيمة لها اذا تعارض انجازها مع المصالح والاطماع .

وصل خبر السيادة المفروضة الى السودان ، فانسحب الاستقلاليون من المجلس ، وأوقفوا العمل في اللجان المتقدمة ، حاول الحاكم العام بشتى الوسائل أن يثنيهم عن ما أقدموا عليه ، ولكنهم رفضوا العودة الى أن يسمعوا عن نتائج رحلة السيد عبد الرحمن المهدي الذي طار الى لندن ليقاوم برتكول صدقي - بيفن .

اضطر الحاكم العام لايقاف المجلس ، وظل الأمر كذلك الى ان عاد الامام من انجلترا عودة مظفرة اطاحت بالبروتكول المشئوم الى غير رجعة .

وبعدئذ واصل المجلس اجتماعاته ، وتقدم مؤتمر ادارة السودان بتوصيات عن دستور الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي .

١- وثيقة الأحزاب والسفر الى مصر ١٩٤٦

عندما بدأ الاستعداد للمفاوضة بين انجلترا ومصر لتعديل معاهدة ١٩٣٦ ، اهتم السودانيون بطبيعة الحال لهذه المفاوضات ، فقام نفر كريم من المستقلين فى المؤتمر ، وعملوا ما وسعهم العمل على جمع الصفوف وضم الأحزاب فى جبهة واحدة .

نجحت المساعى ، واختارت الاحزاب ممثليها ، ووضعت صيغة الوثيقة التى تهدف فيما تهدف الى : قيام حكومة سودانية حرة ديمقراطية فى اتحاد مع مصر وتحالف مع بريطانيا على ان تختار الحكومة السودانية الحرة نوع الاتحاد مع مصر ، وعلى ضوء ذلك الاتحاد تقرر الحكومة السودانية نوع التحالف مع بريطانيا .

سافر الوفد المؤتلف الى مصر وشرع فى اتصالاته وابداء أرائه لمختلف الطبقات المصرية المسئولة ، ولكن سرعان ما تكشفت له الحقائق المرة المؤلمة وسرعان ما جابه ساسة مصر وفد السودان بأن مصر لا يمكن ان تقبل الا اتحادا دائما غير مشروط تحت التاج المصرى .

لم يقبل الاستقلاليون بالطبع هذا الاملاء العجيب والتحدى الساخر فعادوا أدراجهم الى السودان ، وبقى من بقى من الأحزاب الأخرى بالقاهرة .

٢ – فقرات من محاضر مباحثات

صدقى – بيفن بلندن

عقد الاجتماع الاول بدار وزارة الخارجية فى الساعة الثالثة والدقيقة الثلاثين من مساء يوم ١٨ اكتوبر سنة ١٩٤٦

الحاضرون :

اسماعيل صدقى
ابراهيم عبد الهادى باشا
عبد الفتاح عمرو باشا
الاستاذ حنا سابا

مستر ارنست بيفن
لورد استانسجيت
سير رونالد كامبل
مستر روبرت هاو
مستر ريتشز
مستر جرينهل

ذكر مستر بيفن أنه تلقى رسالة صدقى باشا الخاصة بالسودان والتى طالب فيها بعلاقة " رمزية " بين البلدين ، وانه لم يتبين على التحديد المعنى المقصود بهذا الطلب المصرى .

فأجاب صدقى باشا أنه قصد بلفظ " رمزية " بيان موقف الحكومة المصرية تجاه مسألة السيادة على السودان ، فالمصريون لايبغون السيطرة لاستغلال تلك البلاد . ولايتطلعون الى نفع مادى أو أدبى منها ، ولكن هناك مع ذلك وحدة مع التاج المصرى ، ووحدة رابطة ظلت على الدوام قائمة بين البلدين كما ان الأمر يحتاج لايجاد منفذ للشباب المصرى الذى يتخرج من الجامعات ………

شكا صدقى باشا كذلك من تعمد اهمال النفوذ المصرى ، وقال انه لابد لمصر من ان تضمن ولاء السودان على الدوام لانه مصدر رخائها *



صدقى



عبدالهادى



بيفن

من محضر الاجتماع الثاني

فى الساعة ٣٠ / ١١ من صباح يوم ١٩ اكتوبر سنة ١٩٤٦

استفسر مستر بيفن عن السبب الذى يراد من أجله الآن احداث تغيير فيما يتعلق بالسيادة على السودان .

فقال صدقى باشا " ان الموقف الحالى لا ترتضى به مصر ، ومن الضرورى لها ان نتفق مع بريطانيا على التدابير التى تتخذ للوصول بالسودان الى مرتبة الحكم الذاتى . وليس ثمة حاجة الى ادخال تغييرات عنيفة حتى يتحقق الحكم الذاتى . ومن حق مصر ان يكون السودان تحت التاج المشترك ."

قال مستر بيفن " انه اذا نص على سياده مصر للسودان اعتقد السودانيون ان بريطانيا العظمى قد تخلت عن مكانتها بينهم " فأجاب صدقى باشا " انه لاداعى للخوف من ذلك اذ ان الحاكم البريطانى والصبغة البريطانية للادارة سيظلان كما هما ، وكل ماسيزيد هو توكيد بقاء السودان تحت التاج المصرى . "

قال مستر بيفن " ان السودان تسوده حالة من القلق وقد تلقى اعتراضات من السودانيين أنفسهم على احداث أى تغيير فيه .

فقال صدقى باشا : انه هو الآخر تلقى رسائل من السودانيين على النقيض من ذلك .

أشار مستر بيفن الى القاب ملك مصر السابقة وسأل عن اللقب الذى يريد ملك مصر ان يلقب به .

" فاجاب صدقى باشا : ان صاحب الجلالة سيلقب بملك مصر والسودان .

قال مستر بيفن " ان المقترحات البريطانية فيما يختص بالحكم الذاتى قد افترضت عدم اثارة مسألة السيادة . ولكن صدقى باشا طلب منه الآن الموافقة على وضع السودان تحت السيادة المصرية قبل النظر فى أمر الحكم الذاتى."

فقال صدقى باشا "ان هناك أمثلة لأمم متقدمة ككندا ، لها حق الحكم الذاتى رغم خضوعها لتاج مشترك . ولم تلق صعوبة فى ذلك أو يضايقها هذا الوضع . ويجب ان يكون

للسودان مركز طبيعى لا مركز شاذ . والواقع ان السودان كان بلدا يخضع للسيادة المصرية فى ظل نظام خاص . ومن الحق ان يكون له ملك وهو لم يتلهف على الحكم الذاتى ، وعلى بريطانيا ومصر أن يحددا معا الوقت الملائم لذلك" .

ولكى يسوق صدقى باشا أمثلة أخرى أدق ، نظر الى مستقبل العلاقات بين مصر والسودان بالعين التى ينظر بها الى العلاقات التى تقوم بين بريطانيا العظمى وممتلكاتها . وأثبتت هذه النظرة الى حد كبير أن الولاء للتاج نفسه يتلاءم مع الاستقلال التام فى الشئون الداخلية ، ومع نظام ادارى يقوم بتطبيقه جميعه شعب كلا البلدين ، ومع ذلك فلم تمنع هذه الرابطة التاج من توثيق عرى اتحاد مقدس فى الحربين الأخيرتين .

ولم تستطع مصر الموافقة أبدا على فصم هذه الرابطة ، وعلى أن تعرض السودان – وهو الذى تستمد منه مصادر حياتها – للوقوع تحت سيطرة أجنبية قد تكون معادية لها *

من محضر الاجتماع الثالث

فى يوم ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٦

قال صدقى باشا "ان مسألة السودان هى المسألة التى تتوقف عليها المعاهدة برمتها . واذا كانت مصر قد تكلفت بمسئوليات كبيرة فى الحرب سواء فى مصر أو فى البلاد المجاورة لها ، وبذلت فى هذا السبيل تضحيات جسيمة ، وعملت على نصرة القوات البريطانية ، فليس بكثير عليها ان تطالب مقابل ذلك كله بقبول وجهة نظرها فى مسألة السودان"

انها سخرية ما بعدها سخرية أن يطالب صدقى باشا بالسيادة على السودان ثمنا لتضحيات مصر فى الحرب .

واذا صح هذا المنطق الذى يبيح لصدقى باشا أن يشترى بلدا بأسره بتضحيات أداها لبلد أجنبية ، أفلا يصح للسودان أن يطالب بالاستقلال لأنه اشترك فى الحرب اشتراكا فعليا فدافع عن أرضه ، ودافع عن أرض مصر نفسها فى الوقت الذى كانت جنود مصر فى السودان ملتزمة ثكناتها ؟

قال مستر بيفن "انه لا يزال يرى أن هناك صعوبة قائمة اذ قد يقتضي الأمر استشارة السودانيين في مسألة السيادة"

فقال عبد الهادى باشا "ان السودانيين اذا كانوا قد وصلوا الى درجة من النضوج تؤهلهم لتقرير ذلك فأحرى بهم أن يقرروا ما يرونه ، على اننا جميعا قد اتفقنا على أنهم ليسوا أهلا لذلك بعد"

قال مستر بيفن "انه يرجو ان يشير بصراحة الي ان هنالك نقطة يهمه ايضاحها ، وهي هل هناك ثمة شيء في بروتوكول السودان يحمل المصريين على المناقشة في ان تعهد بريطانيا بسحب قواتها من مصر ينطبق كذلك على السودان ، اذ انه ما دمنا قد قررنا الانسحاب الآن من مصر فقد أصبح من المهم جدا ان تكفل جميع التدابير الاستراتيجية في الشرق الاوسط ، وان يكون لبريطانيا العظمى حق استبقاء قوات بالسودان" .

فأكد للفور كل من صدقي باشا وعبد الهادى باشا كل التأكيد ان ذلك ليس محل للبحث سواء في الحاضر أو في المستقبل ، فمن حق بريطانيا العظمى استبقاء قواتها بالسودان ، وأضاف صدقي قائلا انه يؤكد ذلك بوجه قاطع" .

زعم صدقي باشا ان الصفقة رابحة فعاد يبشر أهله بالسيادة على السودان !!!

فماذا كان موقف السودان من هذه السيادة المفروضة ؟

٣ — نداء الامام للشعب السودانى

٣ نوفمبر ١٩٤٦

وصلت اخبار بروتوكول صدقي – بيفن الى السودان ، وفرضت السيادة الرمزية على البلاد تحت التاج المصرى ، وظن الشريكان ان الأمر سينتهى عند هذا الحد ، ولكن الاستقلاليين فى جميع أطراف البلاد قاموا يستنكرون الوضع ويتأهبون لدرء الخطر عن السودان ، فتعطلت جلسات المجلس الاستشارى ، وقامت المظاهرات تهتف بسقوط الفاتحين الغاصبين ، وخف أهل الأقاليم الى العاصمة فدخلوها فى جموع لم يسبق لها مثيل .

عاد السيد الامام من الجزيرة أبا ، وكان أول ما عمله أن أصدر النداء التالى لتهدئة النفوس الساخطة الثائرة :—

« نداء الى الشعب السودانى الكريم »

عدت من الجزيرة أبا مسرعا عندما بلغتنى أنباء اضطرابات بالعاصمة ، ولقد اقلقنى كثيرا ما وجدته من حالة عدم الاستقرار وعوامل الاستفزاز بين المواطنين .

انكم تعلمون موقفى من مستقبل السودان ، وتمسكى بمبدأ السودان للسودانيين ، ونيل الاستقلال التام واننى لا ازال مصرا على ذلك ، ولن آلو جهدا فى سبيل تحقيق هذا المبدأ ، ولا أشك فى اننى سالقى عون كل المخلصين المؤمنين بحقهم من المواطنين فى جميع الاحزاب ، ولذا ادعوكم جميعا الى تقدير دقة الموقف ، ومعالجته بروح الاخلاص والتدبر وتجنب كل ما من شأنه ان يوسع شقة الخلاف بينكم ، ويضاعف المسئوليات عى الذين يعملون لخير السودان ، كما أدعوكم الى التزام الهدوء والنظام حتى تنجلى الامور التى ما تزال غامضة ، ولنعمل على جمع صفوفنا للعمل فى المستقبل لبلادنا . واننى لواثق من ان الجهود التى يجب ان نبذلها الآن والتى سيساعد الهدوء علي القيام بها ستؤدى الى نتائج حسنة .

واخيرا أتقدم بطلب خاص لجميع الاشخاص الذين أتوا الى المدن الثلاث من المناطق الخارجية أن يرجعوا الى محلات اقامتهم بلا تأخير ، ويستأنفوا أشغالهم الخاصة .

الخرطوم ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٦

عبد الرحمن المهدى

٤- السيد الامام يرسل برقيه لصدقى با[illegible]

عندما تأهب الامام للسفر لانجلترا بعد أن هدأ الحالة فى السودان ، رأى ان يفتح باب المفاوضة مع الحكومة المصرية ، فأرسل لصدقى باشا برقية يخبره فيه بأنه يرغب فى مقابلة الحكومة المصرية ليبحث معها مسألة السودان ، وانه سيسافر الى انجلترا لنفس الغرض .

لم يتلق الامام ردا على هذه البرقية ، ولاذت حكومة صدقى بالصمت ، ولم تشأ أن ترد حتى بالطرق الدبلوماسية المهذبة المعروفة التى يلجأ اليها السياسيون فى أحوال الرفض .

بلا لم يشأ صدقى أو عضوا من حكومته ان يقابل الامام عندما نزل فى فندق من فنادق القاهرة ريثما تقله الطائرة الى انجلترا .

بل الأدهى من ذلك وأمر قيام الصحافة المصرية بحملة منكرة نعتت فيها الامام بشتى النعوت ، وبالغت فى الشتم والسباب ، وانتهت احداها الى حكم صارم يقضى بعقوبة الاعدام على الامام لأنه رجل ثائر على التاج كما وصفته :

لا أدرى كيف تكون حيثيات هذا الحكم قبل النطق به ؟ لعلها تكون كالآتى :-

حيث ان السيد عبد الرحمن المهدى يريد الاستقلال والحرية لبلاده ، وحيث ان هذا الاستقلال اذا تحقق فانه ربما يخلق فى السودان دولة معادية لمصر . وحيث ان قيام مثل هذه الدولة المعادية سيحرم مصر من السيطرة التامة على مياه النيل .

وحيث ان هذا الحرمان من هذه السيطرة معناه ان يطالب السودانيون بحقهم فى ماء النيل ، فتقل حصة مصر ، فيقل الرخاء والعيش الرفيع لنسل مصر المتزايد وحيث ان قيام دولة مستقلة فى السودان سيكون حائلا كبيرا دون هجرة المصريين للسودان ، واقامتهم فيه، وتملكهم لأراضيه .

وحيث ان الخطة الثابتة المرسومة تقضى بوحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى . وذلك فان المحكمة تعتبر السيد عبد الرحمن رجلا ثائرا على التاج وتوصى عليه بحكم الاعدام .

٥ – الثائر عبد الرحمن المهدى

ننقل للقارىء ما نشرته احدى المجلات المصرية فى ١٩٤٦ تحت عنوان "حدث فى السودان"

جلالة الملك

"تفضل جلالة الملك فاستفسر تلفونيا عن صحة دولة صدقى باشا فى لندن لما علم جلالته بأن صحته منحرفة .

رجل ثائر !

يرى كثيرون من الأقطاب أن حركة عبد الرحمن المهدى واذنابه التى نادوا بها فى هذا الاسبوع انما تعد فى نظر القانون عملا ثوريا على التاج المصرى عقوبتها الاعدام !

خضوع الثائر

أكد لنا مصدر كبير جدا أن الثائر عبد الرحمن المهدى كان على وشك ان يصل الى مصر فى أوائل فصل الصيف الذى انتهى لتقديم خضوعه للتاج المصرى الذى جعله "باشا" وأضفى عليه نعمه مما جعله يرفل فى جاه عريض ..... ولكن الاستعمار الانجليزى أشار اليه بأصبعه أن يلزم مكانه فلزمه"

هذا ما كتبته المجلة المصرية عن السيد الامام ، فماذا فعلت حكومة صدقى ؟

لم تتخذ الحكومة المصرية أى اجراء ضد هذه المجلة العابثة ، ولم تخاطب السيد بكلمة اعتذار واحدة . ولكن من يدرى لعل الذى كتبته المجلة المصرية جاء معبرا عن رأى حكومة صدقى .

لم يهتم السيد بالطبع لأقوال الصبية وأحكامهم ، ولكن الناس فى السودان التفوا حوله ينصحون ويحذرون من السفر أو العودة عن طريق مصر خوفا على حياته ، فكان السيد يبتسم ويقول :

هل يصيبنى غير ما كتبه الله لى ؟

ثم الا ترون ان الموت فى سبيل استقلال السودان خير من حياة الذل والعبودية ؟ ثم افرضوا انى سافرت ووقع ما تخشونه ، أليس فيكم رجل رشيد يتولى القيادة ؟ ان ثقتى فى هذا الشعب عظيمة ، ولا احسبه يرضى بغير الحرية اذا مت أو حييت .

بهذه العبارات المؤثرة التى تفيض بالوطنية الصادقة ودع الامام الشعب السودانى ومضى فى جهاده الموفق .

٦ – بين الامام والسير هيوبرت هدلستون

نزل السيد الامام في مصر ريثما تقله الطائرة الى انجلترا ، وصادف ذلك وجود الحاكم العام بالقاهرة عائدا من انجلترا .

قصد الحاكم العام الى الفندق الذى يقيم به السيد ، وافضى اليه بالحديث التالى :

الحاكم العام : "انى مسرور جدا لتقريركم السفر لانجلترا وستجدون ترحيبا فى لندن ، وتتاح لكم مقابلة رئيس الوزراء وغيره من موظفى الدولة الكبار . وانى أشكركم على تهدئة اتباعكم بطريقة فعالة كما ورد فى تقرير السكرتير الادارى .

ومهما تكن نتائج المفاوضات فانى لواثق من ان زيارتكم ستكون ذات قيمة كبيرة ، حيث أنها ستمكنكم من الادلاء الكامل بأرائكم وآراء اتباعكم فى أعلى مراكز لندن . وستتمكن حكومة جلالة الملك من سماع وجهات نظركم مباشرة .

وانى ارى ضرورة الاعتدال فيما يقال ، وعلى السيد ان يكون حذرا فيما يقوله للصحفيين .

وأرجو أن تعلموا أنه ليس فى مقدورى أن أرتبط بعدم الادلاء ببيان فى الخرطوم قبل عودة السيد ، غير أن أى بيان يقال سيرمى الى وضع البروتوكول المزمع فى مدلوله الحقيقى ، ويؤكد ان السيادة المصرية الاسمية اذا تم الاتفاق عليها بين الحكومة الانجليزية والحكومة المصرية لا تمنع حق السودانيين فى الانفصال عن التاج المصرى متى أراد السودانيون ذلك عندما يحين الوقت لاختيارهم مستقبلهم السياسى" .

٧ - نص المحادثات التي دارت في مقر رئاسة الحكومة البريطانية في لندن بين الزعيم الجليل السيد عبد الرحمن المهدى والمستر اتلى رئيس الوزارة البريطانية "٣٥"

يوم الخميس ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٦

السيد - انى اغتنم هذه الفرصة لاقدم تهانى لبريطانيا لانتصارها فى الحرب .

اتلى - أشكركم وانى سعيد بالترحاب بكم وسعيد بالاستماع لما تودون الادلاء به .

السيد - أشكركم لاتاحة الفرصة لسماع صوت السودان .

اتلى - أشكركم وانى سعيد بالترحاب بكم وسعيد بالاستماع لما تودون الادلاء به .

السيد - أود أن اسمع ماتود الادلاء به .

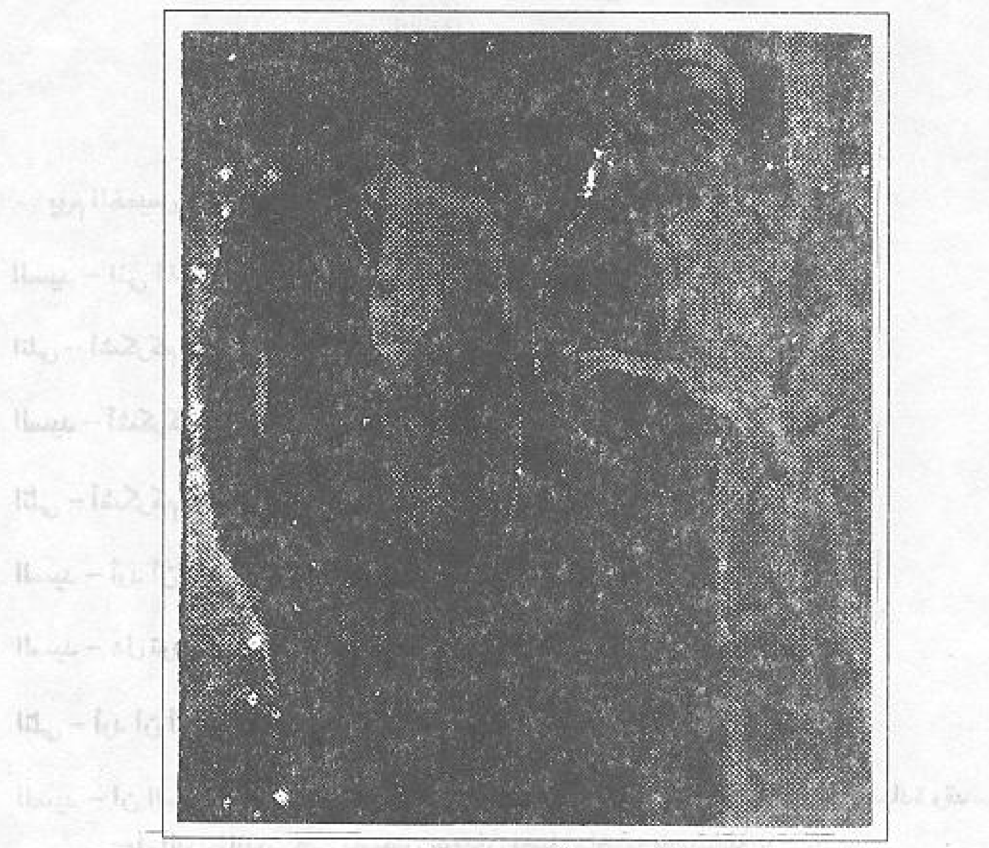
السيد - هل تود أن تسمع موضوعا معينا ؟

اتلى - أود أن أسمع لكل ماتريد الادلاء به

السيد - ان السودان فى عهده الاخير يتطلع كما كان فى الماضى ليكون حرا ذا سيادة وقد عمل البريطانيون على تأسيس سودان يصل ماضيه بمستقبله .

اشترك السودان في هذه الحرب لنصرة قضية الديمقراطية ، وكان ينتظر ان يجنى ثمار مجهوداته حتى نشر صدقى باشا مقترحات الاتفاقية بينه وبين مستر بيفن مما أدى الى اضطرابات فى السودان وارسال برقيات الى حكومتكم وقد كنا مطمئنين ولنا الثقة فى الوعد التى قطعها الانجليز .

اننى لم أطلع على البروتوكول سوى النص الذى نشره صدقى باشا . وقد سبب هذا اضطرابا وقلقا ، الأمر الذى اضعف ثقة الشعب السودانى فى الوعود التى قطعها



السيد عبدالرحمن وهدلستون

الانجليز . وقد تمكنت من تهدئة الخواطر فقط بعد التصريح الذى ادى به المستر اتلى فى مجلس العموم ، والذى قال ان تصريحات صدقى باشا غير حقيقية ومضللة .

وقد أيد تصريحات صدقى ما ورد فى خطاب العرش فى البرلمان المصرى بأن الحكومة المصرية ستعمل على تهيئة السودانيين للحكم الذاتى تحت التاج المصرى . ومعنى ذلك ان مصر لاتوفق على ان يكون هدف السودان هو الاستقلاله الكامل ، بل الحكم الذاتى . وهذا فى حد ذاته يخالف التصريح الذى أدلى به المستر بيفن ، وأكده الحاكم العام فى المجلس الاستشارى لشمال السودان ، والذى فحواه ان الحكومة الانجليزية تهدف الى انشاء حكومة ديمقراطية حرة فى السودان تقرر بمحض ارادتها علاقتها مع مصر وبريطانيا .

نحن نعلم أن سياسة حكومتكم ترمى الى تحرير الشعوب التى لها صلة ببريطانيا ، وقد وضعت حكومة السودان نواة الحكم الدستورى الذى سيؤدى بالبلاد الى الاستقلال.

ان السيادة المصرية بالمعنى الذى نفهمه نحن تعارض ما نأمله فى الحرية ولذلك فقد أجمع السودانيون على معارضة هذا الوضع المقترح .

وانى لا أرى لمصر حقا قانونيا فى السيادة على السودان ، الا اذا كانت تظن ان الفتح الاخير قد منحها هذا الحق ، وهو فى اعتقادى الجازم خاطئ . على انه ما كان مستطاعا لمصر ان تقهر السودان بغير مساعدة بريطانيا لها .

ان نظرية وحدة وادى النيل تتعارض مع حق السودانيين فى تقرير مصيرهم .

لقد طالب المصريون بالسيادة على السودان فى اتفاقية سنة ١٨٩٩ ولم تعترف بريطانيا لهم بها ، ولذلك أغفلت الاتفاقية أى اشارة للسيادة . ولو انه كان من العدل أن يشار اليها بانها محتفظ بها للسودانيين .

وعندما انشئ الدستور المصرى اقترح أن يلقب ملك مصر بملك مصر والسودان ، ولكن الحكومة البريطانية لم تقر ذلك فحذفت كلمة " والسودان " ثم عادت مصر تطلب السيادة من جديد فى معاهدة سنة ١٩٣٦ فلم يزد الطرفان المتعاقدان على الاعتراف بأن وجود الانجليز والمصرين فى السودان ما هو الا لرفاهية أهله .



قوة دفاع السودان

ان السودان لعب دورا هاما فى هذه الحرب فقد دافعت قوة دفاع السودان " ٣٦ " بشجاعة نادرة عن حدود البلاد ولم تقدم لنا مصر أية مساعدة ، بل كانت الجنود المصرية فى السودان ملتزمة ثكناتها طيلة مدة الحرب . وقد احتجت مصر كما هو معروف على دخول السودان فى الحرب .

ان حق تقرير الشعوب لمصيرها أصبح مقررا بفضل ميثاق الاطلنطى " ٣٧" وميثاق سانفرنسسكو " ٣٨ " ولم يمنعنا عن طلب حق تقرير مصيرنا عن طريق هيئة الامم المتحدة الاطنتنا بان ممثلى بريطانيا فى تلك الهيئة سيدافعون عن قضيتنا ويوفون بالوعود التى قطعتها بريطانيا للنهوض بالسودان الى الاستقلال التام .

لذلك فان أى عمل يتم دون استشارة السودانيين بالطرق الدستورية سيؤثر تأثير كبيرا على الامن الداخلى فى البلاد واذا انتهى الامر الى هذا الحد فان الصداقة القائمة بيننا ستتحول الى عداء .

ان الوضع المقترح فى البرتكول اذا تقرر كما نشرت مصر ، فانى أرى من الصعب على أن أهدئ الخواطر ، نحن حريصون على صداقتنا ببريطانيا ، ونأمل ان يكون السودان ضمن الشعوب التى نالت حريتها ايضا على يد بريطانيا .

وأرجو أن يفهم بوضوح بانه ليست لنا عدواة مع مصر والشعب المصرى بل انى لوطيد الثقة بأن السودان الحر المستقل سيتعاون مع مصر الحرة المستقلة فى تفاهم وحسن جوار ، وقد أكدنا ذلك لمصر فى مناسبات عدة ، ولكنها لم تستمع لما نقول ، فأعرضت عنا ، وآثرت ان تبقى فى السودان بمساعدة الحراب الانجليزية . انى لا اصدق بأن بريطانيا وهى فى طليعة الدول المكونة لهيئة الامم المتحدة ستساعد مصر على سلب حرية شعب كالشعب السودانى .

اتلى – انى أشكرك على بيان وجهة نظر السودان ، ان الشعب الانجليزى وحكومة العمال يهتمون اعظم الاهتمام بمسألة السودان .

اننى أعرف كيف وقف السودان وحده فى الايام العصيبة وأعلم كذلك أن السودانيين يتطلعون الى الحكم الذاتى ثم الاستقلال التام ، وأن يكون لهم الحق فى تقرير مصيرهم .



السيد عبدالرحمن المهدى



أتلى

نحن أعترفنا بحق السودان فى تقرير مستقبله وانتم تعلمون انه بموافقة الحكومة الانجليزية انشئت المؤسسات الدستورية وان حاكم السودان العام السير هيوبرت هدلستون عنده تعضيد حكومتناالتشاور مع زعماء السودان

السيد – هذا هو الشي الطبيعى ، ولكنا نأسف ان يجئ بيان صدقى باشا متنافيا مع ذلك .

اتلى – ان البروتوكول المزمع لايغير فى وضع السودان الحالى أو فى ادارته .

السيد –ولكن مسألة السيادة

اتلى – انك تثير كلمة قانونية قضى علماء القانون الاسابيع والشهور فى تفسير معناها ، حيث يفسرها بعضهم بانها تعنى السلطة المطلقة لصاحب السيادة كى يفعل ما يشاء.

السيد – هذا هو المعنى المفهوم فى الشرق

اتلى – ولكن فى اوربا فسرت تفاسير كثيرة مختلفة .

السيد – آسف ان الشرق لايفهم تلك التفاسير .

اتلى – يجب أن يفهم ذلك فى الشرق أيضا لاننا نعيش معا .

السيد – هل توجد فى مصر ديمقراطية بالمعنى المفهوم فى الغرب واذا كان الجواب بالنفى فكيف حصل ذلك مع ان الشرق والغرب يعيشان معا ؟

ثم استطرد السيد يقول :–

ان صدقى باشا وملك مصر صرحا بالسيادة على السودان ، وان مصر ستجد ازاء هذا التصريح الباب مفتوحا للدعاية فى السودان ، وان اول ما ستفعله هو الدعاء لملك مصر فى المساجد .

اتلى – ألا يمكن أن تفعل مصر ذلك الآن ؟

السيد – ان الدعاء كان لخليفة المسلمين التركى ، وقد اوقف بعد الحرب العالمية الاولى .

اتلى – ان البروتوكول المقترح عبارة عن الوضع الحالى ، وان اتفاقيتى ١٨٩٩ و١٩٣٦ ستظلان نافذتى المفعول ، وستظل الادارة الحالية على ما هى عليه ، الا فيما يختص بالتغيرات التى تتم بين السودانيين والحاكم العام ،» وسيمنع البروتوكول أى تدخل مباشر من جانب مصر فى السودان ، وان كلمة سيادة لاتظهر فى البروتوكول » وفى رأيى ان البروتوكول لايمس حق السودان فى ممارسة حقه فى نيل استقلاله اذا أراد السودانيون ذلك .

وان وجود علاقة بين مصر والسودان لايتعارض مع حق السودانيين فى تقرير مصيرهم ونحن ننتظر ان يتعاون السودانيون مع الحاكم العام حتى يصلوا الى ما يودون . ويجب عليهم الا يتأثروا بالكلام المغرض الذى تنشره الصحف .

وقد قرر البروتوكول استمرار الوضع الحالى فلا يزيد عليه ولاينقص منه شيئا ، وستظل الادارة كما كانت ومهما يقال فى الخارج فنحن والسودانيون سنحافظ على الحالة الحاضرة بمقتضى المعاهدات المبرمة .

السيد – ان الشعب السودانى ينتظر نتائج رحلتى الى بريطانيا ، فما هى النتائج ؟

اتلى – تستطيع ان تخبر الشعب السودانى بان البروتوكول لايغير فى الوضع الحالى .

السيد – كلمة العلاقة هذه التى اشرتم اليها اذا فسرتموها لنا فان ذلك سيساعد كثير على تهدئة الخواطر فى البلاد .

اتلى – طبقا للتاريخ فان حاكم السودان العام يعينه ملك مصر بتوصية من حكومة جلالة الملك ، وكذلك حق رفع الاعلام كل هذه مظاهر تدل على الحالة القائمة .

السيد – نود الايسمح بشئ من شأنه ان يغير فى هذه الحالة الا اذا كان فى مصلحة السودان واستقلاله . وان الخطر ان يسمى ملك مصر " ملك مصر السودان"

اتلى – لقد سمى ملك هذه الجزيرة ملك فرنسا مدة قرنين ، وان فرنسا لم تعترف بذلك .

السيد – ان اخلاقنا تختلف عن اخلاق الفرنسيين .

انى مخلص لشعبى فلا يمكن ان اخدع السودانيين ، ولسنا الآن فى ذلك العصر الذى تشير اليه ولكنا فى القرن العشرين الذى انتشر فيه الوعى السياسى فى كافة البلدان ومنها السودان . ولكنا نظن بل نعتقد ان مصر ستفطن لهذه الحقيقة ، فتساعد السودان على نيل حريته واستقلاله ولكن مصر بكل أسف تطالب الآن باكثر مما كان لها فى الماضى .

اتلى – سوف لايزيد على ما كان فى الماضى ، ولكن هناك اشياء قائمة كتعيين الحاكم العام، وبما ان هذه الاشياء قائمة فستقرها أى محكمة دولية عليا .

السيد – ان اى محكمة دولية عليا لايمكن ان تؤيد ذلك بعد ان ثبت حق الشعوب فى تقرير مصيرها .

اتلى – لو نظرت ايه محكمة فى الحقائق كما هى فسوف ترى ان لمصر حقوقا فى السودان نظرا للمعاهدات القائمة .

السيد – ان المعاهدات القائمة ليست ابدية ، ولن تكون لها قوة أو بقاء امام مطالب الشعب القومية . وليس لمصر ان تسترق شعبا آخرا . على انى فى الوقت ذاته أقدر اهتمام مصر بماء النيل ، ولن نعترض على حصتها وحقها فيه .

اتلى – مهما كان حق مصر فى السودان ، فانه لايتنافى مع حق السودانيين فى تقرير مصيرهم .

السيد – كان هذا الحق يرمز له بالعلم ، اما الآن فان اضافة الاسم واللقب ستقوى الدعاية المصرية فى المساجد وغيرها .

اتلى – هل لايمكن أن يحمى السودانيون أنفسهم من ذلك ؟

السيد – ماهى الوسائل ؟ إن أوضحها وأعدلها أن يوجد للسودان على الفور كيان يلتف حوله السودانيون .

اتلى – يجب التعاون .



الامام وصحبه فى لندن سنة ١٩٤٦

السيد – يجب ان توجد أسس قويمة يبنى عليه صرح التعاون لان الوعود اصبحت لاتفى بالغرض .

اتلى – ان هذه الاسس موجودة فى الادارة القائمة .

السيد – ان هذا لايكفى . والسيادة وان كانت رمزية الا ان البروتوكول أدخل عليها تغييرا يتعارض كل المعارضة مع كيان السودان القومى ومصلحته الشعبية .

اتلى – ان للسودانين الحق فى تقرير مصيرهم

السيد – متى ؟

اتلى – عليكم ان تتعاونوا مع الحاكم العام ، وبمقدارسرعة تقدمكم ، ستصلون الى الهدف المنشود .

السيد – ان ورائى شعبا تسوده حالة قلق عظيمة . وان كلمة منكم بوصفكم طرفا فى الحكم الثنائى ستقرر ما اذا كان السودان سيبقى على الامل ، أو ينتهى من الوجود بحكم هذا البروتوكول .

اتلى – سيبقى السودان وعليكم ان تتعاونوا .

السيد – ماذا أقول للسودانيين عند عودتى ؟

اتلى – ليس هناك صعوبة فى الرد على ذلك ، ويمكنك أن تقول لهم ما ذكرته .

وهكذا استطاع الامام بوثبة الأسد ، وبالنضال القوى والجهاد الموفق ان يحطم بروتوكول صدقى ، ويكسب المعركة ، ولكن خرافة السيادة لاتعرف حدا تنتهى اليه ما دامت الاطماع الاستعمارية قد رسبت فى العقل الباطن كما ذكرت ، ولذلك فان ساسة مصر ظلوا يسعون لتحقيق هذه السيادة بكل الوسائل ، فانتقلوا بالقضية المزعومة الى مجلس الأمن كما سيجئ ، وخلقوا بدسائسهم الفتن بين أبناء البلد الواحد ليفوا ما يريدون ولكن الحراسة الأمينة ما زالت تتابعهم أنى ساروا وتحبط مساعيهم أينما حلوا .

٨ - مفاوضات ١٩٤٦ - ١٩٤٧ "٣٩"

وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى

النقراشى - كامبل

المشروع المصرى الاخير

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان بغية ضمان رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم والعمل الدائب على اعدادهم للحكم الذاتى على أساس وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك على ان يدخلا فورا فى مباحثات عن السودان تمثل فيها مصر والمملكة المتحدة ويستشار فيها السودانيون .

والى أن يبلغ السودان مرحلة الحكم الذاتى تستمر اتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية المفعول وتظل المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقها ......"

قطع المفاوضات

من بيان لرئيس مجلس الوزراء القاه فى مجلس الشيوخ بجلسة ٦ يناير سنة ١٩٤٧

حضرات الشيوخ المحترمين :

.... وقد سبق ان بينت سياسة الحكومة المصرية فى كتابى الى جلالة الملك عند تشكيل الوزارة حيث قلت :

"هذه اللحمة الطبيعية التى ربطت شقى الوادى من صلات اللغة والقربى والمصلحة من قديم التاريخ وحديثه لايمكن أن ينال منها ولا أن تنفصم عراها ، ولاتجد فى مصر الا محافظا عليها ... وعهدنا فى هذا الامر يامولاى التوجه بالسودان الى الرقى فى شتى نواحى الحياة ليدرك مرتبة الحكم الذاتى فى ظل الوحدة مع مصر دائما تحت تاجكم المفدى ثم استطرد النقراشى يقول :

" وأكرر ان مشيئة أهل السودان هى فى تأكيد وحدة مصر والسودان تحت التاج

المصرى ، وذا لم يعبث عابث بهذه العواطف المنبعثة من تقرير حقيقى لمصلحة البلدين ، ومن الروابط العديدة التى ذكرتها فان أهل السودان لايبغون عن هذه الوحدة التى رسمتها بديلا "

" لسنا نريد للسودانيين الا ان يعيشوا كاخوانهم فى مصر احرارا ، يتولون شئونهم بانفسهم ، ويتمتعون بكل مزايا الوحدة ، فى ظل التاج المشترك لشقى الوادى " *

(١) توصيات مؤتمر ادارة السودان (٤٠)

١٩٤٧

جزء التوصيات الخاص بانشاء جمعية تشريعية ومجلس تنفيذى : -

قال واضعو التقرير : -

(٩) أن الاساس الذى قامت عليه جميع توصيات المؤتمر هو رغبة السودانيين فى حكم بلادهم ، ورغبة معالى حاكم عام السودان فى تعديل دستور المجلس الاستشارى لشمال السودان ليخلق منه جمعية أكثر تمثيلا للشعوب ، وليضلع بمسئوليات أكبر من مسئوليات المجلس الاستشارى ، ورغبة فى الاستمرار فى سياسة تقدم الهيئات الداخلية للحكم الذاتى .

(١٠) ينبغى أن يكون للسودان صوته الخاص ، أى أنه يجب ان تكون له هيئة يكون لها الحق الدستورى فى أن تتحدث باسم القطر بأكمله ، والسودانيون لن يستطيعوا أن يحكموا أنفسهم ان لم يكن لهم تدريب سابق فى الحكم ، وهذا لا يتسنى لهم الا عن طريق الاضطلاع بالمسئولية . وهذه المسئولية فى أى وقت من الاوقات يجب أن تكون كبيرة بدرجة تمكن السودانيين من استغلال مقدرتهم ومواهبهم دون أن يتعرضوا للفشل . وبهذه الطريقة فان تدريبهم سيسير بأسرع خطوات ممكنة .

كان المجلس الاستشارى الخطوة الاولى نحو الحكم الذاتى المسئول ، كان أمده هذه التجربة ثلاث سنوات ، كان اختصاص المجلس قاصرا على المديريات الشمالية الستة ، وكانت وظيفته استشارية محضة ومحدودة المدى . ولم يكن فى وسع اعضائه أن يدعوا أنهم يمثلون الشعب تمثيلا صحيحا رغم أن بعضهم من اكفا رجالات البلاد وأوفرهم تجاربا .

(١١) ونحن متفقون على ان أمثل طريقة لتحسين المجلس الاستشارى الحالى وجعله أكثر تمثيلا لرغبات الشعب واعطائه قدرا أوفر من المسئولية ، وهى تشكيل جمعية تشريعية تتألف من أعضاء سودانيين منتخبين ليمثلوا السودان بأكمله ، وتكون ذات وظائف تشريعية ومالية وادارية تؤديها بالاشتراك مع مجلس تنفيذى ، يشكل من جديد ويحل

محل مجلس الحاكم العام الحالى .

(١٢) اننا متفقون باجماع الاراء على أن سلطات الجمعية الجديدة يجب أن تشمل القطر كله بأكمله ، شماله وجنوبه .....

(٢) رأى الحكومة المصرية فى التقرير

من النقراشى الى السفير البريطانى

"حضرة صاحب السعادة السفير البريطانى :

أرسل الى سعادتكم مع هذا صورة من كتابى لسعادة الحاكم العام للسودان بخصوص التقرير الاول عن توصيات مؤتمر ادارة السودان بغية اشراك السودانيين فى حكومة السودان المركزية على نطاق أوسع .

ومع تمسك الحكومة الملكية المصرية بوجهة نظرها الخاصة بوحدة مصر والسودان ، تلك الوحدة التى تمكن السودانيين من ادارة شئونهم على النهج الذى يرونه محققا لاكبر خير لهم ، تود الحكومة الملكية المصرية أن تشير الى ان هذه المسألة مرتبطة بالوضع السياسى للسودان ، وهو موضع نزاع تقدمت به مصر الى مجلس الأمن .

وأود لذلك أن أشير الى كتاب الحكومة الملكية المصرية لسعادة الحاكم العام للسودان الذى ينص على أنه من المفهوم أن حكومة السودان بعد بحث هذه التوصيات سوف تبعث بآرائها للحكومة الملكية المصرية بغية الحصول على موافقتها على ما سيتخذ من القرارات فى هذا الشأن .

وان الحكومة الملكية المصرية قد ترى اذن من الضرورى ان تتعرف على أراء هيئات سودانية معينة لم تستشر فى هذا الموضوع" .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ..

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمى النقراشى

القاهرة فى ٢ يونية سنة ١٩٤٧

(٣) من محاضر جلسات مجلس الامن "٤١"

٥ اغسطس سنة ١٩٤٧

قال النقراشي باشا فيما قال :-

"الوحدة السياسية :

وليؤذن لى فى أن أذكر بايجاز ثلاثة مظاهر سياسية لوحدة وادى النيل .

فأما من الناحية الدولية فقد تجلت الوحدة منذ سنة ١٨٤٠ فى الفرمانات التى أقرتها اتفاقات دولية .

وأما من الناحية الدستورية فكان مظهرها القوانين النظامية التى صدرت تنص فى سنة ١٨٧٩ وفى سنة ١٨٨٢ على تمثيل السودان فى البرلمان المصرى شأنه فى ذلك شأن باقى المديريات المصرية .

وأما من الناحية الادارية فقد جعلت النظم المالية والقضائية فى السودان والمصالح المختلفة فيه تابعة للوزارات المختصة فى القاهرة مثلها فى ذلك مثل مثيلاتها فى مصر .. *

محاولة فصل السودان عن مصر

...... واتخذت سياسة بريطانيا لفصل السودان عن مصر مظاهر شتى منها حظر الدعاء التقليدى فى المساجد فى خطب الجمعة للوالى الشرعى مليكنا ......

وكانت الصدمة الاخيرة أن أنكرت بريطانيا على المصريين التعيين فى منصب قاضى القضاة ، وهو منصب دينى يرمز الى الروابط الروحية التى تجمع شعب مصر والسودان . بل هم قد مضوا فى هذا السبيل الى حد اصدار البيانات الرسمية تحط من قدر مصر والمصريين وتشيع فى السودان رغبة الانفصال ، وحاولوا خلق جنسية سودانية مستقلة .

استطرد النقراشى يقول :

انى أعلن من جديد أن محور النزاع المعروض عليكم اليوم هو كيان دولة ذات سيادة ،

فقد قال لورد كرومر منذ سنوات طويلة ان الدولة التى تتحكم فى أعالى النيل تتسلط على مصر بحكم وضعها الجغرافى ذاته ، وأضاف الى ذلك قوله "ان مثل هذه الدولة تكون مصر فى قبضة يدها" . *

اننا نطلب معونتكم فى تحقيق شرائط قيامنا بالتزاماتنا واضطلاعنا بتبعاتنا .

وهذه الشرائط هى جلاء الجنود الاجنبية من بلادنا وانهاء الادارة الاجنبية الانفصالية التى تقوم فى جزء عظيم من اراضينا . *

قال النقراشي باشا :-

"ولا يسعنى امام هذا الخطر الا أن أردد عزم الحكومة المصرية على أن تعمل أبدا لحماية السودان من تقطيع أوصاله ، ولتمكين اخواننا السودانيين من ادارة شئونهم فى نطاق الوحدة تحت تاج مصر .

وان تصريحات السودانيين الباسلة لتعزز ما قلناه فى هذا السبيل" *

(٤) وفد الاستقلاليين فى ليك سيسيكس

بالولايات المتحدة

سافر النقراشى ومن صحبه من السودانيين "٤٢" الى الولايات المتحدة الاميركية للدفاع عن حقوق مصر فى السودان ، وللتدليل على ضرورة الوحدة بين البلدين ! وسافر ايضا الى مجلس الامن وفد من الاستقلاليين برئاسة السيد الصديق والسادة عبد الله خليل سكرتير عام حزب الامة والسيدين محمد احمد محجوب ومحمد صالح الشنقيطى الذى أودع استقالته مكتب السكرتير القضائى قبل السفر وهناك استطاع الاستقلاليون أن يقنعوا كل من اجتمعوا بهم من ساسة الدول الأعضاء فى هيئة الامم المتحدة بعدالة مطلب السودان فى حق تقرير المصير .

ولما كان ساسة الدول يعلمون حق العلم بأن مطلب الاستقلاليين ما هو الا أساس من الأسس التى تسعى هيئة الامم المتحدة ومجلس الامن لتحقيقها بين الشعوب المغلوبة على أمرها فقد وجدت قضية الاستقلاليين عطفا وتأييدا ، وأقتنع أعضاء مجلس الأمن اقتناعا يشبه الاجماع بحق السودانيين فى تقرير مستقبل بلادهم ، وقد أوضح هذا الحق بجلاء العضو البولندى ، والعضو الروسى ، والعضو الصينى الذى قال :-

"يجب أن يكون للسودانيين الحق الكامل فى تقرير مصيرهم بحرية تامة " - وأضاف يقول "ان مثل هذا الحق في تقرير المصير هو الاساس فى ميثاق الأمم المتحدة" .

وهكذا عاد الوفد الاستقلالى بهذه النتيجة القيمة ، ولعل النقراشى نفسه عاد مقتنعا من مجلس الأمن بهذه النتيجة أيضا .

١٩٤٨

١ - وضع قانون الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذى .

تلاشت أحلام صدقى باشا فى السيادة ، وعاد السيد الامام من لندن بوعود صريحة ، تتلخص فى ما يأتى :-



وفد الاستقلاليين فى مجلس الأمن

(أ) ان السيادة لن تظهر فى بروتوكول السودان اذا قدر للمفاوضات البريطانية – المصرية أن تنجح .

(ب) وان للسودانيين كامل الحق فى تقرير مصيرهم بأنفسهم .

(ج) وان الخطوة التالية أن يتعاون أهل السودان مع الحاكم العام ليبلغوا أهدافهم .

وفى ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ تقدم مؤتمر ادارة السودان بتوصياته عن قيام جمعية تشريعية ومجلس تنفيذى .

وفى هذا العام ايضا « ١٩٤٧ » قال مجلس الأمن للنقراشي باشا " ان للسودانيين الحق كل الحق فى تقرير مصيرهم كما يشاءون" . لم يبق بعد هذا الا أن يقوم فى السودان حكم ذاتى كامل ، ولكن الانجليز رأوا لسبب أو آخر أن ينتهجوا سياسة البطء فصاغوا قانون الجمعية التشريعية المجلس التنفيذى على نحو يتفق مع سياسة البطء المذكورة .

أرسل القانون للحكومة المصرية للتعليق والموافقة ، فرفضته الحكومة المصرية بحجة ظاهرها ان القانون لا يمنح السودانيين سلطات واسعة ، وأن مصر تريده أحسن وأقوى من ذلك .

أما باطن الأمر فان مصر ما كانت ترفض القانون اذا نص فيه على أمرين :

الاول – أن يكون المصريون فى المجلس التنفيذى على قدم المساواة مع البريطانيين من حيث المركز والعدد .

الثانى – أن يتسلم السودانيون زمام أمورهم كاملا بعد فترة الانتقال تحت لواء تاج مصر المشترك وفى ظل وحدة وادى النيل .

٢ – فقرات من خطاب عبد الفتاح عمرو باشا "٤٣"

طلب الى حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء أن أبلغ سعادتكم الرسالة الآتية بالنيابة عن الحكومة المصرية "٤٤" :–

٣ – وفى هذه المناسبة أود أن أبلغ سعادتكم أن الحكومة المصرية لا تزال متمسكة بموقفها

من النظام القائم فى السودان وهو الموقف الذى سبق لها أن وقفته أمام مجلس الأمن . وإذا كانت قد اشتركت فى مباحثات فى شأن المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية فقد كانت غايتها الجوهرية من هذه المباحثات - كما سبق لى أن أبلغت الحكومة البريطانية - أن يكون هناك نظام انتقال مؤقت يتدرب السودانيون خلاله على الحكم الذاتى تعاونهم مصر فيه معاونة ايجابية بأن يكون المصريون فى المجلس التنفيذى على قدم المساواة مع البريطانيين من حيث المركز والعدد حتى اذا انقضت فترة الانتقال استطاع السودانيون أن يتسلموا زمام أمورهم كاملا تحت لواء تاج مصر المشترك وفي ظل وحدة وادى النيل.

٤ - ولما كان القانون الذى أصدره سعادة الحاكم العام لا يحقق هذه الغاية الجوهرية ، وهو فى الوقت ذاته كما سبق القول قانون لا يملك الحاكم العام أن يصدره فأن الحكومة المصرية لا يسعها أزاء ذلك الا أن تحتفظ لنفسها بكامل حقوقها في هذا الشأن ،

وانتهز هذه الفرصة لأعرب لسعادتكم عن خالص تحياتى .

تحريرا فى ٥ يوليو ١٩٤٨

السفير عبد الفتاح عمرو *

(٣) قيام الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذى

قامت الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذى فى ديسمبر سنة ١٩٤٨ .

قبل الاستقلاليون العمل فيهما بالرغم من النقص الواضح فى القانون الذى صيغ لانشائهما ، ووجهة نظر الاستقلاليون فى ذلك أن يتخذوا من المجلسين هيئة دستورية تمكنهم من مواجهة الانجليز من الداخل ، ومن الاتصال بدولتى الحكم الثنائى ، وبهيئة الامم المتحدة اذا دعا الحال لذلك . وماذا كان فى وسعهم أن يفعلوا وهم يجدون أنفسهم بين شريكين يريد أحدهما أن يحافظ على مصالحه فى قناة السويس ، وفى السودان أيضا ، ويريد الآخر أن يفرض على السودان وحدة دائمة تحت التاج المصرى لئلا تقوم فى السودان دولة مستقلة قد تعادى مصر فى يوم من الايام فتحرمها السيطرة التامة على ماء النيل وتمنعها الهجرة الى السودان .

والتدليل على أن الاستقلاليين قبلوا الهيئتين وسيلة للكفاح الايجابى من الداخل أسوق اليك مثلين عن مطالبة الاستقلاليين بمنح السودان الحكم الذاتى :

الأول – اقتراح الحكم الذاتى الذى تقدم به السيد محمد أحمد محجوب "٤٥" فى سنة ١٩٤٩م مطالبا بأن يمنح السودان الحكم الذاتى فى أو قبل ديسمبر ١٩٥٦ ، أى قبل أن تنتهى معاهدة ١٩٣٦م لأنه خشى أن تعدل هذه المعاهدة بما لا يتفق مع مصلحة السودان)

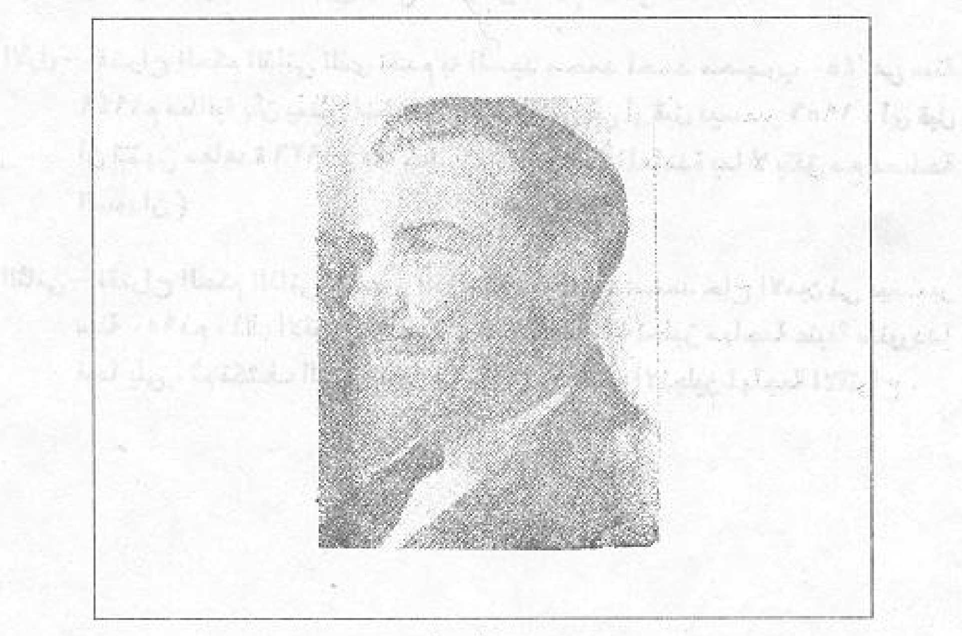
الثانى – اقتراح الحكم الذاتى المشهور الذى تقدم به السيد محمد حاج الامين فى ديسمبر سنة ١٩٥٠م ، ذلك الاقتراح الذى هاجمه الاعضاء الا نجليز مهاجمة عنيفة سنوردها فيما يلى ، ثم نكشف السر الذى دفع بهؤلاء الاعضاء الانجليز لمهاجمة الاقتراح .



محمد حاج الامين



محمد أحمد محجوب



روبر تسون

اقتراح الحكم الذاتي في الجمعية التشريعية

يوم الاربعاء ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٠

اقتراح السيد محمد حاج الامين أن يرسل خطاب الى معالى الحاكم العام بالنص التالي :-

" نحن أعضاء الجمعية التشريعية للسودان من رأينا أن السودان قد وصل المرحلة التى يمكنه فيها أن يمنح الحكم الذاتي ، ونرجو من معاليكم الاتصال بدولتى الحكم الثنائي طالبين منه اصدار تصريح مشترك بمنح الحكم الذاتى للسودان قبل نهاية الدورة الثالثة للجمعية الأولى ، وأن تجرى الانتخابات المقبلة على هذا الاساس " .

الاعضاء الانجليز يهاجمون الاقتراح

قال السير جيمس روبر تسون (السكرتير الادارى) " ٤٦ " : سيدى الرئيس

انى أهنئ كل من مقدم الاقتراح وزعيم الجمعية على الطريقة الواضحة التى أعربا بها عن غايتهما ، وبعد أن أستمعنا لهما أصبحنا الآن أحسن ادراكا لما يرميان اليه - ثم استطرد يقول :-

ان من رايى تأجيل المداولة عند هذا الحد للأسباب الثلاثة الآتيه : -

اولا - بما أن مقدم الاقتراح قال (ان أعضاء الجمعية هم نواب الشعب) وان أحدى الظواهر الرئيسية للنظم الديمقراطية هى أن يجئ أعضاء البرلمان اليه ليمثلوا آراء ناخبيهم، والكثرة المطلقة من الاعضاء الحاضرين قد أتوا هنا وليس معهم تفويض لاجراء تغييرات دستورية كبيرة ، وكثير منهم قد أتى من أماكن بعيدة ، ولم يكن فى مقدورهم أن يستشيروا ناخبيهم فى هذا الشأن فى اى وقت كما هى الحال مع مقدم الاقتراح .

ثانيا - طلبت الجمعية من الحاكم العام أن يعين لجنتين لترفعا تقريرهما فى التغيرات الممكن ادخالها على دستور هذه الجمعية ، وعند وصول هذين التقريرين ودراستهما يمكن للاعضاء معرفة التحسينات التى يمكن ادخالها ضمن نطاق الوضع الدستورى

الراهن ، ومن رأيي أنه لايمكن ادخال تحسينات كثيرة هامة على القانون في حدود ذلك الوضع الدستوري . ولذلك يجب أن يؤجل النقاش حتى يصلا ويدرسا .

ثالثا - (وهو في نظره سبب دقيق جدا) قد عرفت أن بعض الاعضاء قد غرر بهم ليوقعوا أوراقا تعارضه ، وأكثر من هذا فقد بلغني أن بعض الاعضاء وقعوا على الورقتين ، وهذا يعني ان الاكثرية من الاعضاء حضروا الى الجمعية مقيدين لاحدى هذين الاتجاهين ، وهم ليسوا على استعداد لقبول أي جدل . ومن الخير أن يؤجل الاقتراح حتى افتتاح الدورة الآتية " - ثم قال : -

«انني لم أتناول الاقتراح ذاته حيث اني أريد الاحتفاظ برأيي حتي أعرف القرار في مسألة التأجيل . ويمكن عرض المسألة مرة اخرى في ابريل أو مايو القادم ، ومع هذا سيكون لمعالي الحاكم العام وقت كاف ليرفع الامر الى حكومتي الحكم الثنائي قبل الانتخابات الآتية » .

"المستر كمنجز " السكرتير القضائي " " ٤٧ "

" ان هناك سببا رابعا لتفضيل ارجاء الاقتراح ، وهذا السبب يتركز في أن الاقتراح غامض وغير متقن ، والتعبير " الحكم الذاتي " يصلح الى حد كبير كنداء للاعراب من الاماني بيد أن له معاني كثيرة مختلفة ، ومما يدلل على ذلك شتى التفسيرات المتناقضة التي أدلى بها كل من زعيم الجمعية وغيره من المؤيدين - واني أبدى رأيي في الحاح بأن تأجيل المداولة من مصلحة الجميع " .

جلسة يوم الخميس ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٠

المستر كمنجز : - أذكر الجمعية بأني سبق وقلت ان الاقتراح ردئ لأنه لم يوضح ماعني به ، لأن تعبير الحكم الذاتي نفسه غامض وغير محكم ولم يعرف في الاقتراح ، ولم يجئ في الاقتراح أن الحكم الذاتي هو كما فسره السيد على بدرى أو كما فسره السيد محمد الحاج الامين ، والتفسيران كما يظهر يختلفان فيما بينهما ، هذا وقد سبق لي المران في صياغة القوانين . وسوف لايمكنني اطلاقا مهما حاولت أن أصيغ قانونا أو دستورا يتفق مع أرائهما ، ذلك لانني ادرك على وجه الدقة مايرغبانه بالتحديد .

ولكى نفحص هذا التعبير " الحكم الذاتى " فان كل فرد يوافق على ان البلاد العربية تتمتع بالحكم الذاتى فى ظل ملكية ، فى حين أن لدى كل من روسيا والحبشة حكما ذاتيا الا أنه تحت مايسمونه بحكومة الخاصة ، وهناك المملكة المتحدة والولايات المتحدة وكلاهما يتمتع بالحكم الذاتى ، الا أن لكل منهما أسلوبا مختلفا لحكومة ديمقراطية .

والحكم الذاتى تحت ظل الملكية أو تحت الحكومة الخاصة يمكن تطبيقه الآن فى هذه البلاد ، بيد أنه لايوجد أحد يستطيع الادلاء بحجة امكان اقامة حكومة ديمقراطية حقة فى السودان فى المستقبل العاجل ، وبمعنى أخر قد يصح القول ان السودان يتمتع بالحكم الذاتى منذ العامين الماضيين بدليل أنه لم يشرع قانون أو ينفذ عمل ذى بال بدون موافقة السودانيين .

قد كنت أتحدث الى هنا بوصفى رجل قانون وسأتناول الحديث الأن بوصفى أحد الموظفين البريطانيين الذين قضوا الجزء العملى من حياتهم فى خدمة السودانيين ، والنهوض بالسودان ، وقد سبق لى القول بأن "الحكم الذاتى" تعبير جميل للأمانى . وواضح من المداولة أن هذه الأمانى تعتلج فى صدر كل عضو فى الجمعية بدون استثناء . وهلا كان كافيا لمقدمى الاقتراح أنهم أثبتوا تلك الحقيقة ، ولم يتركوا مجالا للشك ! أم أنه لابد لهم أن يواصلوا اقحام هذا الاقتراح الذى لم يحسن تدبيره ، والذى سيحدث انشقاقا فى الجمعية على ما يظهر . وعليه سيقول الزعيم بأنه ليس هناك تضامن فى هذه النقطة ، بينما انه فى الواقع يوجد تضامن بنسبة ١٠٠٪ . اذ أن كل عضو يحمل هذه الامانى فى سويداء قلبه ، ويتساوى فى ذلك الذين عارضوا الاقتراح والذين أيدوه ، وهلا يكون تصدع الجمعية هادما لهذه الامانى ؟ .

السير جيمس روبرتسون :

"انى سأتحدث عن نقط قليلة فى الاقتراح :-

اولا - يطلب من دولتى الحكم الثنائى اصدار تصريح مشترك ، وأرى أنه ربما لم يقدر حضرة العضو المحترم الصعوبات فى الحصول على مثل هذا التصريح المشترك ، ولكن لهم ان يتمنوا دائما . أما عن موضوع الحكم الذاتى فان كلا من حكومتى بريطانيا ومصر تؤيدان رغبة السودانيين فى ذلك . وفى عدة مناسبات صرحت حكومة صاحبة الجلالة

البريطانية بأن سياستها هي السير بالسودانيين نحو الحكم الذاتي" .

ثم قرأ النبذة الآتية من خطاب لرئيس مجلس الوزراء المصرى الى صاحب المعالى الحاكم العام بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٤٧ :-

"ان الحكومة المصرية مخلصة الرغبة كما أكدت ذلك في مناسبات عدة لتمكن السودانيين من حكم انفسهم ، وانها لا ترغب ان يفقد السودانيون أى فرصة لاخذ النصيب الاقصى من مسئولية الحكم الذى يعطى لهم" .

ثم استطرد سير جيمس يقول " لذلك لا يوجد شك في قبول دولتى الحكم الثنائي لمبدأ الحكم الذاتي في السودان .

والاقتراح المقدم يطلب "منح الحكم الذاتي" ويظهر ان الحكم الذاتي الذى وصفه زعيم الجمعية يختلف قليلا عما هو لديهم من قبل . ان بالجمعية ٨٧ عضوا سودانيا وخمسة أعضاء بريطانيين ، ولا يمكن أن تتخذ الحكومة قرارا دون موافقة الجمعية التي يكون فيها السودانيون أغلبية ساحقة كما أنه لا يمكن اجازة قانون أوصرف مليم واحد دون موافقة الجمعية السودانية الكاملة .

ويتكون المجلس التنفيذى من سبعة أعضاء سودانيين وخمسة بريطانيين وقد بحثوا من زمن ليس بالبعيد تعديلا بين فيه تماما عزم الحكومة في زيادة عدد الوزراء السودانيين ، فالحكومات المحلية تعمل بنفسها في طول البلاد وعرضها ، فكيف تمنح دولتا الحكم الثنائي السودان شيئا عنده من قبل ؟ وقد وصف الزعيم نوع الحكم الذاتي الذى يطلبه ، وقد كان قصده على وجه العموم يحدث تغيير حقيقي على ما هو جار الآن ، فستكون هناك وزارة سودانية كاملة ، ولكنها لا يمكن ان تكون سودانية تماما ، وستكون مسئولة امام الجمعية وليس أمام الحاكم العام . كما يرى فانه لا يوجد تغيير حقيقي ، وطالما انه سوف لا يكون هناك تغيير حقيقي فعلام كل هذه الضوضاء ؟ اما اذا كان هناك تغيير حقيقي فهو يريد أن يعرف ما هو ؟

وبخصوص المسئولية المقترحة لمجلس الوزراء امام الجمعية فقد فهم من الزعيم ايضا ان سلطات الحاكم العام ومسئولياته امام دولتى الحكم الثنائي ستبقى كما كانت عليه سابقا ، فكيف تكون الوزارة مسئولة امام الجمعية بينما يكون الحاكم العام هو السلطة العليا مسئولا

امام دولتي الحكم الثنائي . وكيف يتسنى للحاكم العام تفويض سلطاته للوزارة التي لم تكن مسئولة لديه ؟

اني أعتقد أنه لم يحسن وضع الاقتراح ، وأن الاقتراح لا يعني شيئا كثيرا ، فالسياسة المتبعة في هذه البلاد هي نفس السياسة التي تتبعها الحكومات البريطانية التي تتولى مسئوليات عن شعوب أخرى ، وتهدف تلك السياسة الى تدريب أهل البلاد ليتمكنوا في النهاية من نيل استقلالهم التام ، اذا ما ارادوا ذلك ، ومنذ الحرب الاخيرة منحت بلاد كثيرة الحكم الذاتي الكامل مثل الهند والباكستان وسيلان وبرما وستتبع نفس السياسة في المستعمرات الاخرى مثل ساحل الذهب ، ونيجيريا . اني اؤكد للاعضاء المحترمين ان هذه هي سياسة حكومة السودان منذ البداية ، وانها نفس السياسة التي ستستمر في اتباعها في المستقبل . واني أظن أن أي اعضاء اطلعوا على بيانات المداولات الحديثة في مجلس العموم يمكنهم أن يطمئنوا بأنه ليس هناك تغيير في سياسة حكومة بريطانيا العظمى نحو السودان . وانه لمنتهى سوء الطالع أن يستمر المقترح والمؤيدون في الكلام في الاقتراح بعد أن هزم الاقتراح بالتأجيل بـ٤١ صوتا مقابل ٤٠ صوتا ، واذا حدث بالمثل في التصويت في موضوع الاقتراح الأصلي ، وحتى لو أجيز بـ٥٠ صوتا مقابل ٣٠ صوتا فهل يظن الاعضاء المحترمون بأن صاحب المعالي الحاكم العام سيقبل تصويتا كهذا ، ويقول لدولتي الحكم الثنائي بأن ذلك هو قرار الشعب السوداني ؟ انه ليس من الانصاف أن نضعه في ذلك الموقف الحرج .

اني ارجو المقترح ومؤيدي الاقتراح كي ينظروا في الموقف الصعب الذي يزجون فيه ليس صاحب المعالي الحاكم العام فحسب بل أيضا اعضاء الجمعية الذين لم يتفقوا معهم اذا اصروا على ذلك" .

استمرت المناقشة الى ما بعد منتصف الليل ، وعند أخذ الاصوات أجيز الاقتراح بطريق الفصل حيث صوت له ٣٩ عضوا وصوت ضده ٣٨ عضوا - وهكذا مر الاقتراح رغم الهجوم العنيف الذي شنه الانجليز ؟ فما هو سر هذا الهجوم ؟

هذا هو السر

لقد ثارت مصر ثورة جامحة فى وجه هذا الاقتراح واعترضت على السماح بمناقشته فى الجمعية التشريعية ، كما أحتج الدكتور صلاح الدين بك "٤٨" الذى كان موجودا فى لندن آنذاك يفاوض المستر بيفن .

ثم كان أن صدرت التعليمات من لندن للخرطوم "٤٩" بعمل كل ما هو ممكن لاسقاط الاقتراح .

وأذكر أن صديقى الدكتور بدرى "٥٠" قال لسير جيمس خارج القاعة ما يلى :-

"انى لا أدرى سببا لهذا الهجوم العنيف فى مطلب قومى زعمت اننا نتمتع به الآن ، وان حكومتى بريطانيا ومصر لا تمانعان فيه بل تسعيان لتحقيقه ، وتلوت نبذة بهذا المعنى من خطاب وصل من رئيس وزراء مصر للحاكم العام فى سنة ١٩٤٨ ، فاذا كان الامر كذلك فهل ترى ما يبرر هذا الهجوم ؟ انى أخمن أن تعليمات وردت اليكم من الخارج مؤخرا بمهاجمة الاقتراح واسقاطه ؟ فقال السير جيمس :- "لم ترد تعليمات من الخارج وهذا تخمين خاطىء" .

سر الهجوم هو ما ظنه الدكتور على بدرى وللحقيقة والتاريخ ننقل للقارىء ما قاله الدكتور محمد صلاح الدين لمستر بيفن فى جلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٠ المنعقدة فى الساعة الرابعة مساء :- صلاح الدين بك :

"أشكر سعادتكم على عنايتكم بدرس بيانى والرد عليه ، ولا أريد الآن أن أعقب على هذا الرد فقد يطول تعقيبى ، وقد يحسن أن اؤجله الى ما بعد دراسة ردكم على مهل . ولكن هناك مسألة لابد لى من لفت النظر اليها . اننا نبذل الآن ما نستطيع من جهد لمناقشة المسائل المعلقة بين الحكومتين ، والتغلب على الصعوبات التى تحيط بها ، والوصول الى حل نرضاه وترضونه ، وأظنكم توافقوننى على أنه من المستحسن اجتناب كل ما يعكر صفو مناقشاتنا ، أقول ذلك لأنى تلقيت من الحكومة المصرية فى مساء السبت الماضى برقية بشأن اقتراح مقدم الى الجمعية التشريعية فى السودان عن الحكم الذاتى ، وقد سمح الحاكم العام بمناقشة هذا الاقتراح . وتعتقد الحكومة المصرية بحق ان هذا الامر مما لا يملك الحاكم العام أن يتصرف فيه بدون موافقتها وانه لا يكفى فيه موافقة الحكومة

البريطانية على فرض انها استشيرت ووافقت عليه . وقد اضطر رئيس الوزارة المصرية الى أن يبرق الى الحاكم العام موضحا ذلك طالبا منه وقف مناقشة الاقتراح ، وبعث الى رفعته بنص برقيته الى الحاكم العام طالبا منى أن اتصل بكم لأشرح لكم هذا الموقف ، وأطلب منكم اصدار تعليماتكم الى الحاكم العام بعدم المضى فى هذه الخطوة التى قد تعكر الجو علينا ، ونحن نريد أن نتحدث فى جو صاف ، غير أنى لم أشأ ازعاجكم فى يوم العطلة فتولى سعادة عمرو باشا الاتصال برجال وزارة الخارجية فى هذا الشأن ، فوعدوه بالنظر والرد . والآن أرجو ان تكون وزارة الخارجية قد اتخذت من ناحيتها اجراء يمنع المضى فى مناقشة الاقتراح المعروض على الجمعية التشريعية ، وينصح حكومة السودان بتجنب ما من شأنه اثارة الصعوبات او اثارة الرأى العام المصرى فى هذا التطور الدقيق المهم من محادثاتنا . فاذا لم تكن وزارة الخارجية قد فعلت ذلك ، فرجائى المبادرة به لأن سفيرنا لم يتلق رد الوزارة حتى الآن" .

مستر بيفن :

"ان الحاكم العام لم يستشر حكومة جلالة الملك مقدما فى هذا الشأن ، وان قرار الحاكم العام بالموافقة على اجراء هذه المناقشة قرار من حق الحاكم العام اتخاذه بمقتضى سلطته كحاكم عام .

فلقد وجه سير روبرت هاو "٥١" بمسألة صعبة لا يستطيع تقديرها الا الرجل الموجود هناك" .

وهنا أخبر مستر بيفن صلاح الدين (بك) بنتيجة المناقشة التى وصلت توا الى علمه ، وتلا نص اجابة الحاكم العام على برقية (رفعة) النحاس (باشا) التى كان صلاح الدين (بك) قد أشار اليها .

ثم قال مستر بيفن – "انى شخصيا أميل الى الاعتقاد بأن المناقشة اذا كانت قد أجلت لافضى ذلك الى حدوث سوء تفاهم غير مرغوب فيه فى السودان ، والى قيام شك لا مبرر له حول المحادثات الدائرة بيننا . على أنى أوافق شخصيا على أن اجراء مناقشات من هذا النوع فى المرحلة الحاضرة كان من سوء الحظ وبناء على ذلك فقد طلب من الحاكم العام أن يعمل كل ما فى وسعه حتى لا يتخذ فى الخرطوم أى عمل يحتمل بأية حال أن يثير جدلا



بيفن



صلاح الدين



النحاس

بين الحكومتين المصرية وحكومة جلالة الملك . كما انى أتعهد ان أبذل غاية جهدى حتى لا يقع فى لندن من جراء هذه المناقشة أى شىء يعكر جو المحادثات الجارية . وأقترح أن أبعث برسالة شخصية منى تتضمن آرائى السالفة الى رئيس وزراء مصر صلاح الدين بك :

"الذى يهمنى الآن وقد تمت مناقشة الاقتراح فى الجمعية التشريعية هو الا يتكرر ما يدعو الى عدم ارتياح الحكومة المصرية أو اثارة الرأى العام المصرى أو تعكير جو هذه المحادثات . ويسرنى انكم توافقوننى على ذلك وتعملون عليه ، كما يسرنى أن أبلغ (رفعة) النحاس (باشا) انكم كنتم متفقين معه فى عدم مناقشة الاقتراح فى اثناء محادثاتنا . وانى أترك المسألة عند هذا الحد معتمدا على أن تعليماتكم لابد مثمرة ، فلا يحدث بعد الآن ما يستدعى أى شكوى" . *

الدعاء لفاروق فى مساجد السودان

ها هم أولاء ساسة مصر قد وطدوا العزم على فرض التاج المصرى رضى السودانيون بذلك أو لم يرضوا . وها هم قد يئسوا من المفاوضات وبيتوا النية على بسط سيادتهم على السودان دون استشارة أهله ، كا سيرى القارئ فى الصحف الاتيه : -

والتمهيد لذلك وسعوا نشاطهم فى السودان ، وقووا دعايتهم فيه وكان فى مقدمة اعمال الدعاية التى قاموا بها الدعاء للملك فاروق فى مساجد السودان .!

فأحتج أعضاء المجلس التنفيذى السودانيون على هذا الاتجاه الخطير و وضحوا لنائب الحاكم العام الأخطار التى قد تنجم عن ذلك الدعاء اذا سمح له بالاستمرار .

ثم أرسلت سكرتارية حزب الامة الخطاب التالى للسكرتير الادارى : -

موقف حزب الامة من هذا الدعاء

سعادة السكرتير الادارى

لعلكم تذكرون ما أثير فى الصحف المحلية حول مطلب الحكومة المصرية بالدعاء للملك فاروق فى مساجد السوان عندما زار معالى الحاكم العام مصر فى طريق عودته الى بريطانيا مؤخرا . ونود أن نوضح لسعادتكم اليوم أن كل ما كتب فى الصحف الاستقلالية فى هذا الصدد كان يعبر عن رأى هذا الحزب تعبيرا صادقا لاننا نعلم أن هذا الدعاء فى الشرق المسلم مرتبط تمام الارتباط بالسيادة السياسية ، ولاننا نعلم أن حكومة السودان منعت هذا الدعاء بناء على توصية هيئة العلماء منذ مايزيد على العشرين عاما للسبب نفسه

وقد دفعنا لكتابة هذا الخطاب ما رأيناه وسمعناه من محاولات يقوم بها المصريون ودعاة مصر فى السودان لتنفيذ رغبة الحكومة المصرية بالدعاء فى مساجد العاصمة ومساجد أخرى بالاقاليم . ولما كنا نعلم أن مثل هذه المحاولات ان استمرت ستؤدى حتما الى أعمال تتجافى مع الامن العام فقد رأينا أن نلفت نظر سعادتكم اليها آملين أن تتخذوا من الاجراء ما يكفل للبلاد أمنها وكرامتها وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

المخلص الامين التوم

عن السكرتير العام لحزب الامة

٤/٨/١٩٥٠م

(١) وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى

من محضر جلسة يوم الجمعة ٦ يوليو سنة ١٩٥١م

الحاضرون :

حضرة (صاحب المعالى) محمد صلاح الدين (بك)

حضرة (صاحب المعالى) ابراهيم فرج (باشا)

حضرة الاستاذ على زين العابدين حسنى

سعادة سير رالف ستيفنسون ٥٢٠

محمد صلاح الدين

" يسر الحكومة الملكية المصرية أن حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة قد عدلت عما كانت تراه من تأجيل البحث فى مسألة السودان ، وهى لاترى مانعا - من وضع بيان مشترك بالاهداف الخاصة بمستقبله ولكنها لا تستطيع مطلقا أن تقبل وجهة النظر التى تضمنتها المفكرة البريطانية وملحقها فى شأن هذه الاهداف ، وذلك للاسباب الآتية :-

اولا - لانها اغفلت النص على وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى وهى الحقيقة القائمة التى يستحيل على أى حكومة مصرية أن تقبل اتفاقا لا يعترف بها .

نعم جاء فى المفكرة أن المبادى الملحقة بها تعترف باعتماد مصر والسودان كل منهما على الأخر ، ولكن الملحق حصر هذا الاعتماد على مياه النيل ، ولم يترتب عليه الا القول بأن من الجوهرى أن تربط الشعبين أوثق علاقات الصداقة .

والواقع أن رابطة الاعتماد على مياه النيل التى لايقلل أحد من أهميتها ليست الرابطة الوحيدة التى جمعت بين مصر والسودان من أقدم عصور التاريخ ، فهناك وحدة الجنس واللغة والدين والثقافة والعادات والمصلحة والوحدة الجغرافية والوحدة الاقتصادية ...الخ . من قيام كل هذه الروابط الوثيقة التى لاتنفصم يكون من اهدار الحق ان تتحدث المفكرة وملحقها عن بلدين وشعبين بدلا من أن تتحدثا عن بلد واحد وشعب واحد لايتجزآن ولاينفصلان .

ثم استطرد محمد صلاح الدين بك يقول : " لهذا كله تقترح الحكومة الملكية المصرية أن يكون بيان المبادئ على الوجه الآتى : -

(أ) وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى

(ب) تمتع السودانيين فى نطاق هذه الوحدة وفى مدى عامين بالحكم الذاتى .

(ج) انسحاب القوات البريطانية والموظفين البريطانيين وانتهاء الحكم القائم الآن فى السودان بمجرد انقضاء هذين العامين .

(د) فى حالة قبول المبادئ الموضحة فى الفقرات الثلاث أ ، ب ، ج توافق الحكومة الملكية المصرية على تأليف لجنة ثلاثية للمعاونة على بلوغ الهدف الموضح فى الفقرة ب .

هذا ولما أحست مصر بان المفاوضات لم تعد مجدية ، وان المؤسسات الدستورية فى السودان ماضية فى طريقها ، وانها قد تبلغ مرحلة لاتتفق مع مطامع مصر فى بسط السيادة ، واحتكار ماء النيل لنسلها المتزايد ، وفتح باب الهجرة على مصراعيه لهذا النسل المتزايد - لما أحست مصر بكل هذا قرر ساستها الغاء اتفاقية ١٨٩٩ ومعاهدة سنة ١٩٣٦م ، وفرض التاج المصرى على السودان دون استشارة أهله ودون أن تكون لهم كلمة واحدة فى قبول هذا التاج أو رفضه .

(٢) فرض التاج المصرى على السودان

قانون رقم ١٧٦ سنة ١٩٥١

بتعديل المادتين ١٥٩ و١٦٠ من الدستور بتقرير الوضع الدستورى للسودان وتعيين لقب الملك .

نحن فاروق ملك مصر :

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه

(المادة الاولى)

تلغى المادة ١٥٩ من الدستور ، ويستعاض عنها بالنص التالى :

" تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية جميعها ، ومع أن مصر والسودان وطن واحد ، يقرر نظام الحكم فى السودان بقانون خاص " .

(المادة الثانية)

تلغى المادة ١٦٠ من الدستور ، ويستعاض عنا بالنص التالى :

" الملك يلقب بملك مصر والسودان "

(المادة الثالثة)

على وزرائنا تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر المنتزهة فى ١٥ محرم سنة ٣٧١ هـ (١٦ أكتوبر ١٩٥١) .

فاروق



نحن فاروق ملك مصر والسودان

قانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥١م لوضع

دستور ونظام حكم خاص بالسودان

نحن فاروق الأول ملك مصروالسودان

قرر مجلس الشيوخ والنواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه و أصدرناه .

(المادة الاولى)

يكون للسودان دستور خاص تعده جمعية تأسيسية تمثل أهالى السودان ، وينفذ بعد أن يصدق عليه الملك ويصدره . وتتولى الجمعية التأسيسية كذلك اعداد قانون انتخابات يعمل به فى السودان بعد التصديق عليه واصداره .

(المادة الثانية)

تنظم قواعد تكوين الجمعية التأسيسة واجراءاتها بمرسوم .

(المادة الثالثة)

يكفل الدستور المشار اليه فى المادة الأولى القواعد الاساسية التالية :-

(أ) اقرار النظام الديمقراطى النيابى فى البلاد ، سواء تكونت الهيئة النيابية من مجلس واحد ، أو من مجلسين على ان يكون أحد المجلسين على الاقل منتخبا كله .

حق الملك فى حل الهيئة النيابية ، أو المجلس المنتخب وحده واذ ما تقرر تكوين الهيئة النيابية من مجلسين واجراء انتخابات عامة جديدة فى مدة قصيرة ، تحقيقا لاستمرار الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية .

(ب) الفصل بين السلطات الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية .

(ج) انشاء مجلس وزراء من أهل السودان ، وتولى الملك سلطته بواسطة وزرائه ، وحقه فى تعين وزرائه واقالتهم ، تقرير مسئولية الوزراء متضامنين لدى الهيئة النيابية ، أو لدى المجلس المنتخب على الاقل عن السياسة العامة للوزارة ، وكل منهم عن اعمال وزارته .

(د) اشتراك الهيئة النيابية مع الملك فى ممارسة السلطة التشريعية ، بما فى ذلك اقتراح القوانين . ولا يصدر قانون الا اذا قررته الهيئة النيابية ، وصدق عليه الملك .

ضرورة موافقة الهيئة النيابية مقدما على انشاء الضرائب وتعديلها او الغائها وعقد القروض العامة ، وعلى الميزانية العامة السنوية الشاملة للايرادات والمصروفات .

(هـ) ضمان استقلال السلطة القضائية والقضاة على اختلاف درجاتهم .

(و) كفالة حقوق الافراد والحريات العامة ، وفى مقدمتها الحرية الشخصية ، وحرية الاعتقاد، وحرية الرأى والصحافة ، وحرية الاجتماع ، وتكوين الجمعيات ، كل ذلك فى حدود القانون .

(المادة الرابعة)

استثناء من المواد السابقة ، يحتفظ بالشئوون الخارجية وشؤون الدفاع والجيش والنقد ، فيتولاها الملك فى جميع انحاء البلاد فى حدود الأمر الملكى رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستورى للدولة المصرية .

(المادة الخامسة)

على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وان ينشر فى الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر المنتزهة فى ١٦ محرم سنة ١٣٧١ (١٧ أكتوبر ١٩٥١) .

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة *

(٣) الجمعية التشريعية ترفض دستور النحاس

اقتراح السيد ميرغني حسين زاكي الدين (دار البديرية)

يوم الخميس ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٥١ .

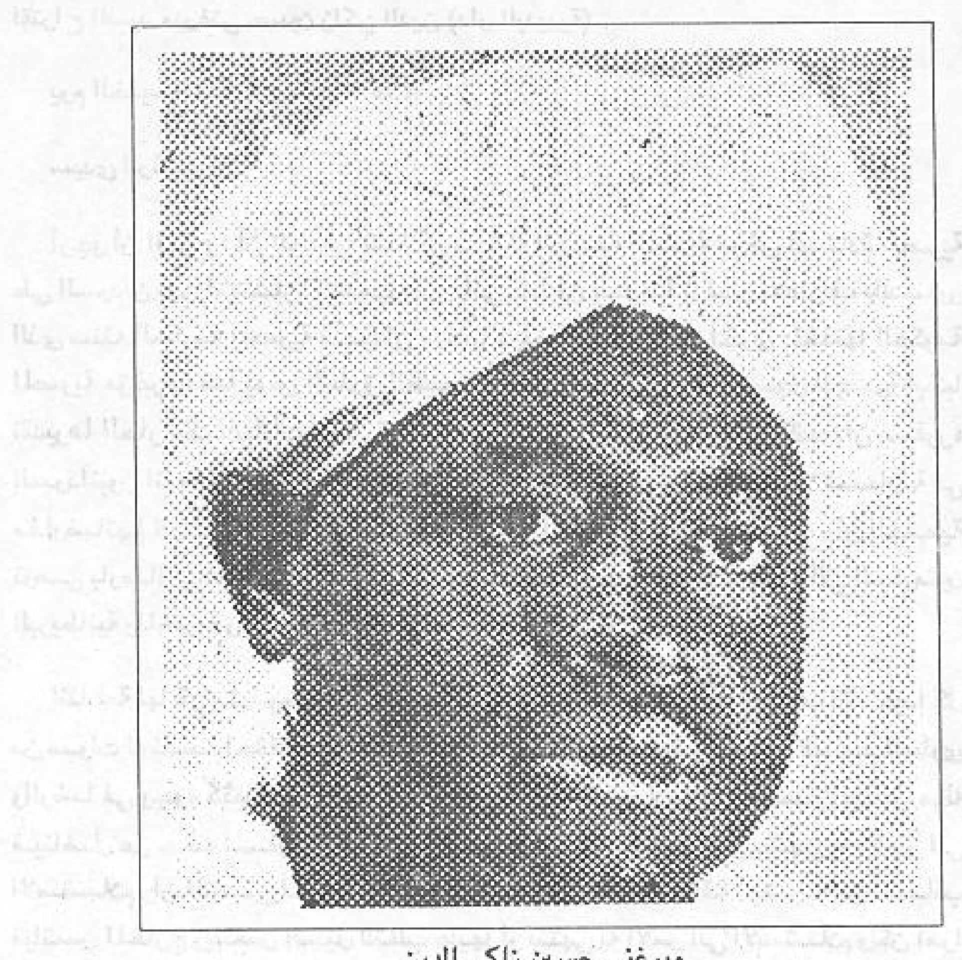
سيدى الرئيس :

أرجو أن اقترح : أن الجمعية تستنكر محاولة الحكومة المصرية فرض السيادة المصرية على السودان دون استشارة الشعب السودانى كما أن الجمعية ترفض الاعتراف بالدستور الذى سنته الحكومة المصرية للسودان ، وانها ترفض أى اجراءات اخرى اتخذتها الحكومة المصرية مؤخرا ، مما يمس الحقوق الطبيعية للشعب السودانى ، وأن تسجل الجمعية ايضا تقديرها الحار لتلك البيانات المتكررة من الحكومة البريطانية بأن مستقبل السودان سيقرره السودانيون انفسهم ، ولرفض الحكومة البريطانية استعمال السودان محلا للمساومة فى مفاوضاتها للوصول الى اتفاق جديد بشأن الدفاع مع الحكومة المصرية ، وأن الجمعية توصى بارسال برقيات تحمل هذا القرار باسم السيد الرئيس نيابة عنها الى الحكومتين البريطانية والمصرية والى السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة :

اننا أمة لها كرامتها وحقوقها الطبيعية كسائر امم العالم . يجب أن يعرف ذلك جيدا كل من سولت له نفسه احتقارنا وتجاهلنا . ان الانسان ليفقد ولده الوحيد فينشد السلوى والرضا فى وجوه كثيرة الى أن ينتهى به الامر الى الاستسلام ، وان الانسان ليسلب ماله فيناضل عن حقه المسلوب ما وسعه النضال الى أن يسترده أو ينتهى به الأمر الى الاستسلام وان الانسان لتبتليه الايام بأقسى ما تمتحن به الطاقة البشرية من المصائب فيلتمس المخارج ويلتمس السبل للتغلب عليها أو ينتهى به الأمر الى الاستسلام ولكن أمرا واحدا لا يجدى فيه نشدان السلوى ، ولا ينتهى لأمر فيه الى الاستسلام ، وهذا الامر هو الحرية .

الحرية التى هى من أميز تعاليم الدين الاسلامى .

الحرية التى هى من أقدس مبادىء البشرية العادلة .



ميرغني حسين زاكي الدين
(دار البديرية)

الحرية التى يموت دونها كل شعب أبى كريم .

وهذا هو موقف السودان اليوم . فأما حرية مطلقة ، وإما موت محقق فى سبيل الحرية .

فلا سلوى الا فى الموت ، ولا استسلام الا بعد الموت .

سيدى الرئيس :

لقد فاجأت مصر الشعب السودانى مفاجأة منكرة ، وكان يرجو عندها كل مفاجأة سارة.

مصر التى كنا نأمل أن ترعى حرمة الجوار فلا تؤذى الجار فى أقدس معتقداته .

مصر التى كنا نأمل أن ترعى حرمة الدين فلا تقدم على ما يجافى تعاليم الدين .

مصر التى كنا نأمل فيها بر الشقيق وعطفه فلا تغدر بالاخ بطريقة المستبد .

مصر التى كنا نأمل ان تنتهى بنا الى ما نريده لبلادنا من حرية واستقلال هى التى رأت اليوم أن تفرض علينا العبودية فى قيد من ذهب نرسف فى أغلاله الى أن يرث الله الارض ومن عليها .

مصر التى تربطنا بها مصالح حيوية ترى اليوم أن هذه المصالح لابد أن تقوم بالسيف والنار ، وترى أن استعباد عشرة ملايين من البشر خير من صداقة لا استعباد فيها .

سيدى الرئيس :

ما ضر لو قدمت لنا حكمها الذاتى المشاع – ثم قالت لنا انتم احرار فى تقرير مصيركم النهائى . وماضرها ان لم تجد ناصحا رشيدا يصور لها الشعب السودانى على حقيقته فتتصوره على حقيقته – ما ضرها ان لم تجد ذلك ، أن تتصل بنا ، أو تدعونا لنتصل بها فنقف على امانينا وتطلع على مرامينا .

أما كان هذا أفعل فى النفوس من أن تجابهنا بفرض تاجها علينا ؟ ثم من أدراها يا سيدى الرئيس – لعلنا بمثل هذا الاتصال وبمثل هذه المفاوضات نرى الخير فى النهاية أن ننضوى فى لوائها عن عقيدة ، وأن نتحد معها ، أو حتى نندمج فيها عن رضاء وبعد



يوسف العجب
(نظارة الفونج)

اقتناع ؟

سيدى الرئيس ، ليس فى نفوسنا حقد على شعب مصر - بل له فى قلوبنا كل حب وتقدير ، وكنا نأمل أن تقوم مصالح البلدين المشتركة على أوثق الروابط وأوشج الصلات ، ولكن ساسة مصر وزعماءها أرادوا أن يفهمونا بعقولهم لا بعقولنا ، فخلقوا العداوة بين الشعبين ، انه طريق شائك ما كنا نريد لساسة مصر أن يسلكوه ، وانها لتبعة خطيرة ما كنا نريد لزعماء مصر أن يتحملوا نتائجها السيئة -- انك لا تهدى من أحببت ولكن الله يهدى من يشاء .

واذن فليعلم ساسة مصر أن ما أعلنوه من تاج على السودان ، وان ما قدموه للسودان من دستور وتشريع مرفوض جملة وتفصيلا .

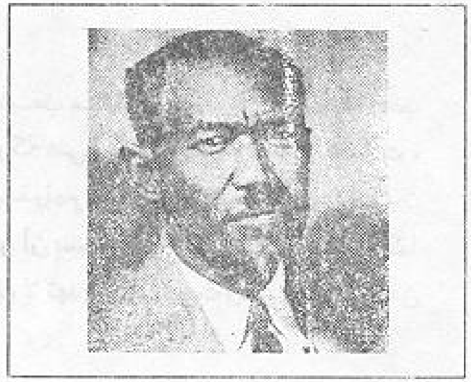
فليبحثوا عن شعب آخر يستعبدونه ، وعن قطر آخر يستعمرونه . ان كان لابد لهم من استعمار في آخر الزمان . أما نحن فسنموت ليحيا السودان .

أجازت الجمعية الاقتراح الذى نحن بصدده بأغلبية ساحقة ، وقبل أن ننتقل الى مرحلة أخرى من مراحل الجهاد فى سبيل استقلال هذه البلاد ؛ نرى أن نورد هنا نبذة مختصرة بما قاله بعض أعضاء الجمعية فى تأييد الاقتراح :-

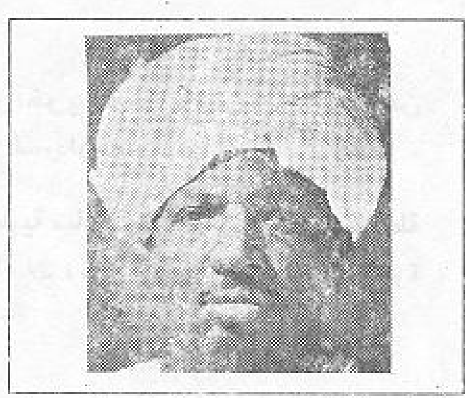
السيد يوسف العجب : (نظارة الفونج)

"لقد الغت مصر اتفاقية سنة ١٨٩٩ ومعاهدة سنة ١٩٣٦ وهى تحاول بمقتضى المراسيم التى أصدرتها أخيرا ربط السودان بعجلتها الى الابد ، وقد تجاهلت مصر حق السودانيين فى تقرير مستقبل بلادهم ، كما فرضت عليهم سيادتها دون اعطاء اعتبار لرغباتهم .

لقد أوضحت تلك المراسيم بجلاء نوايا مصر نحو السودان ، وقد يسفر هذا الوضع عن نتائج عكسية اذا صممت مصر على الاستمرار فى سلوكها هذا ، وفى اعتقادى أن جميع السودانيين المخلصين لبلادهم ، يقدرون المسلك العادل الذى أتخذته بريطانيا بمحافظتها على وعدها بوجوب تقرير السودانيين لمصير بلادهم ، وقد آن الاوان لتحقيق الرغبات القومية لهذه البلاد" .


بدوى محمد علي (الخرطوم شرق)


محمد الخليفة شريف (كوستي شمال)


ابراهيم الشريف يوسف الهندى (معين)


محمد أدم أدهم (ام درمان جنوب)


حسن عدلان (سنجة)


ستانسلاوس باياساما (بحر الغزال)

السيد بدوي محمد على "الخرطوم شرق"

"ومن لم يذد عن حوضه بسلاحه

يهدم ومن لا يتق الشتم يشتم"

السيد محمد الخليفة شريف (كوستى شمال)

"فى الوقت الذى تكونت فيه هيئة دولية لتقرر حقوق الانسان وتوالى انصافه ، تعمل مصر التى دافع السودان عنها بالامس القريب ، بما يناقض مبادىء تلك الهيئة" .

السيد ابراهيم الشريف يوسف الهندى (معين) "٥٣"

اننى أستنكر ما اتخذته الحكومة المصرية من اجراءات تسيء الى الشعب السودانى ، وتحط من كرامته ، كما أشكر الحكومة البريطانية التى يتمشى مسلكها مع رغبات السودانيين ، واناشدها أن تتيح لهم الفرصة لنيل حريتهم وتقرير مصيرهم فى أسرع وقت ممكن .

السيد محمد آدم أدهم (أم درمان جنوب)

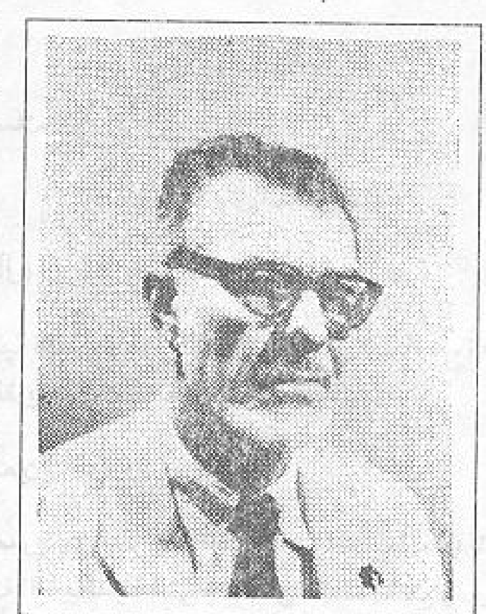
"اننى استنكر خضوع السودانيين للتاج المصرى ، وأناشد بريطانيا الا تضع العراقيل أمام استقلال السودان"

السيد حسن عدلان (سنجة)

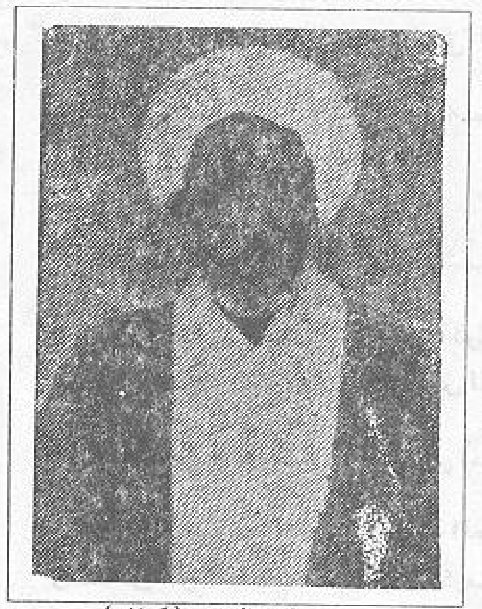
"قد فاجأتنا مصر الآن بان يكون السودان تحت سيادتها دون استشارة الشعب السودانى الذى يرفض هذه الادعاءات المصرية ويطلب أن تعود سيادته اليه" .

السيد ستانسلاوس باياساما (بحر الغزال)

"تعيش مصر فى دنيا الاحلام وهى تجهل أن عالم الرق والاستعباد قد انقضى ، وأنه يوجد اليوم ميثاق حقوق الانسان الذى يجب أن يطلع عليه المصريون" .



عبد الكريم محمد (نائب رئيس الجمعية)



جعفر على شكيلاى (كسلا)



ابراهيم قاسم مخير (معين)



عبداله الفاضل المهدي (ام درمان شمال)

السيد مصطفى احمد اونور (طوكر)

"لم يكن السودان طرفا فى وضع اتفاقيات الحكم الثنائى التى لا يعنينا الغاؤها بل تعنينا تلك المراسيم التى تؤثر على السودان والتى تتناقض مع جميع الحقوق للحكم الذاتى، وواجبنا أن نشكر بريطانيا على موقفها الحازم ، ونرجو أن تستغل الفرصة لاعلان استعادة سيادة السودان لأهله" .

السيد عبد الكريم محمد (نائب رئيس الجمعية)

"ان لنا علاقات مع الشعب المصرى نريد أن نحافظ عليها ، وكنا ننتظر من مصر أن تبادلنا هذا الشعور ، لا أن تتجاهلنا وتفرض علينا تاجا ودستورا يسلبان السودان كل مقومات العزة والكرامة وهى الجيش والدفاع والشئون الخارجية والنقد ، كما أبت علينا حقنا فى تقرير مصيرنا ، وماذا بقى لنا بعد ذلك ان هذا الدستور الذى فرضته علينا مصر ما هو الا كسلطة الحكومة المحلية ، وانا نرفضه رفضا باتا" .

السيد جعفر على شكيلاى (كسلا)

"تربط السودان بمصر رابطة الجوار ، وانا نرغب فى وجود علاقات حسنة بين البلدين ، ويتوقع السودانيون ان يستشاروا فى تقرير مصيرهم ، لا أن يحرموا من استقلالهم عن طريق مقترحات مصر التى سيكون مصيرها ألرفض اذا ما استشير ابناء هذه البلاد بشأنها ، وكان واجب مصر ان تعرف بأن فى السودان هيئة تمثيلية يجب استشارتها" .

السيد ابراهيم قاسم مخير (معين)

"ان هذا الاجراء قد وقع موقع الاستنكار حتى من الذين كانوا يأملون يوما ان تربط السودان بمصر روابط سياسية وثيقة" .

السيد عبد الله الفاضل (ام درمان شمال)

"لقد أتى هذا الاقتراح فى الوقت المناسب ، وكل سودانى مخلص لبلاده يستنكره محاولة مصر لفرض سيادتها على بلاده دون استشارة الرأى السودانى المسئول" .



رحمة الله محمود (وسط دارفور)



عمر عجبين (عطبره)

السيد احمد الهاشم دفع الله (معين)

"ان الدستور الذى سنته الحكومة المصرية للسودان جاء مشفوعا بسلب كل ما يصبو اليه السودانيون لنيل حريتهم التامة فالسودان اذن لا يعترف بهذا الدستور ولا يقبله مطلقا" .

السيد زين العابدين عبد التام (الخرطوم غرب)

"انى أويد استنكار فرض السيادة المصرية على السودان المبنى على ما أعتبرته هى فيما أعتقد بحق الفتح ، وهذا قد انتهى وأندثر مع تلك العصور البائدة وحل محله الاعتراف بحرية الشعوب وحق تقرير المصير كما هو معلوم" .

السيد رحمة الله محمود (وسط دارفور)

"لا أعتقد فى وجود معارضة لهذا الاقتراح الذى ستكون اجازته حدث عظيم فى تاريخ هذه الجمعية ، ولابد من استنكار اجراءات الحكومة المصرية بفرضها التاج المصرى على السودان دون استشارة اهله ، وفى رأيي أن هذه اساءة ، وكنا نؤمل ان نجد من مصر التأييد والعون فى تقرير مصيرنا ، ولكننا الآن قد وقفنا على صحة نواياها ، ولو ان بعض السودانيين كانوا يرددون بأن مصر لا تضمر سوءا لنا" .

السيد عمرعجبين (عطبرة)

"بعد الغاء الحكومة المصرية من جانبها لاتفاقية سنة ١٨٩٩ ومعاهدة سنة ١٩٣٦ اصبحت البلاد فى وضع جديد يختلف تمام الاختلاف عن وضعها السابق ، ولو وقفت الحكومة المصرية عند هذا الحد لوجدت مناصرة قوية تنبعث من داخل هذه المؤسسة الدستورية ولكن ما حدث يدعو للأسى والاسف لأن الحكومة المصرية أحلت لنفسها فى السودان ما حرمته على بريطانيا فى مصر فوضعت تشريعات تريد أن تفرضها فرضا على هذا الشعب الذى لا يعرف فى تاريخه الحافل اكثر من الاعتداءات المصرية" . ثم أضاف قائلا :

"ان صفة التريث التى اتسمت بها هذه الجمعية قد أتاحت لمصر أن تفرض تاجها وجيشها ونقدها على هذه البلاد وأن تحرمها من سيادتها ونفوذها واستقلالها ، ولا يمكن أن





بنيامين لوكى (الأستوائية)



الرديرى محمد أحمد (وكيل الوزارة للبيطرة)

تفيق الحكومة المصرية من غفوتها وأحلامها الا اذا أعلنت هذه الجمعية نفض يدها من مقومات الحكم الثنائي باعلان استقلال البلاد فورا ، وعلى هذا فانى أقترح :

(أ) ان تعلن الجمعية زوال الحكم الثنائى .

(ب) ان تقوم حكومة انتقالية تتكون من وزارة سودانية خالصة .

(ج) العمل لقيام جمعية تأسيسية لتقرير مصير البلاد فورا .

السيد بنيامين لوكى (الاستوائية)

"يجب على المصريون ان يعرفوا بانه لا مكان لهم فى السودان ، ولابد أن يكون للسودانيين دستورهم الخاص ، وليس من العدل فى شىء أن تقرر الاشياء فى القاهرة دون اعطاء أى اعتبار لرأى السودانيين" .

السيد ابو القاسم على دينار (شمال دارفور)

"أقولها كلمة صريحة بالاصالة عن نفسى وبالنيابة عن أهالى منطقتى اننا نرفض هذا التاج الذى فرض علينا ، ونرفض أى وضع آخر لا يكفل للسودان حريته واستقلاله التام ، ونشكر الحكومة البريطانية على موقفها من هذه السياسة المصرية الجديدة" .

السيد محمد محمد نور ابو الكل (الخرطوم بحرى)

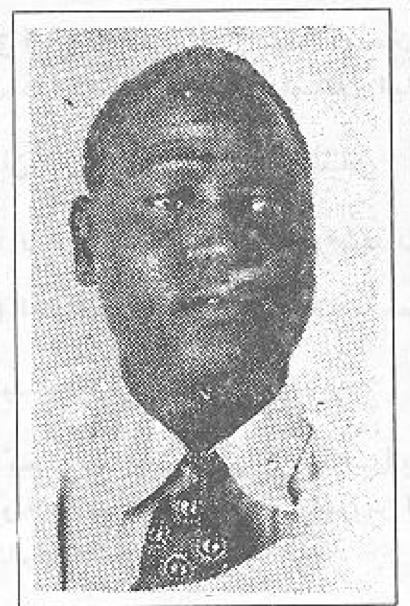
"انى استنكر بقوة ما جاء من حكومة مصر وفرضها ضم السودان اليها دون استشارة أهله فى الوقت الذى تتطلع فيه البلاد الى الاستقلال" .

السيد الدرديرى محمد احمد (وكيل الوزارة للبيطرة)

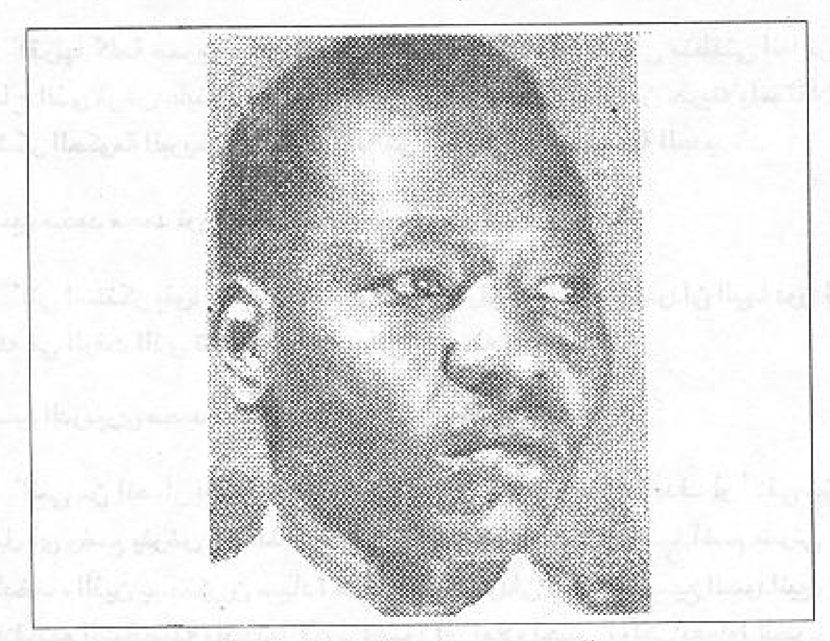
"اننى من انصار استقلال السودان ، وسأعمل لتحقيق هذا الهدف أو ألاقى حتفى ، ولن أقبل أى وضع يفرض من الخارج حتى ولو كان الاستقلال . وعندما أضم صوتى الى أولئك الأعضاء الذين يستنكرون سيادة مصر على السودان ، اناشد جميع السودانيين أن ينبذوا خلافاتهم الشخصية ويتحدوا لأن يرفضوا أى املاء أجنبى ، ولكى يعملوا لتحرير بلادهم . ان الحرية تؤخذ ولا تعطى ، واذا دعى الامر تؤخذ بحد السيف . وعند الحصول على الحرية



يوسف ادريس هباني (الدويم)



بوث ديو (أعالى النيل)



عبدالرحمن بحر الدين (دار المساليت)

نستطيع أن نقرر مصيرنا كما نشاء .

السيد يوسف ادريس هبانى (الدويم غرب)

"يجب علينا الا نكتفى باستنكار ما اتخذته مصر من اجراءات مؤخرا ، بل نستنكر موقفها من وفد السودان الحر الذى ذهب الى القاهرة فى سنة ١٩٤٦ وقد عاد أعضاء الوفد الذين رفضوا الرضوخ للمطالب المصرية . وقد استنكرنا من قبل ما أعلنه صدقى باشا عندما صرح بعد عودته من انجلترا بانه عاد بالسيادة على السودان كما استنكرنا موقف مصر عندما اعترضت على قيام هذه الجمعية التشريعية ، وأخيرا جاءت مراسيمها الاخيرة التي تدل على ان السودانيين عاجزون عن ادارة شئونهم الداخلية بحيث أن تبقى تحت رحمة موظفى القصر فى القاهرة .

ان الاستنكار لا يكفى لرد هذه الاساءة البالغة للشعب السودانى اذ يجب على المجلس التنفيذى والجمعية أن يعملا على تكوين وزارة سودانية خالصة أو برلمان حر حتى يستطيع السودان أن يقرر شئونه ويجب على بريطانيا أن تزيل الشبهات عن وعودها باعلان الحكم الذاتى ، وطالما ألغت مصر اتفاق الحكم الثنائى ، فلم يبق لها حق فى السودان مما يجعل الوقت ملائما لمثل هذا الاعلان" .

السيد بوث ديو (اعالى النيل)

"ان اجراءات مصر اثارت السودانيين الى درجة عالية ، وقد أعربت مصر من قبل عن معارضتها لتوصيات مؤتمر ادارة السودان الخاصة بقيام هذه الجمعية .

وليس النحاس باشا بملوم على ما أتخذه من اجراءات ولكن اللوم يقع على مستشاريه السودانيين الذين يمثلون اقلية شعبية ، ولقد فقد السودانيون الثقة فى مصر ، وأصبحوا يعتمدون على بريطانيا فى تحقيق أمانيهم فى الحكم الذاتى" .

السيد عبد الرحمن بحر الدين (دار المساليت)

"نيابة عن سكان منطقتى أرفض ما اتخذته مصر من اجراءات سنعارضها حتى النهاية ، وانى اقترح هيئة دولية لمراقبة تطور السودان نحو الحكم الذاتى" .

السيد ابراهيم ضو البيت (شرق دارفور)

"اننا نرفض المراسيم المصرية جميعها ونشكر بريطانيا لموقفها الحازم فى هذا الشأن . وواجب جميع السودانيين أن يرفضوا هذه الادعاءات بقوة السلاح اذا استلزم الأمر" .

(٤) حزب الامة يكتب للنحاس

من الشعب السودانى حول الملك الجديد

الى صاحب الرفعة النحاس باشا – رئيس الوزارة المصرية

حضرة صاحب الرفعة مصطفى النحاس باشا

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد – لا نود فى هذا الخطاب أن نشير الى الغاء المعاهدة والاتفاقيتين ، فقد سجلنا اغتباطنا بهذه الخطوة الموفقة فى مناسبات أخرى .

ان موضوع هذا الخطاب ينصب كله على اعلانكم الملك الجديد ، ذلك الملك الذى رأيت أو تراءى لك أن تفرضه على الشعب السودانى وأنت لم ترجع اليه فى مشورة ، ولم تشأ أن تثبت السلطان الناشىء عن رضاء به واقتناع بصلاحيته ، بل رأيت ورأى من اليك من زعماء مصر أن تعلن هذا الملك الجديد فى دكتاتورية يخضع لها هتلر ، وينحنى اجلالا لها موسيلينى ، دكتاتورية لا تعبأ بكرامة السودانيين ، ولا تقيم وزنا لحقوقهم التى يرونها ، ويراها العالم ، ويراها ضميرك عادلة مشروعة ، ولعلك فى هذا الاعلان قد أخذت الحكمة من صدقى باشا يوم جاء يبشر قومه "بالسيادة على السودان" فأردت بهذا الاعلان الجرىء أن تنحو نحوه ، وتسلك سبيله ، ولكنك نسيت أو تناسيت أيضا أن الذين أنكروا واستنكروا ذلك التصريح ، ما زالوا على قيد الحياة ، وها هم أولاء ثائرون على الملك الجديد فجرد الحملة منفردة أو مشتركة لتأديب الثائرين ، وحمل العصاة على الطاعة . وستلقى الصدور مفتوحة ليستقر فيها رصاصكم ، وستلقى النفوس تتسابق الى الموت فى سبيل الحياة الكريمة .

والله لا يدرى الانسان – يا صاحب الرفعة – هل يهنئك على هذه الجرأة النادرة والشجاعة المثالية التى طوعت لك أن تعلن الملك الجديد وأنت لم تجرد له سيفا فتخضع الملوك بقوة النار والحديد ، أو تلجأ لاستفتاء الملوك لتطمئن الى ولائه ؟

ان الانسان حين يرجع الى حكم العقل والمنطق الواقع لا يسعه الا أن يسخر ويهزأ مما أقدمت عليه ، وأنت لم تكلف نفسك الا جرة قلم حكمت بها على مستقبل شعب بأسره ، فأعلنت فى ساعة نشوة ضم قطر جديد هيىء لرفعتك أنه سيكون درة لامعة فى تاج مصر ، ولا نقول درة يتيمة ما دام الامر لا يعدو أن تنظر فى خريطة العالم فتقرر بطريقتك الجريئة

المستحدثة ، وفى ساعة نشوة مماثلة ضم أقطار أخرى الى تاج الامبراطورية المصرية الناشئة .

لقد كنا نفهم هذه الجرأة لو أنك استقدمت جيوشك مزودة بالاسلحة غير الفاسدة "٥٤" ، واستعديتها على هذا الشعب بحجة انه ثائر على الملك الجديد ، فأفنيته أو أرغمته على الطاعة والخضوع ، ولكن شيئا من هذا لم يحصل .

وقد كنا نفهم لو أنك امرت بطرد الجيش الانجليزى من السودان ذلك الجيش الذى استقدمه اسلافك - عفا الله عنهم - ووقفوا معه صفا واحدا لمحاربة اخوانكم فى اللغة والدين !! فحصدتم بهذا المدد أرواح الشهداء من المسلمين ، وأرويتم السهول والوديان بدمائهم ، وقضيتم بذلك العون على حرية البلاد واستقلالها .

وقد كنا نفهم هذه الجرأة لو أنك أوقفت الجمعية التشريعية عن الاجتماع ، والمجلس التنفيذى عن الانعقاد ، وأمرت لجنة الدستور "٥٥" أن تحل وتتعطل ، ولكن شيئا من هذا لم يحصل .

وقد كنا نفهم هذه الجرأة ونحمدها لو أنك رجعت قبل الاعلان الى مجلس الامن - ومصر عضو فيه ، وأنت جد عليم بمبادئه - وطلبت اليه استقدام لجنة محايدة تستطلع رغبات الشعب ، وتستبين اتجاهاته ، فاما تأييد شامل يستقيم لك معه الامر ، وأما قومية تعتز بسودانيتها ، وتفنى في سبيل استقلالها المطلق ، وعندئذ تتراجع عن رأيك ، وتكسب لبلدك حسن الصداقة والجوار ، ولكن شيئا من هذا لم يحصل ، ولو أن بعض هذا قد حصل ، لصفقنا لك اعجابا مع المصفقين ، وأشدنا بزعامتك الرشيدة مع المشيدين .

وبعد كل هذا ، أفلا ترى معنا يا صاحب الرفعة أن اعلانك الملك الجديد على هذا النحو اليسير جرىء مبتكر لم يسبقك اليه زعيم سياسى أو قائد مظفر ؟ ان ضم بلاد بأسرها بهذه الطريقة السهلة اليسيرة ما هو الا مسرحية يندى لها خجلا جبين القرن العشرين ، وجبين الديمقراطية التى تنادون بها ، وتزعمون أنكم من حماتها ؟

لقد نجحت بهذا الاعلان يا صاحب الرفعة - فى أمرين ، أولهما شر مستطير على البلدين ، وثانيهما خير وفير للسودان .

ووجه الشر فى أول الامرين أنك أوقدت بهذا الاعلان نارا ان لم يطفها عقلاء قومك يكون وقودها جثث وهام .

ووجه الخير فى الثاني ان انهاكم الاتفاقيتان والمعاهدة قد رد للسودان حريته واستقلاله وسيادته ، وأنك أوضحت لنا الطريق لاسترداد حقنا المغموط من مياه النيل ، وهو سر الفنى الذى خرج بمن اغتنى عن حدود اللياقة وأصول المجاملة .

وبعد

ليس من شأننا - يا صاحب الرفعة - أن نحلل الدوافع التى حملتك على تمثيل هذه المسرحية المضحكة ، ولكن من شأننا أن نقول لرفعتك ، ان اعلانك الجرىء المبتكر ما هو فى نظرنا الا رباب حائر لا يسمع الآذان رعدا ، وما هو فى قوته الا كالطنين يصدر من أجنحة الذباب ان كان لهذا قوة تضير .

وليس من شأننا - يا صاحب الرفعة - أن نحاسبك على الوسائل العملية التى أعددتها لفرض السلطان المزعوم ، ولتوطيد دعائم الملك الموهوم ، بل ان هذه المحاسبة من شأن أبناء مصر يوم تنجلى نشوة الفرح الزائل ، وتنقشع سحابة الصيف الماثلة ، وتتكشف لهم الحقائق واضحة سافرة .

وهذه المحاسبة أيضا من شأن ضميرك - وأنت الموصوف بالتقى والورع - حين يغشى الليل ، وتأوى لمضجعك ، وتنقطع الى ربك ، وتتصل نفسك الكريمة بأسباب السماء ، وتنفصل عن متاع الدنيا ، فيستعرض ضميرك هذه المسرحية الهازلة ، مسرحية الملك الجديد ، ويا له من استعراض مؤلم أمام حكم الضمير .

ولاندرى بماذا تجيب ياصاحب الرفعة اذا قال لك ضميرك : -

لماذا رغبت عن الصداقة وحسن الجوار وهو مبدأ عادل سليم و أخذت بمبدأ الاستعباد والاستعمار وهو مبدأ غاشم ظالم ليس الى انتهاجه أو بقائه من سبيل ؟

ولماذا عولت على أن تخدع اخوانك وجيرانك السودانيين بالوان مختلفة من انواع الحكم الذى تقره أنت نيابة عنهم ؟ فأنت حينا تعد السودانيين بأن تهبهم ادارة محلية تتفق مع

ووجه الشر فى أول الامرين أنك أوقدت بهذا الاعلان نارا ان لم يطفها عقلاء قومك يكون وقودها جثث وهام .

ووجه الخير فى الثانى ان انهاءكم الاتفاقيتان والمعاهدة قد رد للسودان حريته واستقلاله وسيادته ، وأنك أوضحت لنا الطريق لاسترداد حقنا المغموط من مياه النيل ، وهو سر الغنى الذى خرج بمن اغتنى عن حدود اللياقة وأصول المجاملة .

وبعد

ليس من شأننا – يا صاحب الرفعة – أن نحلل الدوافع التى حملتك على تمثيل هذه المسرحية المضحكة ، ولكن من شأننا أن نقول لرفعتك ، ان اعلانك الجرىء المبتكر ما هو فى نظرنا الا رباب حائر لا يسمع الآذان رعدا ، وما هو فى قوته الا كالطنين يصدر من أجنحة الذباب ان كان لهذا قوة تضير .

وليس من شأننا – يا صاحب الرفعة – أن نحاسبك على الوسائل العملية التى أعددتها لفرض السلطان المزعوم ، ولتوطيد دعائم الملك الموهوم ، بل ان هذه المحاسبة من شأن أبناء مصر يوم تنجلى نشوة الفرح الزائل ، وتنقشع سحابة الصيف الماثلة ، وتتكشف لهم الحقائق واضحة سافرة .

وهذه المحاسبة أيضا من شأن ضميرك – وأنت الموصوف بالتقى والورع – حين يغشى الليل ، وتأوى لمضجعك ، وتنقطع الى ربك ، وتتصل نفسك الكريمة بأسباب السماء ، وتنفصل عن متاع الدنيا ، فيستعرض ضميرك هذه المسرحية الهازلة ، مسرحية الملك الجديد ، ويا له من استعراض مؤلم أمام حكم الضمير .

ولاندرى بماذا تجيب ياصاحب الرفعة اذا قال لك ضميرك : –

لماذا رغبت عن الصداقة وحسن الجوار وهو مبدأ عادل سليم و أخذت بمبدأ الاستعباد والاستعمار وهو مبدأ غاشم ظالم ليس الى انتهاجه أو بقائه من سبيل ؟

ولماذا عولت على أن تخدع اخوانك وجيرانك السودانيين بالوان مختلفة من انواع الحكم الذى تقره أنت نيابة عنهم ؟ فأنت حينا تعد السودانيين بأن تهبهم ادارة محلية تتفق مع

والاسلاب؟

وأين كان التمسك بالحقوق يوم غادرتم وغادر جيشكم السودان "٥٦" خاضعين مستسلمين لشتى العقوبات التى فرضها الشريك؟ تاركين السودانيين تحصدهم نيران المدافع الانجليزية .

وأين كان هذا العطف يوم جلستم مع الشريك لتنظموا معه اتفاقية مياه النيل فظفرتم منها لمصر بنصيب الاسد ، ورأيتم ألا يأخذ السودان منها الاقدرا يسيرا زهيدا لاغناء فيه ؟

وأين كان هذا العطف يوم جلستم مع الشريك لامضاء "معاهدة الشرف" ولم يكن للسودانين فيهامن حظ غير كلمة الرفاهية المشئومة ؟

ثم ماهذا العطف الذى ملأ عليك جوانب نفسك فأخذت تلوح بالحكم الذاتي ، وتشترط له أن تقيد الصدقة وتكبل المنحة بالتاج المصرى أو فرضه اذا انكره الملوك واستنكره ؟

ان هذا السم الذى تدسه فى الدسم حيلة مكشوفة ، وان هذا الاعلان ما هو الا نوع من السلاح الذى يلجأ اليه في آخر المطاف من تصرفه الأماني والمطامع عن انتهاج سبيل العدل والشرف – ونربأ بك أن تكون من هؤلاء ، وأنت خير من يدرك أن الحق فوق القوة .

الا فاتق الله ان حساب الله عسير ...

سكرتارية حزب الامة

ام درمان ١٧ / ١٠/ ١٩٥١م

عن الشعب السوداني

(١) دستور الحكم الذاتى يرسل

لدولتى الحكم الثنائى

١٩٥٢

يعلم القارئ أن الحاكم العام كون لجنة من أغلب الاحزاب السودانية والجنوبيين والمستقلين وفوض لها فى وضع توصيات لدستور الحكم الذاتى .

قطعت هذه اللجنة شوطا بعيدا فى مهمتها ، ولكنها انحلت لاختلاف بين اعضائها فى الجلسة الاخيرة حول نقطة أو نقطتين "٥٧" .

وعلى الرغم من ذلك فقد ساعدت توصيات هده اللجنة الجمعية التشريعية على وضع دستور الحكم الذاتى .

وبعد ان تمت صياغة هذا الدستور صياغة قانونية أرسل لدولتى الحكم الثنائى فى مايو سنة ١٩٥٢م لابداء ملاحظتهما عليه والتصديق به .

وبعدئذ أصبحت مهمة حزب الامة والاستقلاليين أن يواصلوا الاتصال المباشر بدولتى الحكم الثنائى لاستعجال التصديق .

فسافر وفد السيد الامام الى مصر فى يونيو سنة ١٩٥٢ بدعوة من الهلالى باشا "٥٨" .

ثم سافر الامام الى انجلترا فى أكتوبرسنة ١٩٥٢ ثم بعد ذلك الى مصر ، حيث عقد معها الاتفاقية المعروفة .

وسنتعرض لكل هذا بتفصيل أو ايجاز فى الصحف الاتية : -

(٢) مفاوضات الهلالى ووفد الاستقلاليين

الاسكندرية فى ٢٨ يونيو سنة ١٩٥٢ .

اعضاء الوفد السودانى :

السيد عبد الله الفاضل المهدى

السيد محمد صالح الشنقيطى

السيد ابراهيم احمد

السيد بابو نمر

السيد عبد الرحمن على طه

السيد كمال عبد الله الفاضل

الجانب المصرى :

احمد نجيب الهلالى باشا	رئيس الحكومة المصرية
عبد الخالق حسونة باشا	وزير الخارجية

ملخص وجهة النظر المصرية

١ - يوافق حزب الامة والاستقلاليون على قبول التاج الرمزى المؤقت . والغرض من ذلك أن تتمكن مصر من تعيين الحاكم العام ومن مخاطبة حكومة السودان فى مختلف الامور ، لان مصر بعد الغاء اتفاقية سنة ١٨٩٩ ومعاهدة سنة ١٩٣٦ فقدت الحق القانونى للتعيين والمخاطبة .

٢ - اذا وافق حزب الامة والاستقلاليون على التاج الرمزى المؤقت فان مصر مستعدة لقبول ما يأتى والقيام به :-



حكومة الهلالي تفاوض الاستقلاليين

(أ) أى دستور يضعه السودانيون بأنفسهم .

(ب) تعليق سيادة السودان لاهله الى أن يتم الاستفتاء على الاستقلال أو الاتحاد ، وأن يكون اجراء الاستفتاء عن طريق الحكومة السودانية بعد كفالة الحريات .

(ج) تتنازل مصر عن التحفظات الخاصة بالجيش والتمثيل الخارجي والعملة ، بشرط الا تعتبر مصر دولة اجنبية من ناحية السياسة الخارجية .

(د) تحديد مصر تاريخا للحكم الذاتي وتقرير المصير حسب مشيئة السودانيين .

(هـ) توافق مصر على الا يحصل تغيير في الاوضاع الحاضرة .

(و) تصدر مصر بكل ما تقدم مرسوما قويا يعلن في هيئة الامم المتحدة .

(ز) تشترط مصر أن يتم صدور المرسوم واعلان قبول التاج المصرى على السودان فى وقت واحد .

(ح) تتعهد مصر بأن تحول بالطرق الدستورية دون تدخل العرش فى تعديل أو تغيير ما يتفق عليه الطرفان .

ملخص وجهة النظر السودانية

١ – ان التاج لا يفسر الا بالسيادة ، وليست هناك حكمة واضحة فى التمسك به نظرا لقصر فترة الانتقال .

٢ – لذلك يرى الوفد السودانى ان تسوى المشكلة على النحو الآتى :–

(أ) ان نفكر جميعا فى حل آخر غير التاج المؤقت كأن نعيد النظر فى تكوين لجنة ثلاثية من السودان ومصر ، وانجلترا لتعمل مع حاكم السودان العام ، وبذلك تحل العقدة القانونية التى تورطت فيها مصر يوم أصدر النحاس باشا تلك المراسيم المشهورة .

(ب) أن توافق مصر على دستور الحكم الذاتى الذى ارسل اليها ولها أن تقترح أى تعديلات تراها .

(ج) أن يتم اجراء الاستفتاء عن طريق الحكومة السودانية بعد ان تكفل له الحرية التامة، وأن يكون الاستفتاء على وجهين – الاستقلال أو الارتباط مع مصر .

(د) فى حالة استقلال السودان فان الحكومة السودانية ستدخل على الفور فى مفاوضات مع مصر لتحديد العلاقات والمصالح المشتركة بين البلدين ، لان الاستقلاليين أحرص ما يكونون على قيام التعاون وتبادل الثقة مع مصر .

(هـ) يجب أن تجرى فى مرحلة الحكم الذاتى مفاوضات مع مصر لتنظيم مياه النيل الحاضرة والمقبلة نظرا لحاجة السودان الماسة للتوسع الزراعى والتقدم الاقتصادى .

كان الغرض الأساسى – فيما اعتقد – من محاولة الهلالى باشا لاغراء الوفد بقبول التاج المصرى هو تثبيت عرش فاروق ووضع حد للمؤامرات التى كانت تحاك ضده فى ذلك الوقت عندما يعلن عن فاروق بأنه ملك مصر والسودان .

ولكن الوفد السودانى رفض قبول التاج بالرغم عن المغريات التى قدمها الهلالى ، وأبدى استعداده لقبولها .

ماهى الا بضعة اسابيع من تلك المحادثات الا وتم اخراج فاروق من مصر على ما يذكر القارئ "٥٩" .

(٣) بين السيد ومستر ايدن

انتهت مفاوضات الهلالي والاستقلاليين على نحو ما رأى القارئ وانتهى عرش فاروق ، وقامت حكومة الثورة ، وكان دستور الحكم الذاتي الذى ارسل لدولتي الحكم الثنائي ما زال ينتظر التصديق فرأى السيد الأمام أن يسافر بنفسه الى مصر وانجلترا ليستعجل التصديق بهذا الدستور ، ولينتهي مع انجلترا ومصر في أمر السيادة على السودان ، و باتفاق بينه وبين حكومه الثورة سافر أولا الى انجلترا وأجتمع بوزير الخارجية ، ثم بمستر تشيرشل ، كما اجتمع بمستر اتلي زعيم المعارضة ، وبغير هؤلاء من اعضاء البرلمان البريطاني .

بين السيد وايدن "٦٠"

يوم ١١ اكتوبر سنة ١٩٥٢

الحاضرون

السيد عبد الرحمن المهدى	مستر ايدن
السيد الصديق المهدى	وزير الخارجية
عبد الرحمن على طه	مستر الن

قال السيد : -

انه حضر لمقابلة وزير الخارجية بصفته الشخصية ، وليس بوصفه زعيما لأى حزب سياسي ، وانه كان يرعى الحركة الاستقلالية في السودان منذ نشأتها ، وكان معظم اهتمامه ينحصر في قيام حكومة مستقرة في السودان لتنهض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا حتى يتسنى للسودان أن يساهم مساهمة كاملة مع الدول الديمقراطية في مجهودها لاستقرار السلام العالمي ، ومن أجل هذا كله فقد كان مستعدا على الدوام للتضحية بصحته ولاستخدام كل ماله من نفوذ لخدمة بلاده .

ثم تعرض السيد لزيارته السابقة لمستر اتلي في سنة ١٩٤٦م ، كما تعرض للمدة الطويلة التى قضاها فى التعاون مع حكومة السودان للنهوض بالتطورات الدستورية ، وانه كان يهدف من وراء ذلك كله لاسترداد سيادة السودان لأهله ، ولقيام حكومة ديمقراطية مستقلة فى البلاد .

وصف السيد الحكم الثنائى بأنه وضع شاذ ، ثم استطرد يقول بأن البلاد قد جنبت

كثيرا من المتاعب بحكمة الموظفين البرطانيين الذين كانو ومازالوا الى هذا الوقت يقودون السودانيين .

قال وزير الخارجية البريطانية انه يرى أن نوع الحكومة السودانية فى المستقبل أمر متروك للسودانيين أنفسهم ليقرروه .

أجاب السيد بأنه يعتقد اعتقادا جازما بان وزير الخارجية مخلص فى هذا التصريح ، ولكن هناك محاولات خاصة فى السودان ترمى لتوجيه الرأى العام توجيها معينا ، فاكد له مستر ايدن بأن حكومة صاحبة الجلالة الملكة والموظفين البريطانيين فى السودان لايحاولون ان يقودوا السودانيين لاى نوع من انواع الحكومات .

الانتخابات :

أبدى السيد امله فى اشتراك السوانيين جميعا فى الانتخابات القادمة ، وأضاف بأن هذه هى الطريقة الوحيدة للمحافظة على العلاقات الحسنة فى المستقبل بين بريطانيا والسودان .

وأفق وزير الخارجية على هذا ، واضاف قائلا بان الدستور الجديد الذى وضع السودانيون جزءا كبيرا من مواده انما يعتبر خطوة موفقة .

أبدى السيد اهتمامه بضرورة الاسراع فى الانتخابات ، واقترح لها شهر نوفمبر سنة ١٩٥٢م .

وأكد أيضا ضرورة الانتخاب المباشر فى جميع دوائر المديريات الشمالية اذا كان للبرلمان ان يمثل ارادة الشعب تمثيلا صحيحا ، ثم ابدى السيد عدم ارتياحه لبعض المواد الخاصة بقانون الانتخابات فى مسودة الدستور .

أشار وزير الخارجية الى أن دوائر الانتخاب المباشر قد زيدت من ٢٤ الى ٣٥ دائرة منذ ان أرسل الحاكم العام مسودة الدستور الى حكومة صاحب الجلالة الملكة . وقال ان الحاكم العام أخبره بأن أى زيادة فى دوائر الانتخاب المباشر قد ينجم عنها تأخير الانتخابات ، وذلك ما لا يريده أن يحصل .

أجاب السيد بأنه لايرى ضررا من استمرار الانتخابات شهرين أو ثلاثة بشرط أن يشرع فيها فى نوفمبر . وقد نجد فى النهاية ان مثل هذا التأخير له ما يبرره اذا كانت النتيجة أن يقوم فى البلاد برلمان صحيح ومجلس وزراء صحيح .

قال وزير الخارجية : انه ليس من الخير أن تكون هناك انتخابات كثيرة الاختلاف والتباين لان الحاكم العام أخبره عن الفوارق العظيمة فى التعليم والظروف الاخرى التى تجعل اجراء الانتخاب المباشر أمرا متعذرا حتى فى المديريات الشمالية واستطرد يقول بانه لابد أن يعمل فى هذا الامر بنصيحة الحاكم العام . نوه السيد بأن المصريين ربما يعرضون على السودانيين اجراء الانتخابات المباشرة في جميع دوائر المديريات الشمالية ، وفى هذا دعاية حسنة يجد فيها السودانيون عرضا مغريا .

أضاف السيد بأنه اذا قامت صعوبات حول اجراء الانتخاب المباشر فانه ربما يضطر لاعتزال الحياة السياسية بالكلية ، واذا حصل هذا فانه لايؤثر على الصداقة القائمة .

شكر وزير الخارجية السيد على هذا ، ووعد بأن يبحث مرة ثانية مع الحاكم العام موضوع الانتخابات المباشرة .

ثم مضى وزير الخارجية فى مناقشة موقف مصر بالنسبة للدستور الجديد فقال بالرغم عن الاتهامات المصرية لدوافع بريطانيا ، فانه يرى من تمام المصلحة الحصول على تعاون مصر فى انجاح الدستور ، واستطرد يقول بأن الحكومة المصرية لم ترسل اليه حتى ذلك الحين ردها الرسمى على مقترحاته الخاصة بذلك التعاون ، وربما كانت الحكومة المصرية تنتظر أن تستشير السيد فى الموضوع قبل ارسال ردها .

ثم قال وزير الخارجية أنه يعتقد أن زيارة السيد للندن ومصر ستكون ذات فائده كبيرة وأضاف بانه جد شاكر للسيد على قيامه بهذه الرحلة الطويلة ، وأضاف بأنه يرجو ان يوفق السيد فى مصر لايجاد علاقات حسنة مع حكومة اللواء نجيب فى المسائل الخاصة بتوفير مياه النيل ، ثم أضاف قائلا : أن اللواء نجيب قد قام بمحادثات مجدية مع السفير البريطانى فى القاهرة ، وأنه لم يبد اعتراضا على ان ترسل حكومة صاحبة الجلالة مكتوبا للحاكم العام بموافقتها على مسودة الدستور بعد ان تدخل عليها تعديلات خاصة . ثم قال : ان الحكومة المصرية ستقوم بلاشك بتعديلات على الدستور بعد مناقشتها مع سفير

بريطانيا فى مصر ، وانه لايعرف حتى الآن شيئا عن تلك التعديلات ، ولكنه يسره ان تناقش تلك التعديلات مع الحكومة المصرية .

قال السيد بأنه يعتقد أن أى اقتراحات مصرية للتعديل ستكون مقبولة للسودانيين اذا جاءت فى مصلحة السودان .

قال وزير الخارجية ان حكومة صاحبة الجلالة تنوى التصديق على قانون الدستور قريبا ، ثم أضاف بأن مثل هذا الاجراء سيساعد السيد في القاهرة ، ثم قرأ وزير الخارجية تعديلا ترى حكومة صاحبة الجلالة أن تطلب من الحاكم العام أن يضمنه مسوده الدستور ، وينص التعديل على ما يأتى : -

"يجب ان يفهم بأنه لاشيء في الدستور المقترح يؤثر على مسئولية الحاكم العام القانونية لحكومتى بريطانيا ومصر ." وهنا أبدى عبد الرحمن على طه تخوفه من أن هذا التعديل لايفهم منه الا اعادة الحكم الثنائى الذى وصفه السيد بأنه وضع شاذ ثم تعرض لذكر العروض السخية التى قدمتها حكومة الهلالى باشا لوفد السيد عبد الرحمن فى الاسكندرية ، واشترط فيها أن يقبل الوفد التاج المصرى المؤقت على السودان .

أجاب وزير الخارجية قائلا : ان تعديلنا ما هو فى الواقع الا تغطية لوجه الحكم الثنائى لانه لايضيف جديدا لسلطات الحاكم العام ، كما أن هناك فراغا لابد من ملئه قبل تقرير المصير وعلى هذا وجب أن يكون الحاكم العام مسئولا لجهة ما .

أجاب السيد بأنه فهم ذلك ، وأبدى أمله بأن تتمكن حكومة صاحبة الجلالة من اجلاء موقف السودان الغامض ، وذلك بتحديد تاريخ لتقرير المصير ، وأضاف بانه يجب الايتاخر ذلك عن آخر سنة ١٩٥٣ م .

فرد وزير الخارجية بأنه يعتبر هذا الامر من اختصاص البرلمان السودانى . فاذا ما رأى البرلمان السودانى أن يتم تقريره قبل نهاية سنة ١٩٥٣ فانه - أى وزير الخارجية - لايمانع فى ذلك . قال السيد ان واحد من الاسباب الهامة التى تجعله يلح فى تحديد تاريخ لتقرير المصير هو أن يتمكن السودان من تحديد علاقاته بدولتى الحكم الثنائى ثم قال وزير الخارجية انه لايتوقع أن تحدث صعوبات فى هذا الصدد بين بريطانيا والحكومة السودانية المقبلة ، و أضاف بأن الصعوبات التى كانت محتملة الوقوع هى من جانب مصر ، ولكن حتى

من جانب مصر فان هذه الصعوبات أقل كثيرا مما كانت عليه فى ستة الاشهر الماضية .

وردا على سؤال وجهة السيد ، أجاب وزير الخارجية بانه ليس من رأيه أن تعين لجنة دولية لتتولى الحكم فى السودان اثناء فترة الانتقال التى تسبق تقرير المصير ، ثم أضاف قائلا : اننا على كل حال فكرنا في لجنة صغيرة لتراقب الانتخابات . وقد تتألف هذه اللجنة من ثلاثة اعضاء سودانيين ، وعضو بريطاني ، وعضو مصرى ، وعضو محايد قد يكون أوربيا أو باكستانيا . ثم استطرد يقول : يجب علينا جميعا ان نحاول الاتفاق على أختيار الأعضاء لان حكومة صاحبة الجلالة لاترغب فى فرض أى أحد على السودانيين ليشرف على انتخاباتهم ، وسيكون الاعضاء السودانيون مماثلين فى العدد لبقية الاعضاء الاخرين وبذلك يتاكد السودانيون من ان آراهم تعطى الاعتبار اللازم .

أبدى السيد موافقته على هذا الاتجاه ، كما أبدى تخوفه من أن الاتفاق مع مصر يعوقه أمران : -

الاول - الضغط الامريكى

الثانى - الدعاية المصرية .

فقال وزير الخارجية : ان الامريكان لم يفهموا فى وقت من الاوقات السبب الذى يجعل السودانيين يرفضون قبول التاج المصرى الرمزى ، ولكنه تحدث اليهم صراحة فى هذا الموضوع ، ويعتقد أنهم الآن أحسن فهما للموقف "٦١" .

أشار السيد الى ان السودانيين اذا قبلوا التاج الرمزى المؤقت ، فان مصر ستدعيه تاجا مستديما .

وافق وزير الخارجية على هذا ، وأضاف بأن قبول التاج المصرى يعطى مصر فى السودان فرصة غير عادلة ، ومن أجل ذلك رفض الموافقة عليه .

وفى النهاية قال وزير الخارجية بأنه يأمل أن يبحث السيد كل هذه المسائل مع السفير فى القاهرة . ويعتقد ان اللواء نجيب لا يمانع فى ذلك ، ثم أضاف بان اللواء نجيب ولو أنه لم يوافق الا انه أى نجيب - قد أحيط علما بها ، ولم يبد اعتراضا على مخابرة الحاكم

العام عنها .

ثم ختم وزير الخارجية حديثه بأن أعرب عن شكره للسيد على زيارته له ، وكيف أنه أولاه شرفا عظيما بمقابلته مرة ثانية .

أجاب السيد بأنه مغتبط بالزيارة .

نتائج المحادثة :-

١ - التصديق بدستور الحكم الذاتى .

٢ - الوعد بإعادة النظر فى قانون الانتخابات ليشمل الانتخابات المباشر أكبر عدد ممكن من دوائر المديريات الشمالية .

٣ - تعيين لجنة دولية وسودانية لمراقبة الانتخابات .

٤ - تقرير المصير فى أى وقت يشاؤه البرلمان السودانى .

(٤) مقابلة مستر تشيرشل

في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٢

السيد – انى مسرور لهذه الفرصة التى أتحتموها لى لمقابلتكم ، وقد تقابلنا قبل الآن فى سنة ١٩٤٦ حيث استأذنتكم فى تعريب كتابكم "حرب النهر"٦٢" ذلك الكتاب الذى كان عادلا رغم الظرف العدائى الذى كتب فيه . واننا الآن نجلس كصديقين .

تشيرشل – كانت الحرب بيننا حربا شريفة ، ويسرنى أن يكون السودان الآن سائرا نحو التقدم المطرد . وأنى سأهديكم نسخة من كتاب حرب النهر ، وأرجو عندما يتم تعريبه أن تهدونى نسخة ممهورة بامضائكم ، كما سأفعل أنا أيضا .

السيد – انى أنتهز هذه الفرصة لاعبر لكم عن شكرنا للامة البريطانية ، وللحكومة البريطانية فى شخص المستر تشيرشل لكل ما أبدته نحو السودان من تصريحات ، وما وقفته من مواقف تحفظ بها حقوق السودان .

تشيرشل – ان حكومتى سوف تقف بجانب وعودها للسودانيين . وانى أويد كل ما قاله مستر ايدن ، وسوف لا تنال مصر الا لقبا اسميا .

السيد – اننا لا نقر أى لقب ، ونعتبر أى اجراء كهذا فيه اخلال بوعدكم ، وفى حق السودانيين بتقرير مصيرهم بمحض اختيارهم وحريتهم ، ومادمنا نطالب بتقرير المصير فى سنة ١٩٥٣ فما هى قيمة الالقاب والوقت قد حان ليقول السودانيون كلمتهم فى مصير بلادهم ؟

ان المصريين عرضوا علينا فى محادثات الاسكندرية مع حكومة الهلالى باشا عرضا كهذا ولكنا رفضناه وفشلت المفاوضات .

تشيرشل – انى لم أطلع بعد على تفاصيل ونتائج محادثاتكم ، الا انى مقتنع بوجاهة هذا الاعتراض .

السيد – هل يعنى مستر تشيرشل بهذا اللقب ما عرضه علينا مستر ايدن واسماه تغطية وجه الحكم الثنائى ، وذلك يجعل الحاكم العام مسئولا لدولتى الحكم الثنائى ، فان

كان ذلك ما يعنيه اللقب المشار اليه ، فانه أمر مؤقت ولا نمانع فيه .

تشيرشل - قد يكون كذلك . وانى كما قلت لم أطلع بعد على التفاصيل ، وسأتحرى من مستر ايدن .

السيد - أشكركم ، ووداعا .

تشيرشل - وداعا .



السيد عبدالرحمن و المستر تشيرشل

(٥) السفر من انجلترا الى مصر

بعد أن فرغ السيد الامام من محادثاته فى انجلترا ، استقل الطائرة الى مصر .

وكان فى مصر قبل وصول الامام اليها السادة محمد احمد محجوب واحمد يوسف هاشم ومحمد صالح الشنقيطى الذين قاموا بمجهود كبير لوضع أسس عامة للمفاوضات .

وبعد وصولنا القاهرة مباشرة اجتمعنا سودانيين ومصريين اجتماعا غير رسمى لبحث تلك الأسس ، ثم قر الرأى على انها نواة صالحة للمحادثات الرسمية .

عقد الاجتماع الاول الرسمى ، وكان بين الاعضاء المصريين السنهورى باشا "٦٣" الذى ثار ثورة عنيفة وهدد بالانسحاب من الجلسة لانه لا يوافق على ان يمنح الحكم الذاتى الكامل فوراً للسودانيين .

استمرت الجلسة فى حالة توتر ، وظهرت للاعضاء السودانيين بوادر الفشل فى المحادثات ، فاستقر رأيهم على أن يرسلوا كتابا رسميا للواء نجيب يوضحون فيه استياءهم الشديد لاتجاهات السنهورى باشا وخطرها - ان استمرت على المفاوضات التى بدىء فيها .

وفيما يلى نص الخطاب :


أحمد يوسف هاشم


محمد صالح الشنقيطى

(٦) خطاب الوفد السودانى للرئيس نجيب
الجمعة ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٢

فندق سمير اميس

حضرة اللواء محمد نجيب

رئيس الحكومة المصرية – المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

أتقدم لسيادتكم بالمذكرة التالية لأوضح فيها ما تملكنا من شعور الاسف العميق بعد اجتماعنا الاول الذى عقد بديوان الرئاسة فى الساعة السادسة من مساء الاربعاء ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٢ .

١ – اتصل بنا فور قدومنا أخوان كريمان "٦٤" استطاعا بصدق اخلاصهما أن يعبرا عن وجهة نظركم أصدق تعبير ، وأن يصورا نوايا حكومتكم الرشيدة أجمل تصوير ، فاتحدت القلوب ، وتجاوبت النفوس فى جلسة واحدة ، وزال عنها الى الأبد ما كان عالقا بها من صدأ الماضى البغيض .

٢ – ثم أعقب ذلك الاتصال اجتماعات أخرى غير رسمية ، كشفت الموقف على حقيقته وسجلت فى القلوب دستورا أبلغ أثرا وابقى نفعا من أى دستور تخطه الأيدى على القرطاس .

٣ – وفى احدى جلساتنا غير الرسمية عرضت علينا نقط قبلناها أساسا للبحث والمداولة ، وفيما يلى نصها :–

(أ) الهدف :

تقرير السودانيين مصيرهم فى حرية تامة ، اما باعلان استقلال السودان بحدوده الجغرافية الحالية عن كل من مصر وبريطانيا أو أية دولة أخرى ، أو الارتباط مع مصر ، على أن يسبق ذلك قيام الحكم الذاتى الكامل فى السودان فورا .



عبدالرازق السنهورى

(ب) اشتراطات :

(١) تعديل دستور الحكم الذاتى المقترح بما يحقق سيطرة السودانيين انفسهم على الحكم الذاتى الكامل فورا .

(٢) اعتبار فترة الحكم الذاتى تصفية للادارة الثنائية وليس امتدادا لها .

(٣) زوال النفوذ الاجنبى من البلاد وذلك عن طريق سودنة الادارة الحكومية فى السودان.

(ج) الوسائل :

بحث الوسائل العلمية التى تؤدى الى تحقيق ما هو مذكور أعلاه .

٤ – وبعد الفراغ من تلك المباحثات التمهيدية الموفقة عقد الاجتماع الاول فحضرنا اليه ونحن أشد ما نكون تفاؤلا وبتحقيق الامل الجديد فى عهد "لا يريد فتحا ولا استعمارا ، وانما يبسط يده بالصداقة والتعاون لكل من يريد صداقة الاحرار للاحرار لا تبعية العبيد للاسياد" .

٥ – وعلى هذه الأسس السليمة ابتدأت اولى جلساتنا فى جو ودى جميل هيأته الاتصالات السابقة ، وزاد فى تهيئته تعقيب رئيس الحكومة على كلمة رئيس الوفد السودانى ، ولكن شاءت الظروف على غير ارادتكم الا يدوم صفاء الجلسة طويلا ، وذلك عندما ثار احد الاعضاء المصريين ثورة نفسية جامحة أوشكت أن تخلق أزمة تضع حدا أخيرا لاجتماعاتنا لولا حرصنا وحرصكم على ان نصل لتفاهم دائم ، ولولا تلك الثقة التى تركزت فى نفوسنا ، فجعلتنا واياكم نسيطر على أعصابنا ، ونشترك فى تهدئة الخواطر واعادة الصفاء .

٦ – والذى أدهشنا حقا ، بل حز فى نفوسنا أن يفاجئنا الاخ الفاضل بتنكره لعبارة "الحكم الذاتى الكامل فورا" الواردة فى نهاية الفقرة الأولى من نقط البحث ، وأن يهدد بالانسحاب اذا كانت هذه العبارة تمثل رأى الحكومة !!

فهل كان يرى فى عبارة الحكم الذاتى الكامل فورا مطلبا غير مشروع جئنا نستجدى تحقيقه أو نتقبله هبة ومنة ؟

أو تراه قد فاته أنا أصحاب حق طبيعى أردنا أن نستعين بأخوة كرام على استخلاصه بأقرب فرصة ممكنة ؟

أو تراه قد فاته أيضا - وهو اللبق الحكيم -- اننا باستخلاص حقنا كاملا وعلى الفور انما نريد أن تستقر الاحوال السياسية فى بلادنا لنكون لمصر القوة والسند ، ولنتمكن من تنظيم علاقاتنا بها على وجه يكفل الخير والبركة للبلدين الشقيقين ؟

٧ - ان تلك الثورة النفسية الجامحة قد أفسحت المجال للريب والظنون ، وللشك فى حسن القصد من ناحية الأخ الفاضل عضو المحادثات ، ولكن هيهات أن يؤثر شيء من هذا على تلك الثقة القوية التي تبادلناها ، وعاهدنا الله على الاحتفاظ بها مادمنا ودامت الحياة ، ويكفينا نجاحا فى مهمتنا أن نرجع من مصر بهذه الثقة ، فننظم على هديها مصالحنا المشتركة .

٨ - وأخير وليس آخرا ننتهز هذه الفرصة لنعرب لكم عن خالص شكرنا على الحفاوة البالغة، وعلى كل ما لقيناه من عطف وتكريم من الشعب المصرى ومن الحكومة المصرية التي نبتهل الي الله ان يرعاها ويسدد خطاها .

المخلص

عبد الله الفاضل المهدى / عن وفد الاستقلاليين

كانت نتيجة هذا الخطاب ان اختفى السنهورى باشا "٦٥" من جميع جلسات المفاوضات.

ثم استمر الوفدان فى مبادلة الرأى الى أن تم توقيع الاتفاقية .

وفيما يلى نصها :

(٧) نص الاتفاقية التى تمت بين وفد

الاستقلاليين ومصر "٦٦"

مذكرة

تصريح من الحكومة المصرية

ان مصر التى تؤمن بالحرية ، والتى كانت تعتبر السيادة على وادى النيل فى حدوده للمصريين والسودانيين على السواء بلا تمييز ولا ايثار ، والتى تؤمن بوحدة السودان لترحب بممارسة اهالى السودان الحكم الذاتى التام ، وتصرح بأنها تحتفظ للسودانيين بحقوقهم فى السيادة على بلادهم الى يوم تقرير مصيرهم بانفسهم ، واذا ما قرروا مصيرهم فى حرية تامة تحترم قرارهم ، وان مصر لترحب على الدوام بصداقة السودان الشقيق واخوة السودانيين فى كل صورة يختارونها عند تقرير المصير ، وتعمل على التعاون معهم تعاونا قلبيا خالصا فى جميع نواحى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ولهذا فقد فقد أسفرت اجتماعات الحكومة المصرية مع وفد حزب الامة والاستقلاليين على تصريح الحكومة المصرية بأن تبقى السيادة على السودان محتفظا بها للسودانيين الى ان يقرروا مصيرهم . وتم الاتفاق على الاتى :-

١ - الهدف تقرير السودانيين مصيرهم فى حرية تامة اما باعلان استقلال السودان عن كل من مصر وبريطانيا وأى دولة أخرى أو الارتباط مع مصر على أن يسبق ذلك قيام الحكم الذاتى الكامل فى السودان فورا

٢ - رغبة فى تمكين السودانيين من التمتع بالحكم الذاتى تمهيدا لممارستهم الحق فى تقرير مصيرهم على النحو المتقدم تكون هناك فترة انتقال " فترة الحكم الذاتى " تهدف الى غرضين : -

الغرض الاول :

تمكين السودانيين من ممارسة حكم ذاتى كامل .

الغرض الثاني :

تهيئة الجو الحر المحايد الذى لابد منه لتقرير المصير .

٣ – تحقيقا للغرضين متقدمى الذكر يعدل الدستور المقترح للحكم الذاتى فى السودان طوال فترة الانتقال على الأسس الاتية : –

(أ) الحاكم العام الحالي . اذا شغر منصبه اثناء فترة الانتقال لأى سبب من الاسباب فان خلفه ترشحه بريطانيا وتعينه مصر .

(ب) لجنة مكونة من مصرى تعينه الحكومة المصرية ، وبريطاني تعينه حكومة بريطانيا وسودانيين اثنين يعينهما البرلمان السودانى المنتخب ، ومحايد باكستانى ، أو هندى تعينه دولته .

ويرجع الحاكم العام الى اللجنة المذكورة اعلاه فى مباشرة سلطاته التقديرية حسب التعديلات المقترحة .

وبما أن فترة الانتقال المذكورة اعلاه ماهى فى الواقع الاتصفية للادارة الثنائية فى السودان فان الحاكم العام يرجع الى كل من مصر وبريطانيا فى المسائل الاتية : –

(١) المسائل التى لاتدخل فى الشئون الداخلية البحتة

(٢) أي تعديل يرى البرلمان السودانى اجراءه فى الدستور .

(٣) أى قرار تتخذه اللجنة المذكورة اذا رأى الحاكم العام أن العمل به يتعارض مع القيام بمسئولياته على الايتأخر رد الحكومتين عن مدة اقصاها شهر من يوم وصول الاخطار على ان ينفذ رأيه اذا اتفقت الحكومتان على ذلك ، والا أصبح قرار اللجنة نافذا .

ثانيا – يعدل قانون الانتخابات بحيث تكون الانتخابات لمجلس النواب مباشرة فى كل السودان ما عدا المناطق الآتية : –

(١) مديرية بحر الغزال .

(٢) المديرية الاستوائية .

(٣) مديرية اعالى النيل .

ويستثنى من هذه المناطق دائرة ياى والدوائر التى تقع فيها واو وجوبا وملكال التى يمكن أن يكون فيها الانتخاب مباشرة .

وأن تكون انتخابات مجلس الشيوخ مباشرة في كل السودان عدا ما استثنى فى انتخابات مجلس النواب على ان يعين الحاكم العام خمس اعضاء مجلس الشيوخ .

ومن الضرورى أن يلاحظ انه فى حالة ترشيح أى شخص له سلطات قضائية أو تنفيذية أن يستقيل قبل اعتماد أوراق ترشيحه .

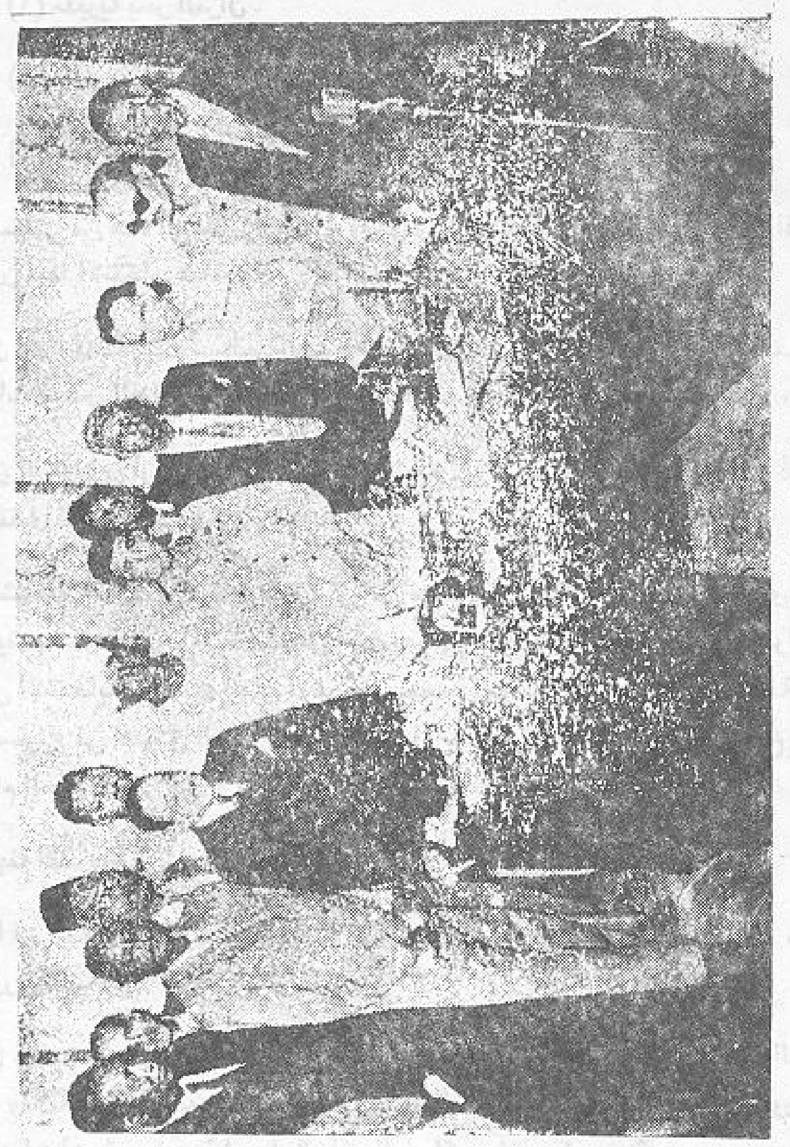
٤ – انشاء لجنة لمراقبة الانتخابات وتتكون من مصرى وبريطانى وامريكى وهندى وباكستانى تعينهم حكوماتهم ، ومن ثلاثة سودانيين يعينهم الحاكم العام . ومهمتها الاشراف العام على الانتخابات وتعيين لجان فرعية فى جميع الدوائر ونظرا الى ان المصلحة تقتضى الاسراع فى تحقيق الحكم الذاتى ينبغى أن يشرع فى الانتخابات فى تاريخ يمكن من قيام الحكم الذاتى قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ .

٥ – لجنة السودنة الخاصة

بما ان الهدف الأخير هو أن يقرر السودانيون مصيرهم فى حرية تامة ، فانه من الضرورى انشاء لجنة خاصة للسودنة تتكون من :–

(أ) عضو مصرى تعينه الحكومة المصرية وعضو بريطانى تعينه الحكومة البريطانية وثلاثة اعضاء سودانيين يعينهم الحاكم العام بناء على نصيحة رئيس الوزراء الذى عليه أن يقدم خمسة اسماء للحاكم العام لكى يختار منهم ثلاثة .

(ب) عضو أو اكثر من لجنة الخدمة العامة على الا يكون له حق التصويت .



هؤلاء ابرموا الاتفاقية ووقعوها

الاختصاصات :

(أ) تكون اختصاصات هذه اللجنة الاسراع فى سودنة الادارة والبوليس وأى وظائف أخرى حتى يتسنى للسودانيين تقرير مصيرهم فى حرية تامة .

(ب) يحق لهذه اللجنة أن تضم اليها عضوا أو أكثر من أى وزارة أو خلافها للاستعانة برأيه على الا يكون له حق التصويت .

(ج) يجب أن تنجز اللجنة المذكورة مهمتها فى مدة اقصاها ثلاث سنوات .

قرارات اللجنة :

تكون قرارات هذه اللجنة بأغلبية الاصوات وترفع هذه القرارات للحاكم العام للتصديق .

لجنة الخدمة العامة :

لقد كانت صيانة هيكل الخدمة العامة وايجاد الضمانات الكافية للابتعاد عن المؤثرات السياسية دافعا الى انشاء لجنة للخدمة العامة نص عليها فى الدستور المقترح . واننا نرى ضرورة بقائها مع حذف المادة (٨٨) واستبدالها بالمادة (١٠٠) بعد أن تحذف من هذه الأخيرة سلطة الحاكم العام الخاصة بالجنوب ، وأن تضاف على المادة (٩٠) الفقرة (ج) الجملة الآتية "مع مراعاة السلطة الممنوحة للجنة السودنة الخاصة" .

ويأمل الطرفان أن هذه المسائل التى تم التفاهم عليها ستتقدم بها الحكومة المصرية بتعديلات منها للدستور المقترح للحكم الذاتى فى السودان ، وذلك فى تاريخ قبل ١٩٥٢/١١/٨ تمهيدا لقيام الحكم الذاتى الكامل فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ .

رئاسة مجلس الوزراء

١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٢

الامضاءات

الجانب المصرى :

الرئيس اللواء محمد نجيب

الرئيس السابق على ماهر

الصاغ صلاح سالم

قائد الجناح حسين صبرى ذو الفقار

الجانب السودانى :

عبد الله الفاضل المهدى

محمد صالح الشنقيطى

محمد احمد محجوب

احمد يوسف هاشم

عبد السلام الخليفة

داود الخليفة

بابو نمر

ايوبية عبد الماجد

زيادة أرباب

يعقوب عثمان

عبد الرحمن عابدون

ميرغنى زاكى الدين

عبد الرحمن على طه

(٨) اتفاقية الجنتلمان

مذكرة

١ - مياه النيل :

(أ) ستسرع مصر فى تنفيذ مشروعات النيل المختلفة المقترحة ، لتوفير الماء اللازم للتوسع الزراعى الضرورى فى كل من مصر والسودان .

(ب) تمت الموافقة من جانب الحكومة المصرية على ان يكون للسودان نصيب عادل فى مشروعات اعالى النيل والشلال الرابع وفى أى مشروعات أخرى قد تقام على النيل .

(ج) تكاليف الخزانات الجديدة : ستراعى مصر فى تقدير ما يدفعه السودان من المال الا يكون بنسبة حصته من الماء الجديد وذلك لمراعاة انتفاع مصر فى الماضى من مياه النيل بمشروعات تكلفت تكاليف اقل نسبيا بالنسبة لتكاليف المشروعات الجديدة .

(د) أما من ناحيتنا (السودان) فنتعهد باحترام الحقوق المكتسبة بمقتضى اتفاقية مياه النيل المبرمة بين انجلترا ومصر سنة ١٩٢٩ رغم ان السودان لم يكن طرفا فى هذه الاتفاقية.

٢ - برنامج النقطة الرابعة :

ستعمل مصر كل ما فى وسعها لكى تحصل للسودان على نصيب من المعاونة التى تدخل فى نطاق برنامج النقطة الرابعة للحكومة الامريكية لأن السودان لم يحصل حتى الآن دونا عن كافة الدول المتخلفة اقتصاديا ومنها مصر على أى نصيب من هذه المعاونة ويرجع ذلك الى الوضع الشاذ الموجود عليه السودان من الناحية السياسية فلا هو دولة مستقلة أو مستعمرة أو تحت الوصايا الخ .

٣ - التمثيل فى المؤتمرات العالمية :

لم يتمكن السودان فى الماضى من حق التمثيل فى المؤتمرات الخاصة العالمية التى تبحث فى كافة الشئون الغير سياسية كالصحة والثقافة التعليم والزراعة الخ . وقد فوت هذا الوضع على السودان الكثير من الفوائد المرجوة فيتحتم الآن وقد دخل السودان فى دور الحكم الذاتى ان يكون له حق التمثيل فى هذه المؤتمرات البعيدة عن الشئون السياسية



صلاح سالم



ذو الفقار

خاصة وقد سلمت الحكومة المصرية والبريطانية بحق تقرير المصير فى أسرع وقت ممكن وقد يترتب على ذلك الاستقلال الكامل فوجب أن يؤهل السودان للتعاون الخارجى وحتى اذا ما حدث ارتباط مع مصر نتيجة تقرير المصير فسيكون للسودان نصيب عادل فى التمثيل الخارجى والتعاون الدولى .

٤ - الاموال المصرية فى السودان :

(أ) الأموال التى تريد أن تنفقها مصر فى السودان رغبة منها فى معاونة شقيقها السودان فى النواحى المختلفة كالثقافة والصحة الخ تعهدت مصر ان تكون هذه المعاونة عن طريق الحكومة السودانية فهى صاحبة الحق الأول فى الاشراف على هذه النواحى لتنفق فى الطريق القويم ولصالح السودانيين أجمعين دون النظر الى طائفة دون أخرى أو حزب دون حزب .

(ب) تعهدت مصر الا تسمح بانفاق أى اموال لمعاونة هيئات سياسية فى السودان للابقاء على وحدة السودانيين فى المراحل القادمة التى تتطلب جمع الكلمة لتقرير مصير هذه الأمة . كما ان مصر الآن قد آلت على نفسها ان تتكلم بلسان السودانيين على كافة نزعاتهم وان تكون بمثابة الأخ الشقيق للسودان بأكمله وان تتعهد بالذود دائما وابدا عن رغبات ومصالح هذا الشعب الشقيق .

(ج) المعاونة المادية التى تنفقها مصر فى الأزمات التى تحل بالسودان أو أى معاونة اقتصادية أخرى تتعهد مصر ان يتم الصرف فى هذه المعاونات اما بواسطة الحكومة السودنية مباشرة أو تحت اشرافها حتى تكون الفائدة للسودانيين أجمعين دون النظر الى طائفة دون الاخرى .

٥ - المحافظة على روح التآلف والتعاون

بين مصر والسودان فى العهد الجديد :

(أ) يتعهد الطرفان بالا يأخذا بأى شائعة قد يقصد بها البعض افساد جو العلاقات الودية بين المصريين والسودانيين وان يصير الاتصال السريع لايقاف هذه الحملات المغرضة.

(ب) يراعى المصريون والسودانيون ان تمتنع صحفهم عن نشر أى شىء يسىء الى روح التعاون والاخاء وعدم الخوض فى أى موضوع حساس قد يشجع أعداء التعاون لاتخاذه مادة دسمة لاعادة الفرقة بين الفريقين ولن يستفيد من هذه الفرقة الا المستعمر (مثلا موضوع تقديم اوراق الاعتماد باسم ملك مصر والسودان) وان يستتر هذا الموضوع الى ان يقرر السودان مصيره وطالما ان مصر علقت موضوع السيادة على السودان للسودانيين الى ان يقرروا مصيرهم .

عبد الرحمن على طه　　　　　　صاغ أ. ح

صلاح سالم

حسين ذو الفقار صبرى - بكباشى

(٩) سيادة السودان لاهله

خطاب الامام الذى القاه فى جمع كبير من المستقبلين بعد عودته من مصر

مواطني الكرام :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وبعد :

لقد عدت ومن صحبنى الى انكلترا ومصر سالمين بحمد الله ، ويسرنى أن أراكم جميعا بخير . ولا شك ان هذه الجموع الكبيرة التى حضرت مشكورة من جميع جهات السودان تريد ان تعرف النتائج التى أسفرت عنها رحلتنا الى الخارج .

وأول ما أقوله لكم فى هذا الشأن هو ان سيادة بلادكم قد ردت اليكم ، واصبحت الكلمة النهائية فى تقرير مصيركم لكم وحدكم .

وانى أحمد الله سبحانه وتعالى الذى وجهكم للعمل الصالح فى خدمة وطنكم حتى حققتم له سيادته بتضافركم وتعاونكم على الخير فى جميع الظروف والمناسبات .

ورجائى لجميع أبنائى السودانيين أن ينبذوا ما بينهم من خلافات وخصومات شخصية كانت أو حزبية ، لأن كل شىء يهون فى سبيل تحرير الوطن ، وان تتذكروا على الدوام بان الاستقلال لا يكون الا مرة وانه اذا افلت من بين أيديكم فلن يعود الا بجهود مرة .

وختاما أكرر قولى :

"لا شيع ولا طوائف ولا أحزاب ، ديننا الاسلام ووطننا السودان"

وفقنا الله جميعا وهدانا سواء السبيل .

(١٠) كلمة الامام لمحرر المصور

١٩٥٢/١١/٢٦

يسرنى أن انتهز هذه الفرصة المؤاتية،فأعبر عن خالص تقديرى واعجابى بالشعب المصرى فى عهده الجديد وبحكومة مصر الفتية الرشيدة الناهضة ، وما حققته من خير ورفاهية وحرية للمواطن المصرى .

وانى لأسجل للرئيس اللواء محمد نجيب وأصحابه من ضباط الجيش البواسل ومن خلفهم شعب مصر الكريم عظيم شكرى وامتنانى للحفاوة البالغة التى قوبلنا بها خلال اقامتنا فى القاهرة ، وللروح الودية المخلصة الطيبة التى كانت تغمر جو المفاوضات بينهم وبين الوفد السودانى الاستقلالى حتى أسفرت عن اتفاقيتنا التى باركتها مصر وأيدها السودانيون تأييدا كاملا .

وانى لآمل أن يوفق السودانيون الى تنفيذ كل ما جاء فى تلك الاتفاقية فتقوم فى السودان فى هذا العام حكومة ذاتية كاملة يختارها الشعب بمحض حريته ، ويتحقق تقرير المصير لبلادنا فى جو تكفل فيه الحريات للجميع .

وانى لأرى فى الافق القريب مصر والسودان بلدين مستقلين ، متعاونين فى السراء والضراء - يتمسك ابناؤهما بأهداب الدين الحنيف ومكارم الاخلاق ، وترفرف فى سمائهما أعلام الحرية والكرامة وتزدهر فيهما الزراعة والصناعة والتجارة ، ويرتفع مستوى المواطن فيهما الى أرقى مستوى وصلته الشعوب من حيث التعليم والصحة والتقاليد الحسنة ، والبعد عن الرذائل .

حقق الله الآمال ...

عبد الرحمن المهدى

١ - نص الوثيقة التاريخية التى

اتفقت عليها الاحزاب فى

١٠ يناير ١٩٥٣

أجتمع ممثلو الأحزاب السودانية وهى حزب الامة والحزب الجمهورى الاشتراكى والحزب الوطنى الاتحادى وحزب الوطن والصاغ صلاح سالم الذى عرض عليهم نقط الخلاف التى ظهرت خلال المباحثات الدائرة بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، واتفقت كلمتهم جميعا علي الحلول الآتية كحل نهائى لا يمكن الرجوع عنه .

أولا - موضوع الجنوب :

يوافق الجميع على الاقتراح المصرى الآتى ، وتكون الفقرة (ج) تحت البند (٦) من المذكرة المصرية كالآتى :-

(٦) أى قرار تتخذه اللجنة ويرى الحاكم العام أنه يتعارض مع مسئولياته أو أى تشريع اقره البرلمان السودانى ويرى الحاكم العام أنه لا يتفق ومبدأ ضمان العدالة والمساواة فى معاملة كل سكان المديريات المختلفة فى السودان ، على أنه يجب فى كلتا الحالتين ان يصل رد الحكومتين فى خلال شهر من الاخطار الرسمى ، ويكون قرار اللجنة أو التشريع الذى أقره البرلمان نافذا الا اذا اتفقت الحكومتان على خلاف ذلك .

ثانيا - لجنة الحاكم العام :

(أ) تقوم فورا عقب اعلان الدستور وقبل اجراء الانتخابات .

(ب) طريقة تعيينها كما جاء فى المذكرة المصرية للحكومة البريطانية .

(ج) تحل هذه اللجنة مجتمعة محل الحاكم العام وقت غيابه برئاسة العضو المحايد الهندى أو الباكستانى .



اسماعيل الازهرى



محمد نور الدين



درديري محمد عثمان



يحيى عبدالقادر

ثالثا - السودنة :

(أ) يضاف الى الفقرة ١٢ من المذكرة المصرية ما يلى :-

(وعندما يقرر البرلمان السودانى وقت تقرير المصير فى خلال المدة التى أقصاها ثلاث سنوات يلزم استبدال ما تبقى من موظفين بريطانيين أو مصريين) - (المنصوص عنهم فى المادة ١٠ من المذكرة المصرية) بعناصر اخرى محايدة تقررها الحكومة السودانية ، وهذا فى حالة عدم توافر العناصر السودانية الكافية .

(ب) يحذف من الفقرة ١٢ جملة (موافقة الحكومتين القائمتين على التصفية) .

(ج) يشطب من الفقرة ١٣ من المذكرة الجملة (عند تصديق الحكومتين القائمتين بالتصفية على تاريخ انتهاء فترة الانتقال) .

رابعا - الانتخابات :

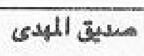
تكون الانتخابات مباشرة فى كل السودان ، ما كان ذلك ممكنا وعمليا ، ويقرر هذا لجنة الانتخابات التى ستشرف على اجرائها كما ورد فى المذكرة المصرية .

خامسا - جلاء الجنود الاجنبية :

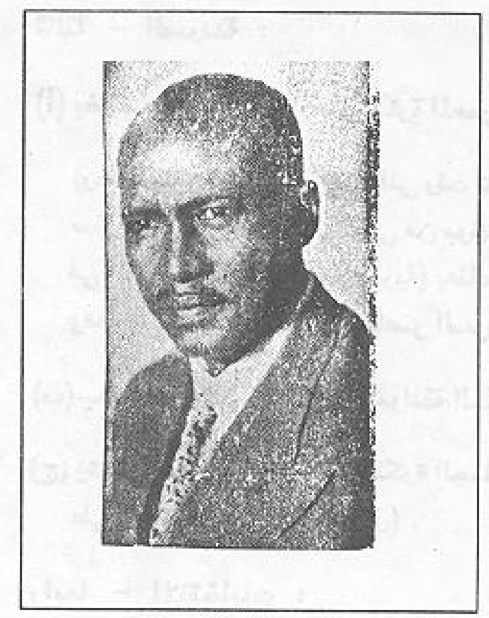
(أ) يتم سحب القوات العسكرية البريطانية والمصرية من السودان قبل اجراء انتخابات الجمعية التأسيسية التى ستقرر مصير السودان كما جاء فى المذكرة المصرية .

(ب) عندما يتم سحب القوات العسكرية البريطانية والمصرية يوكل أمر الأمن فى البلاد الى القوات المسلحة السودانية وحدها ، وتكون أوامرها العليا وقيادتها وولاؤها للبرلمان السودانى والحكومة السودانية القائمة وتمتد من يوم اتمام الجلاء حتى انتهاء تقرير المصير ، ولا يكون للحاكم العام أى سلطان عليها خلال هذه الفترة .

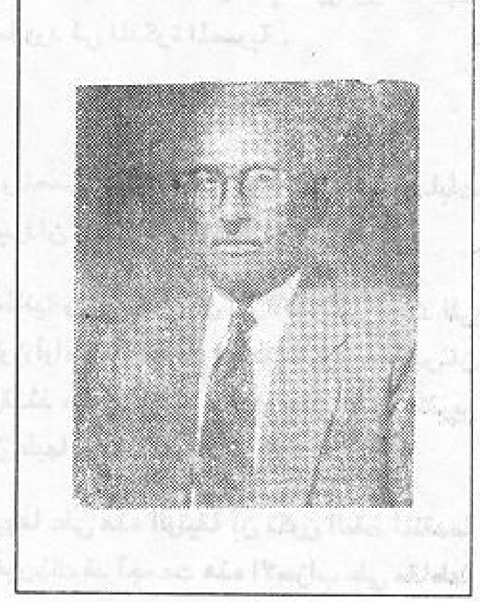
قد اتفقت الاحزاب السودانية الموقع مندوبوها على هذه الوثيقة أن تكون النقط المتقدمة اساسا للدستور السودانى للحكم الذاتى ، وبغير ذلك قد أجمعت هذه الاحزاب على مقاطعة الانتخابات التى تجرى فى ظل أى دستور غير هذا ، كما أجمعت على أن تجتمع لتنظيم



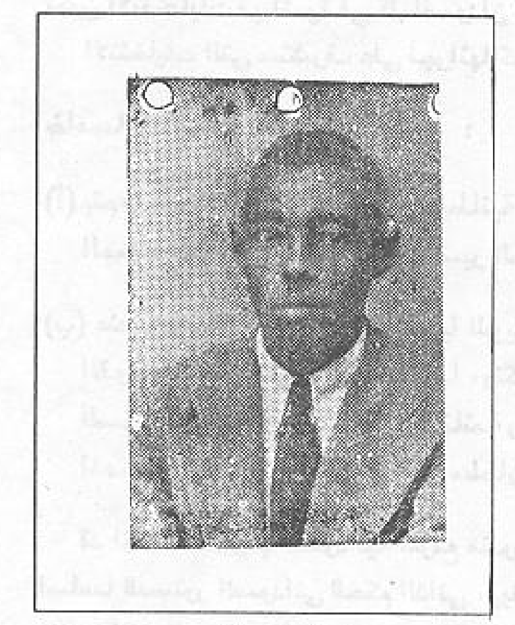
صديق المهدى



عبدالله خليل



زين العابدين صالح



درديرى نقد

وسائل المقاطعة وتنفيذها اذا ما حدث ذلك والله ولى التوفيق .

الخرطوم في ١٠ يناير سنة ١٩٥٣

عن حزب الامة :

صديق عبد الرحمن المهدى

رئيس حزب الامة

عبد الله خليل

سكرتير عام حزب الامة

عبد الرحمن على طه

وزير المعارف السودانية وعضو حزب الامة

عن الحزب الوطنى الاتحادى

اسماعيل الازهرى

رئيس الحزب

الدرديرى محمد عثمان

عضو اللجنة التنفيذية

محمد نور الدين

وكيل الحزب

عن الحزب الجمهورى الاشتراكى

زين العابدين صالح

العضو المؤسس للحزب

الدرديرى نقد

العضو المؤسس للحزب

عن حزب الوطن :

صالح عبد القادر

سكرتير عام الحزب

صاغ صلاح سالم

شاهد

٢ - خطاب الامام لمستر ايدن

يعلم القارىء أن صعوبات خاصة اعترضت سبيل المفاوضات بين انجلترا ومصر لعقد اتفاقية السودان ، وأهم هذه الصعوبات "سلطات الحاكم العام فى الجنوب" .

ارسل مستر ايدن "٦٧" رسالة شفوية عن طريق الحاكم العام للسيد عبد الرحمن المهدى يرجوه فيها أن يستعمل نفوذه الخاص للابقاء على هذه السلطات .

رد السيد على مستر ايدن بخطاب سياسى بارع "٦٨" - هذا نصه :-

عزيزى المستر ايدن :

يسرنى أن أنتهز هذه الفرصة لاشكركم كتابة على جميل ترحيبكم بى عند زيارتى لبريطانيا فى اكتوبر الماضى ، وأود أن أوكد لكم أننى أحتفظ بأجمل الذكريات لتلك المقابلة الطويلة التى تمت بمكتبكم عندما جلسنا لنبحث مستقبل السودان السياسى فى جو ملىء بالود والاخلاص والثقة المتبادلة ، ولاعبر لكم عن أمانى بلادى فى الحرية والاستقلال - تلك الأمانى التى ما فتئت أعمل لتحقيقها بكل الوسائل المشروعة .

اننى أقدر كل التقدير ما أدليتم به فى تصريحكم عن قيام الحكم الذاتى فى السودان ، وعن حق السودانيين فى تقرير مصير بلادهم - والآن وقد أجمع السودانيين فى أحزابهم وطوائفهم على كلمة سواء ، واتفق الجميع على سياسة موحدة ، فان أملى أن تقر بريطانيا هذا الاتفاق وتؤيده ليقوم البرلمان السودانى فى الحال فتؤكد بريطانيا بذلك حسن نواياها للسودانيين كما فعلت فى الماضى بالعمل المنتج المحمود ومتى ما وصل السودان الى استقلاله الكامل فانى لا أشك فى ان الحكومة السودانية ستشرع على الفور فى تنظيم علاقات المستقبل التى تربط بينها وبين الحكومات الديمقراطية الاخرى . وفى مقدمتها بريطانيا . وعلى هذا فانى أكرر أملى فى أن تتفق حكومة صاحبة الجلالة والحكومة المصرية على ما أتفقت عليه الاحزاب السودانية حتى يستطيع السودان أن يمضى قدما فى تحقيق أمانيه القومية ، فيحتل مكانه بين الدول الحرة التى تعمل بالطرق الديمقراطية لخير البشرية واسعادها .

٢٨ يناير سنة ١٩٥٣

عبد الرحمن المهدى

٣ - تعليق جريدة الديلى تلغراف على رد

الامام المهدى يرفض مشروع ايدن

مشكلة الضمانات للجنوب

قد تسلم سيادة السير عبد الرحمن المهدى الزعيم الدينى السودانى وراعى الحركة الاستقلالية بالسودان رسالة من المستر ايدن بواسطة حاكم السودان العام السير روبرت هاو .

وقد تضمنت الرسالة طلب المستر ايدن لسيادته باستعمال نفوذه فى حل مشكلة السودان الجنوبى ، وقد ذكر مستر ايدن بأن هذه هى المشكلة الوحيدة التى تعترض سير المفاوضات الانجليزية المصرية وكان رد سيادته للسير روبرت هاو ان رسالة المستر ايدن قد وصلته بعد الاتفاقية المصرية السودانية التى باركها سيادته ، وانه ليس من الممكن الانسحاب عنها .

التغيير فى موقف المهدى

قد أرسل المستر ايدن برسالة لسيادة المهدى فى منتصف شهر ديسمبر المنصرم مستوضحا فيها رأى سيادته بخصوص ضمانات جنوب السودان التى أيدتها الجمعية التشريعية سابقا - وقد أبدى اللواء نجيب فى ذلك الحين عدم اعتراض لهذه الضمانات . وقد كان رد سيادته بأنه لا يستطيع التراجع عن الاتفاقية التى أبرمها حزب الامة مع مصر فيما يختص بسلطات الحاكم هذه .

أراد المستر ايدن أن يتعرف الى رأى السيد فى هذا الموقف ولكن الظاهر أن سيادته يؤيد الاتفاق الذى وصل اليه مع مصر" .

٤ – برقيات ورسائل للامام بعد ابرام الاتفاقية

من الامام للمستر ايدن

أشكركم للروح الكريمة التى عالجتم بها قضية السودان فى مفاوضات القاهرة الأخيرة التى أسفرت عن منح السودان الحكم الذاتى وحق تقرير المصير – مع أخلص تحياتى وأطيب تمنياتى .

١٦ فبراير سنة ١٩٥٣

عبد الرحمن المهدى

بين الامام واللواء نجيب

الرئيس اللواء محمد نجيب رئيس الحكومة المصرية

القاهرة

كان للجهود الكريمة التى بذلتموها لحل قضية السودان ووصلتم بها الى الاتفاقية الأخيرة التى تعطى السودان الحكم الذاتى وحق تقرير المصير اثر عظيم فى نفسى ، وانى اذ أشكركم على هذا الجهد الموفق أتمنى لكم وللشعب المصرى كل خير ورفاهية ومجد .

١٦ فبراير سنة ١٩٥٣

عبد الرحمن المهدى



السيد عبدالرحمن المهدى واللواء نجيب

من السير جيمس روبرتسون

الى الامام عبد الرحمن المهدى

الى السيد السير عبد الرحمن المهدى

بعد التحية .

طلب الى وزير خارجية صاحبة الجلالة البريطانية المستر انتونى ايدن أن أشكرك على خطابك المؤرخ ٢٨ يناير سنة ١٩٥٣ . ويظن المستر ايدن أنك لا تنتظر ردا على هذا الخطاب اذ أنه خاص فى الأصل ببيانه بتاريخ أكتوبر سنة ١٩٥٢ ، ورسالته الشفوية التى أرسلت بواسطة معالى الحاكم العام فى ديسمبر المنصرم . ويرى المستر ايدن أيضا أن اتفاقية السودان المبرمة فى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ هى فى ذاتها رد على الآراء التى أعربتم عنها فى كتابكم .

وقد طلب الى المستر ايدن أيضا أن أعرب لكم عن امتنانه لرسالتكم القيمة جدا التى ضمنتموها برقيتكم الاخيرة ، وأن أشكركم لتقديركم لمجهودات حكومة صاحبة الجلالة البريطانية لضمان الحكم الذاتى ، وتقرير المصير .

مع تمنياتى الطيبة . . .

المخلص

(الامضاء) ج.و. روبرتسون

السكرتير الادارى

٧ مارس سنة ١٩٥٣

٥ - الامام يعلن

الجمهورية الديمقراطية نظاما للحكم فى السودان

ذو الحجة سنة ١٣٧٢ الموافق ١٩٥٣/٨/٢١

أحبابى مواطنى الأعزاء :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ولكم جميعا أطيب تهانى وأصدق تمنياتى بمناسبة عيد الأضحى المبارك ، أعاده الله علينا وعليكم وعلى البلاد بالخير والحرية الكاملة وبعد :

فانه يسرنى أن أنتهز هذه الفرصة السعيدة التى يجتمع فيها ممثلو حماة الاستقلال للدراسة والتشاور فأؤكد لكم وللمواطنين أجمعين أننى منذ بلغت رشدى حصرت كل همى فى استرداد حرية السودان واستقلاله وسعادة بنيه .

وقد اقتضت الظروف التى اجتازتها قضية البلاد وتطوراتها فى الماضى أن نحتمل الكثير ونصبر على الكثير قبل أن نبدى رأينا فى نوع الحكم الصالح للبلاد ، ولكنى كنت واثقا من أن النتيجة فى النهاية لن تصدر الا عن رغبة السودانيين .

والآن وبعد أن تدارست الأمر مع قادة حزب الامة وغيرهم من أعوانى الاستقلاليين دراسة وافية ، وتبين لنا أن خير البلد وسعادة بنيه وكمال وحدتهم والتفافهم حول راية استقلال بلادهم التام يحققه النظام الجمهورى ، وحيث أن النظام الجمهورى الديمقراطى نظام أصيل فى الاسلام ديننا الديمقراطى السمح الحنيف ، فاننى أرحب بالجمهورية الديمقراطية نظاما للحكم فى السودان متى تم له استقلاله ، وأسترد سيادته كاملة .

واننى أويد قرارات حزب الامة فى هذا الشأن ، وأرجو أن يكون هذا التصريح سببا قويا لازالة التفرقة ، واجتماع كلمة السودانيين حول استقلال بلادهم ، وأبتهل الى الله العلى القدير أن يوفقنا واياكم وجميع المواطنين لما فيه صلاح العباد والبلاد ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

عبد الرحمن المهدى

٦ – جريدة التايمز تعلق على تصريح

الامام بقيام الجمهورية السودانية

"جمهورية سودانية"

تأييد المهدى لخطط حزب الامة

من مراسلنا بالخرطوم ١٩٥٣/٨/٢٣

اجتمع هنا خمسة الاف من المندوبين الذين يمثلون لجان حزب الامة الاقليمية فى شمال السودان أمس وقد تلقى هؤلاء المندوبون رسالة من السيد عبد الرحمن المهدى زعيم الانصار وراعى حزب الامة وهذه الرسالة تقول :–

بعد دراسة شديدة مع قادة حزب الامة حول موضوع الحكم فى السودان بعد نيله الاستقلال فاننا نوافق على نظام الجمهورية الديمقراطية ، واننى أويد بكل قوة قرار حزب الامة فى هذا الخصوص" .

٧ – "نص الاتفاقية المصرية البريطانية"٦٩"

اتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا بشأن الحكم الذاتى وتقرير المصير .

لما كانت الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا (المسماة فيما بعد بحكومة المملكة المتحدة) تؤمنان ايمانا ثابتا بحق الشعب السودانى فى تقرير مصيره ، وفى ممارسته له ممارسة فعلية فى الوقت المناسب وبالضمانات اللازمة ، فقد اتفقنا على ما يأتى :-

مادة ١ :

رغبة فى تمكين الشعب السودانى من ممارسة تقرير المصير فى جو حر محايد ، تبدأ فى اليوم المعين بالمادة التاسعة الواردة فيما بعد فترة انتقال يتوفر للسودانيين فيها الحكم الذاتى الكامل .

مادة ٢ :

لما كانت فترة الانتقال تمهيدا لانهاء الادارة الثنائية انهاء فعليا فانها تعتبر تصفية لهذه الادارة ، ويحتفظ ابان فترة الانتقال بسيادة السودان للسودانيين حتى يتم لهم تقرير المصير .

مادة ٣ :

يكون الحاكم العام ، ابان فترة الانتقال السلطة الدستورية العليا داخل السودان ، ويمارس سلطاته وفقا لقانون الحكم الذاتى بمعاونة لجنة خماسية تسمى لجنة الحاكم العام ، ويتضمن الملحق الأول لهذا الاتفاق بيان سلطات هذه اللجنة .

مادة ٤ :

تشكل هذه اللجنة من اثنين من السودانيين ترشحهما الحكومتان المتعاقدتان بالاتفاق بينهما ، وعضو مصرى وعضو من المملكة المتحدة وعضو باكستانى ، ترشح كلا منهم

حكومته ، على أن يتم تعين العضوين السودانيين بموافقة البرلمان السوداني عند انتخابه ، ويكون للبرلمان في حالة عدم موافقته تعيين مرشحين آخرين ، ويتم رسميا تعيين هذه اللجنة بمرسوم من الحكومة المصرية .

مادة ٥ :

لما كان الاحتفاظ بوحدة السودان بوصفه اقليما واحدا مبدأ أساسيا للسياسة المشتركة للحكومتين المتعاقدتين ، فقد اتفقتا على الا يمارس الحاكم العام السلطات المخولة له بمقتضى المادة ١٠٠ من قانون الحكم الذاتي على أية صورة تتعارض مع هذه السياسة .

مادة ٦ :

يظل الحاكم العام للسودان مسئولا مباشرة أمام الحكومتين المتعاقدتين فيما يتعلق بما يلي :-

(أ) الشئون الخارجية .

(ب) أي تغيير يطلبه البرلمان السوداني بمقتضى المادة ١٠١ (أ) من قانون الحكم الذاتي فيما يتعلق بأي جزء من هذا القانون .

ج/ أي قرار تتخذه اللجنة يرى فيه الحاكم العام تعارضاً مع مسئولياته ، وفي هذه الحالة يرفع الأمر الى الحكومتين المتعاقدتين وعلى كل من الحكومتين أن تبلغ ردها في خلال شهر واحد من تاريخ الاخطار الرسمي ، ويكون قرار اللجنة نافذا الا اذا اتفقت الحكومتان على خلاف ذلك .

مادة ٧ :

تشكل لجنة مختلطة للانتخابات من سبعة اعضاء ، ثلاثة منهم من السودانيين يعينهم الحاكم العام بموافقة لجنته ، وعضو مصري ، وعضو من المملكة المتحدة وعضو من الولايات المتحدة الامريكية وعضو هندي ، ويكون تعيين الأعضاء غير السودانيين بمعرفة حكومة كل منهم ، وتكون رئاسة اللجنة للعضو الهندي ، ويعين الحاكم العام هذه اللجنة بناء على تعليمات الحكومتين المتعاقدتين ، ويتضمن الملحق الثاني لهذا الاتفاق بيان وظائف وسلطات هذه اللجنة .

مادة ٨ :

رغبة فى تهيئة الجو الحر المحايد لتقرير المصير ، تشكل لجنة للسودنة تتألف من :

(أ) عضو مصرى وعضو من المملكة المتحدة ترشح كلا منهما حكومته ثم يعينهما الحاكم العام ، وثلاثة اعضاء سودانيين يختارون من قائمة تتضمن خمسة اعضاء يقدمها اليه رئيس وزراء السودان ، ويكون اختيار هؤلاء الاعضاء السودانيين وتعيينهم بموافقة سابقة من لجنة الحاكم العام .

(ب) عضو أو أكثر من لجنة الخدمة العامة السودانية للعمل بصفة استشارية بحتة ، دون أن يكون له حق التصويت . ويتضمن الملحق الثالث لهذا الاتفاق بيان عمل هذه اللجنة ووظائفها وسلطاتها .

مادة ٩ :

تبدأ فترة الانتقال فى اليوم المسمى "اليوم المعين" بالمادة الثانية من قانون الحكم الذاتى ومع مراعاة اتمام السودنة على الوجه المبين بالملحق الثالث لهذا الاتفاق تتعهد الحكومتان المتعاقدتان بانهاء فترة الانتقال بأسرع ما يمكن ، وينبغى على أية حال ألا تتعدى هذه الفترة ثلاثة اعوام ، وتنتهى هذه الفترة على الوجة الاتى : -

يصدر البرلمان السودانى قرار يعرب فيه عن رغبته فى اتخاذ التدابير للشروع فى تقرير المصير ، ويخطر الحاكم العام الحكومتين المتعاقدتين بهذا القرار .

مادة ١٠ :

عند اعلان الحكومتين المتعاقدتين رسميا بهذا القرار تضع الحكومة السودانية القائمة آنذاك مشروعا بقانون لانتخاب جمعية تأسيسية تقدمه الى البرلمان لاقراره ويوافق الحاكم العام على القانون بالاتفاق مع لجنته وتخضع التدابير التفصيلية لعملية تقرير المصير بما فى ذلك الضمانات التى تكفل حيدة الانتخابات وأية تدابير اخرى تهدف الى تهيئة الجو الحر المحايد لرقابة دولية ، وتقبل الحكومتان المتعاقدتان توصيات أية هيئة دولية تشكل لهذا الغرض .

مادة ١١ :

تنسحب القوات العسكرية المصرية والبريطانية من السودان فور اصدار قرار البرلمان السوداني برغبته فى الشروع فى اتخاذ التدابير لتقرير المصير ، وتتعهد الحكومتان المتعاقدتان باتمام سحب قواتهما من السودان فى مدى فترة لا تتعدى ثلاثة شهور .

ماد١٢ :

تقوم الجمعية التأسيسية باداء واجبين :-

الاول - أن تقرر مصير السودان كوحدة لاتتجزأ .

والثانى - أن تعد دستورا للسودان يتوام مع القرار الذى يتخذ فى هذا الصدد ، كما تضع قانونا لانتخاب برلمان سودانى دائم .

ويتقرر مصير السودان :-

(أ) أما بان تختار الجمعية التأسيسة ارتباط السودان بمصر على أية صورة

(ب) وامان بان تختار الجمعية التأسيسية الاستقلال التام .

مادة ١٣ :

تتعهد الحكومتان المتعاقدتان باحترام قرار الجمعية التأسيسية فيما يتعلق بمستقبل السودان ، وتقوم كل منهما باتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

مادة ١٤ :

اتفقت الحكومتان المتعاقدتان على تعديل قانون الحكم الذاتى وفقا للملحق الرابع لهذا الاتفاق .

مادة ١٥ :

تصبح أحكام هذا الاتفاق وملحقاته نافذة بمجرد التوقيع ، واقرارا بما تقدم وقع

المفوضون المرخص لهم بذلك من حكومتيهما هذا الاتفاق ووضعوا اختامهم عليه .

حرر بالقاهرة فى اليوم الثانى من شهر فبراير سنة ١٩٥٢م .

عن الحكومة المصرية

توقيع (محمد نجيب) ختم

لواء " ا . ح . "

عن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا

توقيع " رالف اسكراين ستيفنسون "ختم "

وقد حررت صورتان تودع واحدة منهما محفوظات الحكومة المصرية وتودع الاخرى محفوظات حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا .

(١) نداء الى الشعب السودانى

١٩٥٤م

٢٧ فبراير سنة ١٩٥٤م

اصدر حزب الامة النداء التالى عندما بدأ جمال وأعوانه يتنكرون للواء نجيب " ٧٠ " وبيتوا النية على عزله ، وهاجموه فى اذاعتهم .

ان حزب الامة حينما يبدى أسفه لما يجرى فى مصر الآن ، يود أن يلفت نظركم الى استجلاء العبرة مما يجتاح هذا القطر المجاور الذى ينادى بعض اخواننا بالاتحاد معه .

وانكم حينما تدركون كما أدركنا أن السعى لارتباط السوان بمصر غير المستقرة مضر بصالح وطننا ومستقبل أبنائنا ، لابد أن يدفعكم اخلاصكم لوطنكم لأن تفكروا فى تعديل الموقف السياسى بما يصون مصالح السودان فى المستقبل .

وسعيا وراء تحقيق وقوف السودانيين صفا واحدا متعاونين لتكوين دولتهم يتقدم حزب الأمة اليك ايها الشعب ممثلا فى الأحزاب والهيئات المختلفة بالاتى :

١ - ان يختصر السودانيون الطريق ، ويتفقوا على تقرير مصيرهم الآن .

٢ - وبالنسبة لما تكشف عنه الموقف فى مصر فانا نرى أن يعلن البرلمان السودانى الحالى استقلال السودان فورا واجلاء القوات الاجنبية عن أراضينا .

٣ - أن تبقى الحكومة الحالية والبرلمان الحالى قابضين على زمام الامور لحماية استقلال البلاد ، والاسراع بسودنة الادارة ، وتمكين السودانيين من السيطرة على شئون بلادهم سيطرة تامة ، وخلق الاستقرار اللازم للتقدم المطرد

٤ - يستمر البرلمان الحالى فترة أقصاها ثلاث سنوات مؤيدا الحكومة الحالية ما لم تعجز عن تحقيق الحكم الصالح الذى يصبو اليه الجميع .

أيها المواطنون :

أن حزب الامة ليأمل أن يتدارس الجميع هذه النقط ، وأن تستجيب الاحزاب والهيئات الى عقد مؤتمرات لبحث ماأشتمل عليه هذا النداء بنفس الروح المخلصة التى أملته ليحققوا الغرض السامى الذى نرمى اليه والله الهادى الى سواء السبيل .

(الامضاء)

صديق المهدى

رئيس حزب الامة

(٢) حوادث أول مارس ١٩٥٤م

قال بعض الناس فيما قالوا أن حوداث أول مارس أمر دبره حزب الامة ، وكان الناس بين مصدق ومكذب لهذه التهمة الخطيرة الى ان قال القضاء كلمته الاخيرة بتبرئة حزب الامة من مثل هذا التدبير الغاشم الذى لايمكن أن يقدم عليه سودانى عاقل . لكن بعض الصحف استغلت حالة التوتر السائد على النفوس انذاك ، واتخذت من ذلك الحادث المشئوم سلاحا للدعاية ، وقامت الصحافة المصرية والاذاعة المصرية بنصيبها المألوف فى مثل هذه الاحوال لتبعد الشعب السودانى من مطلب الاستقلال وما يحفه من خطر على الامن والارواح اذا آل الامر فى الحكومة لمن ينادون بالاستقلال ، ومعنى هذا ضمنا أنه لاحياة ولا استقرار بغير الاتحاد .

وأود هنا أن أروى القصة بايجاز والله على ما أقول شهيد :-

١ - اجتمعت الهيئة العامة لحزب الامة بدار المركز العام بام درمان للنظر فيما يجب عمله من ناحية الاستقلاليين فى مثل هذا اليوم العظيم ، يوم افتتاح أول برلمان سودانى ،

٢ - بحث المجتمعون أولا الطريقة التى يكرمون بها الضيوف الوافدين من البلدان العربية وغيرها ، ولكنهم علموا أن الحكومة اعتذرت عن قبول أية دعوة للضيوف نظرا لازدحام البرنامج الذى أعد لهم ، ونظرا لقصر اقامة الضيوف فى العاصمة ، لا تمانع الحكومة فى أن يكرمهم السيد الامام فى حفل شاى أو مأدبة عشاء

٣ - اقتنع المجتمعون بهذا ، وشرعوا يفكرون فى تنظيم حفل الاستقبال ، وحمل اللافتات باستقلال السودان ، والهتاف بحياة السودان الحر المستقل ، وقرروا أن تسير جموع الاستقلاليين من كان منهم بالعاصمة ، ومن وفدوا من الاقاليم فى تنظيمات هادئة تحمل هذه اللافتات وتنادى بتلك الهتافات ، وغرضهم من هذا أن يسمع الضيوف الاجانب صوت السودان الحر المستقل ، لئلا يخرجوا من البلاد بفكرة خاطئة حين لا يسمعون الا الهتاف بالاتحاد ، ولئلا تصدق النظرية المصرية القائلة : بأن السودانيين لوتركوا وشأنهم لمابقى سودانى واحد ينادى بالاتحاد مع مصر .

٤ - عين المجتمعون من بينهم من يقومون بمهمة جمع العصى ، وما اليها مما اعتاد سكان

الاقاليم حمله عندما يخرج الواحد منهم مسافرا الى جهة اخرى ، وذلك للابتعاد من أى اصطدام قد يقع لسبب أو آخر فى مثل هذه الجموع المزدحمة ، وفعلا جمعت أكداس من العصى والهراوات قبل البدء فى طابور السير ، وأودعت مخزنا شاهده كثيرون من المسئولين.

هذه هى القصة كما أشهدت الله عليها .

اصطف الناس فى هدوء ونظام لاستقبال اللواء نجيب ، وما ان هبطت طائرته أرض المطار فى الخرطوم الا وتغير الطريق الذى كان مفروضا أن تسير فيه عربته ، ولكن جموع الاستقلاليين عادت أدراجها لتلحق بموكبه فى سراى الحاكم العام لتسمعه صوت الاستقلال ، وهناك تدخل البوليس لصدهم ، ومضوا فى حماسهم الى غايتهم ، فصدرت الأوامر باستعمال الغاز المسيل للدموع بعد أن حصر الناس فى ميدان كتشنر بدل أن يوجهوا لام درمان .

تأمل انفجار القنابل بين وفود معظمها من الاقاليم ، وما يصحب ذلك من حماس .

لم يكن هناك بد من تلافى الحادث رغم الجهود التى بذلها كبار الاستقلاليين لتهدئة الحالة .

وربما يقول قائل : ولكن ما شأن بعض السكاكين وما اليها من الأدوات الحادة التى كان يحملها بعض المجتمعين ؟

والاجابة على هذا أنه ليس من السهل فى جمع يعد بالالوف الكثيرة أن يتيقن الانسان من أن كل فرد قد جرد مما يحمله ، لا سيما وعربات الوافدين كانت تصل الى العاصمة أثناء الحادث ، وحتى بعد انتهاء الحادث .

ويقينى أن الأمر كان ينتهى بسلام اذا لم تلجأ الحكومة فتغير فى اللحظة الاخيرة الشارع الذى تسير فيه عربة اللواء نجيب ، وحتى بعد هذا التغيير ما كان الحادث ليقع لو انها – أى الحكومة – سمحت لجموع الاستقلاليين بالانتهاء الى سراى الحاكم العام وترداد هتافاتهم التقليدية ، بدل أن تصدهم بالقوة وبأصدار الأمر باستعمال الغاز المسيل للدموع مع انه قد سمح للاتحاديين بالوصول الى السراى وبالهتاف كما يشاءون .

ولعل القائلين بأن حزب الأمة وسنده من الانصار قد دبروا هذه المؤامرة قد فاتتهم الحقائق الآتية :-

أولا - كان الصدام بين البوليس والهاتفين بحياة السودان الحر المستقل ، فهل خرج هؤلاء من منازلهم فى مؤامرة مدبرة لمقاتلة البوليس ؟

وما ذنب البوليس وهو الساهر على النظام بغض النظر عن لون الحكومة - استقلالية كانت أو اتحادية ؟

ثانيا - هل هذه أول مرة وقع فيها صدام بين الهاتفين والبوليس وهل كانت تلك السوابق مؤامرات مدبرة من السائرين فى المواكب بالأمس والحاكمين اليوم من دعاة الاتحاد مع مصر ؟

ثالثا - كيف يهدم حزب الامة بنيانا أقامه بعد جهاد طويل وكفاح مرير ؟

ان هذا البرلمان هو مفخرة حزب الامة والاستقلاليين على الزمن ، فلا يعقل ان يأتوا عملا يقضى عليه أو يعطله . وأكبر شاهد على ذلك حضور السيد الامام حفل افتتاح البرلمان .

رابعا - ان الشائعات الماضية التى روجها المرجفون فى أوقات مختلفة لتعد أكبر دليل وأقوى شاهد على حرص حزب الأمة الا يصيب الحياة الدستورية الناشئة أى مؤثر يعوق ألم يقل بعض الناس ان حزب الأمة سيقاطع الانتخابات وروجوا لهذا فى الصحف؟

ألم يقل سير جيمس روبرتسون بأن أنصار المهدى سيحدثون ثورة فى السودان ، اذا لم تكن نتائج الانتخابات فى مصلحتهم ؟

ألم يقل بعض الناس ان حزب الأمة سينتهز الفرصة السانحة ليحدث انهيارا دستوريا ؟

ان شيئا من هذا لم يحصل .

ولكن غاب عن هؤلاء كما قلت ان حزب الأمة والاستقلاليين هم أحدب الناس على صيانة

هذا البرلمان من أن يصيبه عبث أو تعطيل لانه ثمرة جهادهم الطويل وغاب عنهم أن يذكروا خطاب المركز العام "أما عن الحكومة القائمة فاننا نتمنى لها التوفيق ، وكل ما نرجوه منها أن تبصر الناس بمستقبل البلاد السياسى ، وان تكشف لهم عن معنى الاتحاد الذى تدين به ؟" .

وغاب عنهم أيضا ان حزب الامة عندما بدأت الاذاعة المصرية تتنكر لنجيب وتلوح بعزله أصدر بيانا جاء فيه :-

١ – وبالنسبة لما تكشف عنه الموقف فى مصر ، فاننا نرى أن يعلن البرلمان السودانى الحالى استقلال السودان فورا وجلاء القوات الاجنبية عن أراضينا .

٢ – أن تبقى الحكومة الحالية والبرلمان الحالى قابضين على زمام الأمور لحماية استقلال البلاد ، والاسراع بسودنة الادارة وتمكين السودانيين من السيطرة على شئون بلادهم سيطرة تامة ، وخلق الاستقرار اللازم للتقدم المطرد .

٣ – يستمر البرلمان الحالى لفترة أقصاها ثلاث سنوات مؤيدا الحكومة الحالية ، ما لم تعجز عن تحقيق الحكم الصالح الذى يصبو اليه الجميع .

ان حزبا كبيرا كحزب الامة ينطق بلسان الملايين من سكان البلاد ليربأ بنفسه من أن يدبر مؤامرة تحارب النظام ، وتقوض اركان البرلمان الناشىء ، وقد سقنا الأدلة الكافية على ذلك لمن ألقى السمع وهو شهيد .

الا رحم الله شهداء حوادث مارس وانزلهم منازل الصديقين والابرار .

وفيما يلى حيثيات المحكمة العليا التى برأت فيها حزب الأمة من تهمة التدبير :

النص الكامل لحيثيات الحكم

فى قضية أول مارس

ان الحكم بالحبس خمس سنوات على المتهم الرابع على محمد هبوبة مناسب ، وعليه ان الاستئناف ضد هذا الحكم قد شطب . ومن رأينا ان الحكم بالحبس أربع سنين على نقدالله كان خفيفا لأنه ورط نفسه فى تحمل مسئولية الامن الخطيرة فى تنظيم هذه الجموع الكبيرة الصاخبة وقيادتها فى حالتها النفسية الثائرة الى السراى . ان المسئولية الأساسية عن نتائج الصراع الذى حدث بين الانصار والبوليس تقع على عاتقه ، وعلى عاتق أى شخص آخر ذى سلطة أعلا كان يتلقى تعليماته منه ، ونظرا للاعتبارات العامة المذكورة فيما بعد ، ولعدم وجود طلب من الحكومة بزيادة الحكم قد قررنا شطب الاستئناف ضد حكم الحبس بأربع سنين الذى نؤيده .

استعراض نهائى للحكم

يجول بخاطرنا هل من الواجب عمل تسويات نهائية للاحكام يلقى قبولا عاما لدى الحكومة والمعارضة والجمهور عامة ، ولكننا فى تقديرنا قد أعطينا وزنا للاعتبارات العامة الآتية :-

اولا - يجب أن تكون الاحكام كافية ومناسبة لتؤكد أولا احترام سلطة الحكومة القائمة على أسس ديموقراطية وخصوصا احترام خدام الحكومة أى البوليس الذى يجب أن يكون لهم سلطة مطلقة فى تنظيم الجماهير لكى تحمى الأرواح والممتلكات وتمنع الاخلال بالامن .

ان حفظ السلام العام له اهمية بالغة مع وضع حدود مشروعة لحق حرية الاجتماع والتعبير عن وجهة النظر السياسية .

ثانيا - ان تكرار حدوث أى شغب مماثل لمثل هذا الشغب الذى أظهرته هذه القضية سيكون كارثة لتقدم هذه البلاد فى المستقبل .

لوم الحكومة

ومن الواضح ان الحكومة نفسها لا تستطيع أن تنجو من كل اللوم عن حوادث أول مارس، فقد سمحت للموقف أن يتطور ، وفى النهاية كانت عاجزة عن ضبطه بشكل يؤكد حفظ النظام العام . ان احتياطات الامن التى اتخذت لم تكن كافية بالمرة . وكانت قد رتبت على عجل .

ان هذا التقصير من جانب الحكومة مفهوم لانها لم تكن لديها خبرة بالحكم أو كيف تستخدم بشكل فعال جهازها المصلحى لاقرار القانون والنظام . ولكن بعد انقضاء الايام الاولى من مارس قد حصل تحسين ملموس فى حالة الأمن ، وقد كسبت الحكومة الجديدة الخبرة والاستقرار مؤيدة فى المسائل القومية من جانب المعارضة .

لم يكن الحادث مدبرا

ان هذا الصراع الذى ادى الى خسائر جسيمة فى الارواح والاجسام لم يثبت بأنه كان مدبرا ، وكان الى حد كبير بعيد نتيجة لسلسلة من الحوادث المؤسفة التى بلغت قمتها عند ميدان كتشنر حيث انطلقت تلقائيا عوامل الفوضى .

معاونة زعماء حزب الامة على الهدوء

ان مثل هذا التوافق فى الظروف فى نظرنا وفيما نعتقد قد لا يحتمل أن يتكرر ، وزيادة على ذلك فان القانون والنظام قد أعيدا بسرعة بمعاونة المسئولين عن الامن وزعماء حزب الامة ، وقصارى القول فاننا بينما نرى أنه لا ضرورة لان نجعل منه عبرة لمجرد التمكين من سلطة الحكومة ، ويجب أن يكون بحيث لا يدع مبررا للمعارضة أن تقول انها أحكام انتقامية.

وعملا بالسلطات المخولة لنا تحت المادتين ٢٦٠ "أ" ٢٧٦ من قانون التحقيق الجنائى فان تقديرنا النهائى للاحكام هو كما يلى :-

(١) عوض صالح الحبس ١٤ سنة

(٢) على فرح الحبس ١٠ سنوات

(٣) على محمد هبوبة الحبس ٥ سنوات

(٤) عبد الله عبد الرحمن نقد الله الحبس ٤ سنوات

وجميع مدة الحبس تبتدىء من ١٩٥٤/٣/١ ما عدا نقد الله فان مدته تبتدىء من ١٩٥٤/٣/٢.

وقد أيدنا التوصية بالمعاملة الخاصة لعلى فرح ونقد الله . نطق بالحكم فى جلسة علنية فى اليوم الثامن من اغسطس سنة ١٩٥٤ فى الخرطوم وبحضور المتهمين الأربعة وممثلى الاتهام والدفاع .

امضاء

و. ب. لندسى

رئيس القضاء

الدعاية المصرية فى السودان

« لقد خرج الانجليز من السودان فلم هذه الدعاية المصرية »

عدنا من مصر بتلك الاتفاقية المعروفة ، ونحن على أتم تفاهم ، وهيىء لنا أن حكومة الثورة صادقة فى كل ما اتفقنا عليه ، وخاصة فى وقف الدعاية المصرية فى فترة الانتقال حتى يتم تقرير المصير فى جو حر محايد ، عملا بالبند الرابع من اتفاقية الجنتلمان .

ولكن سرعان ما بدأت الدعاية المصرية تنشط من جديد وبصورة أقوى وأوسع مما كانت، لتتمكن فى النهاية من تنفيذ السياسة المصرية الثابتة التى أصبح لزاما على أى حكومة مصرية مهما كان لونها ان تتقيد بها ، وتعمل بكل السبل على تحقيقها ، تلك السياسة التى تهدف كما سبق وقلنا لتحقيق أمرين لا ثالث لهما ! :

الاول – السيادة على السودان على نحو من الانحاء

والثانى – (وهى نتيجة طبيعية للاول) أن تكون السيطرة والرقابة التامة على مياه النيل من القاهرة .

بدأت مصر تتحول تحولا واضحا من المواثيق التى قطعتها والعهود التى ارتبطت بها ، فتنبهنا لهذا الخطر ، وبادلناها الرسائل بهذا الشأن ، ولما أعيتنا الحيل ، سافر وفد من حزب الامة الى مصر فى ابريل سنة ١٩٥٣ "٧١" .

التقى الوفد بنجيب وصلاح وحسين ، وكانت الاجتماعات بالغة فى العنف .

وأخيرا وبعد اعترافات لا يجمل أن أتعرض لها ، قر الرأى على أن يصدر اللواء نجيب بيانا يذيعه للشعب السوداني ليطمئن السودانيون على أن مصر لا تقوم بأى دعاية فى السودان ، ولكنا اختلفنا على صيغة البيان المطول الذى أعده نجيب ، والذى لم يشر لما دار فى اجتماعتنا عن ألوان الدعاية المصرية الا بالعبارات التالية :

قال نجيب فى بيانه :

انى أفضل استقلال السودان الف مرة من أن يتحد مع مصر بطرق ملتوية .

وقال أيضا :

اننا عقدنا اتفاقا خاصا مع ممثل حزب الأمة ، ونحن على استعداد لتنفيذ كل كلمة جاءت فيه . (الاشارة هنا لاتفاقية الجنتلمان)

لم نوافق على بيان اللواء نجيب ، فارسلنا له بيانا آخر لم يوافق عليه أيضا .

وهكذا مضينا نتبادل الرسائل الى أن وصلنا خطاب نجيب الأخير الذى يدعو فيه لمحادثات جديدة تحدد معنى الاستقلال ، وما يرمى اليه الاتحاد .

وقد كان الاستقلال الذى ارادته حكومة الثورة فى خطاب نجيب فريدا فى نوعه ، جعل اللواء نجيب نفسه يحس بطرافته أو بخرافته ، فقال بعد أن وجد العرض الجديد يتنافى مع الاستقلال :- والواقع أنه لا فرق كبير بين الاستقلال وبين الاتحاد .

وبهذه المناسبة فان أخشى ما أخشاه ان تؤدى الاتجاهات الجديدة الى استقلال صورى ظاهره الرحمة وباطنه العذاب ويكون الغرض الأساسى منه أن يهدىء حماس الكثرة الغالبة من السودانيين واجماعهم على الاستقلال النظيف غير المشروط ، ومن ثم تواصل مصر الدعاية على نحو ما انكشف لنا الآن ، وعلى نحو ما لم يتكشف لنا حتى هذا الأوان .

ان المرحلة القادمة أخطر مرحلة فى تاريخ السودان ، فاما أن تصل مصر لغايتها وسياستها الثابتة المرسومة عن طريق الاتحاد او الاستقلال الصورى ، أو يدرك السودانيون خطر الاتحاد على حياة الأجيال السودانية المقبلة ، فلا يقبلون الا استقلالا نظيفا غير مشروط .

وأنى على ثقة تامة بان السودانيين لن يرضوا بغير هذا ، ولن تجوز عليهم حيلة جديدة بعد الآن .

نعود الآن لموضوع الدعاية لنرى عما اذا كان هناك جو حر محايد أولا .

الواقع ان الجو الحر المحايد لا وجود له ، فانجلترا قد وفقت فى حل مشكلة قناة السويس حلا يتفق مع مصالحها "٧٢" ، وبذلك أصبحت صديقة حميمة ، ولا يعقل انسان بعد هذه الصداقة أن تتدخل انجلترا (بوصفها طرفا فى الاتفاقية) وتعترض على خرق

عبدالرحمن على طه



على بدرى



عبدالرحمن عابدون

مصر للحياد ، أو تجيب على الاحتجاجات المتكررة التى أرسلها وما زال يوالى ارسالها حزب الأمة .

واذن فالامل الوحيد هو أخلاق الشعب السودانى التى ستكون درعا واقيا من هذا الخطر المحدق .

أما حكومة الثورة فلا أظنها تعترف بأن لها دعاية أو نشاط ولا ندرى بماذا تجيب اذا وجهنا لها الاسئلة الآتية :-

هل خلقت في مصر يا حكومة الثورة اذاعة خاصة بالسودان تذيع كل يوم لتهدم وتحطم كل من يدعو لاستقلال السودان ؟

هل أوفدت يا حكومة الثورة الصاغ صلاح سالم للسودان ، يطوف أطراف البلاد ليخطب الجماهير بما شاء ؟

هل شردت يا حكومة الثورة العمال والطلبة الذين يدينون باستقلال السودان ؟

هل استخدمت يا حكومة الثورة عددا كبيرا من المدرسين في المدارس المصرية بالسودان، حتى ما كان من هذه المدارس أقل من درجة الكتاب ؟

هل حاولت يا حكومة الثورة ان تدسى بأنفك حتى بين صفوف الجيش السودانى ؟

هل فتحت المدارس يا حكومة الثورة وانشأت النوادى والمطابع والمكاتب فى فترة الانتقال ؟

هل تقومين يا حكومة الثورة بنشاط واسع أثم فى المديريات الجنوبية ؟

هل تعلمين يا حكومة الثورة ان أفواجا كبيرة من المصريين قد دخلت السودان بدعوى انهم وسطاء لشركات تجارية أو خدم أو نساجون ؟

هل ترين يا حكومة الثورة أن عدد المصريين الآن وفى فترة الحياد الدقيق أقل أو أكثر من عددهم قبل ابرام الاتفاقية ؟

هذا قليل من اسئلة كثيرة يمكن توجيهها اليك يا حكومة الثورة ؟

واني ومن يشاركونني البساطة السياسية من السودانيين مستعدون لتكذيب الواقع الذى نراه بأعيننا ونلمسه بأيدينا ، اذا رأيت يا حكومة الثورة ان تجيبي بلا عن الاسئلة القليلة المتقدمة .

حكومة الثورة

ووحدة وادي النيل

ذكرت في مواضع متعددة ان السياسة المصرية ازاء السودان لا تتغير مهما اختلفت وتغيرت الحكومات .

فحكومة الثورة عندما ابرمت اتفاقية السودان ، واصرت على ان يكون تقرير المصير على مبدأ الاستقلال أو الرابطة مع مصر ، كانت تعرف ما تهدف اليه بعبارة الرابطة مع مصر ، وكانت تعرف السبل المختلفة الموصلة للاتحاد الذى اذا ما تم فان مصر لا تجد صعوبة فى تكييف الاتحاد الى وحدة ثم الى اندماج لتحقق النظارية المعروفة :

نيل واحد ، شعب واحد

وللتدليل على السياسة المصرية الواحدة الثابتة أسوق اليك مثلا وصية اللواء محمد نجيب التى أملاها للأميرالاى محمود رفعت فى فلسطين ، وطلب اليه ان يطمئن على وصولها لاسرته ، لأنه - أى نجيب - كان يحس بدنو أجله بعد اصابته بجروح خطيرة فى احدى المعارك .

قال نجيب فى وصيته ما يلى :-

"تذكروا ان والدكم مات ميتة شريفة ، وان رغبته الاخيرة هى :-

(١) ان تثأروا لاندحارنا فى فلسطين .

(٢) وان تعملوا من أجل وحدة وادى النيل"

وبعد .

يسألنا كثير من السودانيين قائلين :-

اذا كانت السياسة المصرية ازاء السودان ثابتة لا تتغير ، فلماذا اذن قبلتم توقيع الاتفاقية على مبدأ الاستقلال أو الاتحاد ؟

والاجابة عن هذا السؤال تتلخص فى ثلاث نقط :-

الاولى - ان المصريين أصروا على تضمين مبدأ الاتحاد ، وحجتهم فى ذلك ان فريقا كبيرا من السودانيين ينادى بالاتحاد مع مصر فلا يمكن ان تهمل الاتفاقية هذه الرغبة .

الثانية - اننا كنا على ثقة من ان السودانيين جميعا اذا تركوا وشأنهم سيلتفون حول مبدأ الاستقلال . وها هى ذى بوادر الأمل فى الالتقاء قد بدت تظهر للناس .

الثالثة - انه ما كان يجول بخاطر أحد منا ان مصر ستهجم علينا مثل هذا الهجوم الخاطف السريع الذى يتمثل فى الوان الدعاية المختلفة القائمة فى السودان الآن ، لا سيما والاتفاقية نصت بوضوح على كفالة الجو الحر المحايد الضرورى لتقرير المصير .

هذا هو موقف الحكومات المصرية من السودان .

"عزم أكيد على تحقيق الاتحاد فالوحدة فالاندماج"

فما هو موقف السودانيين من بلادهم ؟

"عزم أكيد على تحقيق الاستقلال التام مهما يتطلب الأمر من تضحيات قد تبلغ حد الموت" .

(١) الحاكم العام الجديد يقول

واجبى تنفيذ الاتفاقية ١٩٥٥

القى السير نوكس هلم "٧٣" الحاكم العام الخطاب التالى من راديو ام درمان فى السادس من ابريل سنة ١٩٥٥ .

قال فيه :

" قد حضرت للسودان فى لحظة حاسمة من تاريخكم وسيكون هدفى الدائم أن أعاونكم بكل ما عندى من استطاعة حتى تتخطوا المراحل النهائية من فترة الانتقال فى يسر وأمان ، ان الاتفاقية المصرية الانجليزية لعام ١٩٥٣م قد أوضحت الطريقة التى يجب اتباعها ، وان واجبى الاول كممثل لدولتى الحكم الثنائى أن أعمل على تنفيذ الاتفاقية حسبما تقتضيه حدود السلطات المخولة لى . ان مصيركم فى أيدكم أنفسكم ، وبمشيئة الله سأكون معكم هنا لاشهد تسلمكم لكافة أزمة الامور فى بلادكم متحدين أقوياء فى وطنكم حسبما تمليه عليكم رغبتكم الحرة الاكيدة .

واننى فى هذه الليلة أعلن اننى سأظل فى خدمتكم ما بقيت ممارسا للسلطة العليا فى بلادكم ، وأخيرا أتقدم اليكم بتمنياتى الخالصة وتحياتى الطيبة ، وأرجو أن نسترشد جميعا بالحكمة وقوة الاحتمال فى الاشهر التى نحن مقبلون عليها .

نعم حضرت الينا يامعالى الحاكم العام فى لحظة حاسمة من تاريخنا وأعلنت ان واجبك تنفيذ الاتفاقية التى أوضحت الطريق لما يجب اتباعه كما قلت فى رسالتك للشعب السوانى انه وعد صريح أكيد للمحافظة على الجو الحر المحايد ، وها نحن أولاء ننتظر التنفيذ .



السير نوكس هلم

(٢) الدعوة الاستقلالية تنتظم البلاد كلها

ان الاحساس الطبيعى بحق الانسان فى الحرية والاستقلال وان الاتجاهات المصرية فى السودان بعد ان خرج الانجليز منه ولم يعد لهم أثر فيه ، جعلت السودانين يرتابون فى نوايا مصر وجعلتهم يفكرون من جديد فى مستقبل بلادهم النهائى . فما عادت الحيل المختلفة لاتحاد الند للند تجد الى قلوبهم طريقا لان " الندية " ان صح هذا التعبير لاتتم الافى حدود الاستقلال التام لكل البلدين .

ولماحست مصر بهذا الاتجاه الاستقلالى الشامل بدأت تتحدث عن تامين حدودها كأنه تخشى أن نغزوها ونستولى عليها ، أو كانا أقدر منها على الاتفاق مع الدول الاجنبية والاشتراك معها لغزوا البلدان الضعيفة واحتلالها بالقوة ! .

ولاشك ان مصر قد رسمت سياستها التى ستعمل على تنفيذها قبل أن تفلت منها الفرصة الاخيرة ، ولعل هذه السياسة تتلخص فى أمرين :

الاول – أن تعمل كل ما فى وسعها فى المرحلة القادمة لتكسب التصويت لجانب الاتحاد .

الثانى – ان تسرع فى بناء السد العالى ليتسنى لها خزن المياه المتبقية كلها أو جلها فتفيد منها فى الزراعة وفى توليد الكهرباء للصناعة ولايهمها بعدئذ حتى لو استقل السودان لانه سيكون استقلالا ضعيفا هزيلا لاتسنده مقومات اقتصادية .

أفلا تراها تحاول الاسراع بابرام اتفاق بينها وبين حكومة السودان قبل أن تقوم فى السودان دولة مستقلة ربما تكون معادية لها كما حذرها ساستها المتقدمين ؟

ولكن صلابة المفاوضين السودانيين "٧٤ " ومواقفهم المشرفة الخالدة أطاحت بهذا الامل، وستطيح به فى كل محاولة اخرى بعد أن وضحت للجميع نوايا مصر وسياستها المرسومة عن مياه النيل وبعد تلك المسرحية التى مثلتها حكومة الثورة مع السيد خضر حمد وزير الرى السودانى فلم تحكم التمثيل وكل ما أفادته من الرواية ان كشفت عن أطماعها المستورة ، أما خضر حمد وأعوانه فقد عادوا الى بلادهم بخير ما يعود به الرجال . ومهما يكن من أمر فان الدعوة الاستقلالية أصبحت كاملة شاملة وسار فى ركابها الزارع والعامل والطالب وأقرتها مبدأ أساسيا ومطلبا قوميا جميع الأحزاب والهيئات كما سترى .

(٣) طلبة الجامعات يهتمون بمستقبل السودان

رسالة لندن

فيما يلى نص الخطاب الذى بعث به الطلبة السودانيون بلندن الى سكرتير عام الامة :

بعد التحية

نحن الطلبة السودانيين المجتمعين بالمهرجان الثقافى السنوى ببيت السودان بلندن يوم الاحد الموافق ٢٦ ديسمبر ١٩٥٤م قررنا ان يكون تقرير مصير السودان كالاتى :

١ - الاستقلال التام .

٢ - للحكومة السودانية المستقلة ان تنسق علاقات الصداقة مع مصر وقد أقر ارسال هذا القرار الى كل الهيئات التى يخصها تقرير المصير .

(٤) قرار اتحاد طلبة كلية الخرطوم الجامعية

فى الساعة السادسة من مساء الامس (الاحد ١٥ يناير سنة ١٩٥٥م) انعقد الاجتماع التاريخى العام لاتحاد طلبة كلية الخرطوم الجامعية بدا ر الاتحاد بالخرطوم ، وذلك لبحث مستقبل السودان واتخاذ قرار يعبر عن رأ ى طلبة الجامعة وبعد ان استعرض الاجتماع الاراء طرح الموضوع للتصويت ، فاتخذ الطلبة بالاجماع القرار التالى :

يعمل الطلبة لقيام ميثاق وطنى على الاسس والمبادى التالية :

١ - استقلال السودان التام عن كل من مصر وبريطانيا .

٢ - رفض الارتباط بأى حلف عسكرى .

٣ - المحافظة على الحريات العامة .

(٥) الجبهة الاستقلالية

اجتمع يوم الاثنين ١٩٥٥/١/٢٩ مندوبون عن احزاب الامة والجمهورى الاشتراكى والجبهة المعادية للاستعمار "٧٥" وشخصيات مستقلة ، وشخصيات عمالية ، وقد وافقوا بالاجماع على الخطاب التالى الذى عرض على الاجتماع :-

نجتمع الآن عقب الدعوة التى وجهها السيد محمد احمد محجوب فى الليلة السياسية التى أقيمت بدار الجبهة المعادية للاستعمار بام درمان وأهاب فيها بالاحزاب والشخصيات ان تتكتل حول شعار الاستقلال على الأسس التى قدمها اتحاد كلية الخرطوم الجامعية وهى :-

١ - الاستقلال التام .

٢ - كفالة الحريات العامة .

٣ - عدم ربط بلادنا بالاحلاف العسكرية ومعونات الدول الأجنبية التى تؤثر على سيادتنا .

ان هذه النقاط فى الواقع تمثل أسس الالتقاء بين جميع السودانيين الذين يريدون حقا تحرير بلادهم ، تحريرا يحفظ لها عزتها وتقدمها . ونحن الآن نرتبط بهذه الأسس للعمل المشترك من أجل حرية بلادنا .

على هذه الأسس القويمة تم تكوين الجبهة الاستقلالية وانضوت فيها الاحزاب الآتية :-

حزب الأمة

الحزب الجمهورى الاشتراكى

الحزب الجمهورى

الجبهة المعادية لاستعمار

(٦) التقاء الاحزاب السودانية على

مبدأ الاستقلال التام والسيادة الكاملة

أصدر الحزب الوطنى الاتحادى بيانا عن رأيه فى مستقبل السودان السياسى جاء فيه: السودان جمهورية مستقلة ذات سيادة كاملة .

وبهذا قطع خط الرجعة على كل من يأمل فى وحدة أو اتحاد . وعلى أثر هذا البيان أسرعت الجبهة الاستقلالية فأوفدت عددا من أعضائها للسيد اسماعيل الازهرى رئيس الحزب الوطنى الاتحادى للترحيب بهذا النداء الوطنى الاستقلالى .

سلم وفد الجبهة الرئيس أزهرى مذكرة فى التاسع من ابريل تنص على ما يأتى :-

أولا - ترحيب الجبهة الاستقلالية باتجاه الحزب الوطنى نحو الاستقلال التام .

ثانيا - الوعد بمساندة الحكومة القائمة داخل البرلمان وخارجه .

ثالثا - الدعوة بعقد ميثاق وطنى مع سائر الاحزاب السودانية بتأييد الاستقلال التام والسيادة الكاملة .

وها هو ذا الحزب الجمهورى الاستقلالى "٧٦" يبارك بدوره اتجاه الحزب الوطنى الاتحادى فى اعلان الجمهورية المستقلة ذات السيادة الكاملة .

فمن بقى اذن خارج هذا الاجماع الشامل ؟

لم يبق أحد ، ولم يبق اذن الا أن تجتمع الاحزاب والهيئات لعقد الميثاق الوطنى الذى يجمع الصفوف ويوحد الكلمة ، والذى سيكون قوة ما بعدها قوة لتحقيق أهداف البلاد .

(٧) الميثاق الوطنى

علمت من أوثق مصادر الجبهة الاستقلالية أن الجبهة فرغت من اعداد الخطوط العامة للميثاق الوطنى ، ولم يبق الا أن تصاغ مواد الميثاق ، ثم ترسل لجميع الاحزاب السياسية والهيئات العامة المختلفة ، للاطلاع عليها ومناقشتها . وبعدئذ يحدد الميعاد لعقد مؤتمر عام يحضره ممثلو الاحزاب والهيئات ليصاغ الميثاق صياغة نهائية يذاع بعدها على الشعب السودانى ليكون على بينة من الامر .

وقد علمت أيضا ان الخطوط العامة للميثاق الوطنى تتلخص فى ثلاث نقط :

الهدف

الوسائل

تأمين الاستقلال

١ - الهدف :

تحقيق استقلال السودان استقلالا تاما غير مشروط بأى شرط وذلك بأن تقوم فى البلاد جمهورية مستقلة ذات سيادة كاملة تتمثل فى جيشها وعلمها ونقدها واقتصادياتها وسياستها الخارجية .

٢ - الوسائل :

أن تتقدم الحكومة والمعارضة فى البرلمان وفى شهر اغسطس القادم باقتراح تطلب فيه من دولتى الحكم الثنائى اجلاء جيوشها من السودان طبقا للمادة "١١" من الاتفاقية ، وذلك بأن يحذف منها الجزء الخاص بتقرير المصير ما دام السودانيون ممثلين فى احزابهم وهيئاتهم قد أجمعوا على الاستقلال .

٣ - تأمين الاستقلال :

(أ) عدم الدخول فى أى احلاف عسكرية مع أى دولة أو كتلة أجنبية ، لئلا يحمل السودان على الدخول فى حرب لا مصلحة له فيها .

(ب) كفالة الحريات العامة .

(ج) تكوين لجنة مشتركة ممثلة لجميع الاحزاب والهيئات لتدرس مصالح الجنوب وتقدم عنها تقريرا تشرع الحكومة فى تنفيذه بأسرع ما يمكن ، لان ذلك مما يحافظ على وحدة السودان .

(د) توثيق عرى الصداقة وحسن الجوار مع مصر والشعب المصرى ، ومع كل الحكومات المجاورة .

هذا هو مجمل ما وصل الى علمنا قبل الفراغ من طبع الكتاب "٧٧" ، وهو فى رأينا ميثاق عظيم نأمل أن تلتقى عنده الاحزاب والهيئات وتعمل به متحدة متآزرة حتى يتم استقلال البلاد وتكمل سيادتها .

وفق الله الجميع لما فيه الخير والبركة للسودان .

خاتمة

(١) الى السيد الامام :

لقد حاولت فى هذا الكتاب أن أكشف لك عن أمرين :—

الأول – سيادة السودان المسلوبة ، والظروف المختلفة التى كانت تحيط بهذه السيادة من غموض ومن نزاع مرده الطمع الذى يجعل السيادة فى بادىء الامر نهبا مقسما بين الشريكين ، ويجعلها مرة ملكا خالصا لاحدهما بدعوى التبعية التى تؤيدها وحدة الدين واللغة والعادات والتقاليد ، ويجعلها مرة أخرى ملكا مشتركا يكفل لرعايا الطرفين المساواة وعدم التمييز فى حق الهجرة للسودان ، والاقامة فيه ، وحق المتاجرة والتملك . ثم يجعلها آخر الامر ملكا ثابتا لمصر كما أرادها النحاس فى سنة ١٩٥١ يوم قال للسودان : كن جزءا من مصر فلم يكن !

الثانى – أن أكشف عن وثبتك الصادقة وجهادك الموفق ، وجهاد الميامين من الرجال الذين التفوا حولك فالفوا عندك الرأى والحكمة ، ووجدوا فيك القائد والراعى والمنقذ ، فسرت وساروا خلفك فى جهاد قارب العشرين عاما .

جهاد استلزم التضحية بالصحة فوهبت الصحة والعافية لبلادك لترد سيادة السودان اليه.

جهاد تعرضت فيه لما تعرضت من شدائد هيأك الله لمواجهتها ، وهيأها أولا لتنجلى على يديك فرددت سيادة السودان اليه ، وقلت لأهله :

"ها هى ذى سيادة بلادكم قد ردت اليكم ، وأصبحت الكلمة الاخيرة فى تقرير مصيركم لكم وحدكم ، فحذار أن يفلت الأمر منكم لان الاستقلال لا يكون الا مرة ، ولن يعود اذا أفلت الا بجهود مرة" .

ثم قلت لهم :

"ان النظام الذى أراه صالحا لحكومة البلاد هو النظام الجمهورى الديمقراطى" .

ثم حددت العلاقة بمصر يوم قلت ، ونشر قولك :

"انى لأرى فى الافق القريب مصر والسودان بلدين حرين مستقلين متعاونين فى السراء والضراء . يتمسك ابناؤهما بأهداب الدين الحنيف ومكارم الاخلاق ، وتزدهر فيهما الزراعة والصناعة والتجارة ، ويرتفع مستوى المواطن فيهما الى أرقى ما وصلته الشعوب المتحضرة من حيث التعليم والصحة والتقاليد الحسنة" .

ها انت قد ردت السيادة لأهلها ، وقام البرلمان ثمرة لذلك الجهاد الشاق . وها أنت تحدد نوع الحكومة للبلاد .

وها انت ذا تحدد العلاقة مع مصر .

فكانت نهاية البداية صفحة خالدة فى سجل التاريخ .

لم يبق بعد هذا كله الا أن يقرر السودانيون مصير بلادهم ولا أحسبهم يقررون غير المبدأ الذى تريده ، وسعيت وما زلت تسعى لتحقيقه . فها هى ذى جموع الشعب نزاعة كلها الى الاستقلال التام ، تواقة كلها الى الحرية المطلقة ، ولن تقرر غير الاستقلال اذا تركت وشأنها ، فهل من أمل أن يترك السودانيون وشأنهم ؟ لا أعتقد ذلك .

(٢) الى الشعب السودانى

لا أعتقد أن مصر ستكف عن الدعاية والتجني على الجو الحر المحايد لتبلغ بذلك الاتحاد الذى تريده وتتم لها السيطرة التامة على مياه النيل .

ولا أعتقد ان انجلترا بعد اتفاقية قنال السويس ستتخذ أى اجراء يعكر صفو العلاقات الجديدة بينها وبين مصر ، لا سيما وشبح الحرب العالمية يبدوا ماثلا فى الافق .

ولكنى أعتقد فى شيء واحد يحمينا من دعاية مصر ، ونجد فيه الحصانة والامان من دعاية مصر ، وذلك الشيء هو الخلق السودانى العظيم ، فعلى هذا الخلق وحده نعقد الآمال، وبهذا الخلق وحده سيبلغ السودان ما يريده .

وفقك الله أيها السوداني لتخرج من المعركة بعلم مرفوع ، وجيش مرموق ، ونقد متداول ، واقتصاد مركز ، وسيادة خارجية يوجهها ابناؤك ولا أحد غير أبنائك .....

عبد الرحمن على طه

مراجع الكتاب

(١) السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير ١٩٥٣ ، صادر عن رئاسة مجلس الوزراء ، جمهورية مصر ، (القاهرة ، ١٩٥٣) .

(٢) عبد الرحمن الرافعى ، مصر والسودان (القاهرة ، ١٩٥٣) .

(٣) Mekki Abbas, The Sudan Question: The Dispute over the Anglo Egyptian Condominum 1884 -1951, (London, 1952).

(٤) محاضر جلسات الجمعية التشريعية

(٥) محاضر جلسات مجلس ادارة حزب الأمة

(٦) مذكرات شخصية

الهوامش

(١) قصد به فترة الحكم التركى - المصرى فى السودان (١٨٢٠ - ١٨٨٥) .

(٢) قصد بها الخرطوم ، الا ان المهدى اقام عاصمته فى أم درمان .

(٣) قصد الخليفة غرب السودان ، وتقع قرية ام دبيكرات غرب مدينة كوستى .

(٤) رفع العلم المصرى الى جانب العلم البريطانى ونتج أستخدام اللفظ " تركى " من اطلاق عبارة الحكم التركى - المصرى " على الفترة (١٨٢٠ - ١٨٨٥م) ، ويرجع ذلك الى أن غزو السودان فى عام ١٨٢٠م قد تم باذن من السلطان العثمانى اذ تبعت مصر آنذاك وكذلك السودان لتركيا .

(٥) شغل كرومر منصب قنصل بريطانيا العام فى مصر فى الفترة من سبتمبر ١٨٨٣م الى عام ١٩٠٧م . شغل بطرس غالى منصب وزير الخارجية المصرى .

(٦) لم تتطرق اتفاقية الحكم الثنائى لمسألة السيادة على السودان والتى كانت حتى ذلك الوقت ، ومن الناحية النظرية للسلطان العثمانى باعتبار ان غزو السودان فى عامى ١٨٢٠ - ١٨٢١م قد تم باسمه ، وعندما اعلنت مصر محمية بريطانية فى ديسمبر ١٩١٤م ، عزلت بريطانيا الخديوى عباس حلمى المعين من قبل تركيا ، وبذلك عزلت تركيا من الصراع على السيادة الذى أصبح محصورا بين مصر وبريطانيا ، وطالب الوطنيون المصريون بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى بسيادة مصر على السودان باعتبار أنها آلت لمصر بحق الفتح فى عام ١٨٢٠م ولم تتأثر باتفاقية الحكم الثنائى ، التى اختصت بالشئون الادارية . وادى اختلاف الراى بين بريطانيا ومصر حول مسألة السيادة الى فشل جميع المفاوضات البريطانية - المصرية عدا مفاوضات معاهدة ١٩٣٦م والتى ادرج بها نص مبهم عن السيادة . ولم تحسم هذه المسألة نهائيا الابعد وقوع الانقلاب العسكرى فى مصر فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢م والذى اعترف قلدته بحفظ سيادة السودان لاهله .

(٧) منعت بقية بنود الاتفاقية تصدير وتوريد الرقيق من والى السودان ، وشراء وتوريد الاسلحة النارية والمواد الكحولية للسودان ، وسريان القوانين المصرية على السودان ،

ومنح امتيازات خاصة للاجانب فى السودان وتطبيق نظام المحاكم المختلطة المعمول به في مصر على السودان ، واشارت هذه الاتفاقية الى رفع العلم المصري وحده على مدينة سواكن الى أن عدل هذا بموجب اتفاق آخر وقع فى يوليو١٨٩٩ عوملت بموجبه سواكن كسائر أنحاء السودان .

(٨) أنظر A. A. El Aryan ,Condominum and Related Situations in International Law, (Cairo, 1952).

(٩) تلى انتصار المهدى على القوات التركية – المصرية ، بقيادة هكس باشا ، فى موقعة شيكان (نوفمبر ١٨٨٣م) ان طلب شريف باشا ، رئيس الوزراء المصرى آنذاك ، مساعدة عسكرية من الحكومة البريطانية والحكومة التركية لسحق قوات المهدى . لم توافق الحكومة البريطانية علي هذا الطلب ونصحت شريف باشا باخلاء السودان ، رفض شريف وقدم استقالته روافق خلفه نوبار باشا على إخلاء السودان .

* عبد الرحمن الرافعى ، مصروالسودان (القاهرة ، ١٩٥٢م)

* نفس المصدر ، ص ١٢٧

* انظر Mekki Abbas, The Sudan Question (London ,1952) PP73 - 100

(١٠) تكونت لجنة ملنر عقب أحداث ثورة عام ١٩١٩م فى مصر ، ولم يكن من مهامها بحث مسألة السودان الا ان اصرار الجانب المصرى على ذلك أدى الى صدور هذا التقرير ، انظر Public Record Office (London) Foreign Office 4979 NO E 101961 / 6/16 (Hearafter, P. R. O. F. O.)

(١١) عقدت هذه المفاوضات فى لندن فى الفترة من ١٣ يوليو الى ١٠ نوفمبر وترأس الجانب المصرى رئيس الوزراء عدلى يكن وترأس الجانب البريطانى اللورد كيرزن وزير الخارجية وأناب عنه فى غيابه المستر لندسي من كبار موظفى وزارة الخارجية . انظر P. R. O. F. O. 371/6298 No E 7239/260/16 and P. R. O. F. O. 371/6306, No. E 11909/26.

(١٢) طبق نظام الإمتيازات الأجنبية فى مصر باعتبارها جزءا من الامبراطورية العثمانية ، وكان أصل هذا النظام اتفاقيات أبرمها السلطان العثماني سليمان القانونى (١٥٢٠ - ١٥٦٦) منحت بموجبها بعض الدول الاجنبية حق الاتجار فى أراضى الأمبراطورية العثمانية . وشكل هذا النظام تهديدا خطيرا للإقتصاد والقانون المصرى تمثل فى تغول قناصل الدول الاجنبية ، عن طريق محاكم القناصل ، على حق المواطن المصرى وذلك بالوقوف الى جانب رعاياهم . ودفع ذلك الوضع الحكومة المصرية الى تطبيق نظام المحاكم المختلطة ، والذى لم يفد فى اصلاح الوضع . ولم يلغ هذا النظام نهائيا الا بعد توقيع معاهدة عام ١٩٣٦ .

* <u>السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣</u> (جمهورية مصر ، رئاسة مجلس الوزراء ، القاهرة ، ١٩٥٣) ص ١٥ - ص ١٩ ، يشار اليه بعد هذا بالسودان .

* السودان ص ١٥ - ص ١٩

(١٣) اصدرت الحكومة البريطانية هذا التصريح مقابل شروط عرفت باسم التحفظات الأربعة وهى :

١ - حق بريطانيا فى تأمين مواصلات الأمبراطورية البريطانية عبر مصر .

٢ - الدفاع عن مصر ضد كل أنواع العدوان .

٣ - حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحقوق الأقليات .

٤ - السودان .

(١٤) يوجد نص الإنذار تحت النمرة P. R. O. F. O. 371/8969/10/16 Egyptian Claim to Sudan, 11 February, 1923.

* انظر مكي عباس ص ٦١

(١٥) اغتال اعضاء جمعية الفدائين السرية السير لى استاك بالقاهرة فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ تنفيذا لما تنادى به الجمعية من أن الإغتيال السياسى للبريطانيين هو السبيل الوحيد

لاستكمال استقلال مصر . انظر Daly M. W. The Governor- Generalship of Sir Lee Stack in the Sudan, (Leiden, 1981).

(١٦) أنحى الجزء المتقدم من الانذار باللائمة على الحكومة المصرية لاخفاقها فى الحد من الشعور العدائى ضد مصالح بريطانيا فى مصر والسودان والذى نتج عنه اغتيال حاكم عام السودان . أنظر P. R. O. F. O. 371/ No E 10180/368/16, Anglo - Egyptian Relations, 22 November, 1924.

(١٧) نفت الحكومة المصرية مسئوليتها عن الحادث ووافقت على تقديم الاعتذار ودفع الغرامة المالية . انظر P. R. O. F. O. 371/10044 No. E 10184/363/16, Anglo - Egyptian Relations, 23 November, 1924.

(١٨) بالرغم من اعتراض الحكومة المصرية على بقية المطالب ، أصدرت الحكومة البريطانية تعليماتها الى ادارتها فى السودان بسحب الضباط والوحدات المصرية التابعة للجيش المصرى من السودان ، وزيادة الأرض المروية فى الجزيرة من ٣٠٠٫٠٠٠ فدان الى الكمية التى تقتضيها الحاجة .

(١٩) عقدت مفاوضات ثروت – تشمبرلين فى لندن فى الفترة من يوليو الى نوفمبر ١٩٢٧ . واقترح عبد الخالق ثروت رئيس الوزراء المصرى الرجوع الى الحالة التى كانت قائمة قبل حوادث عام ١٩٢٤ . رفض الجانب البريطانى هذا الاقتراح واتفق على ارجاء مسألة السودان الى مباحثات مستقبلية ، الا أن مجلس الوزراء المصرى قد رفض اجازة هذا الاتفاق .

* السودان ص ٤٠

(٢٠) بدأ العمل فى تشييد خزان سنار فى عام ١٩١٣ وتوقف لظروف الحرب العالمية الاولى (١٩١٤ – ١٩١٨) ، ودارت عقب الحرب مفاوضات مطولة فى بريطانيا حول تمويل الخزان بقرض من الحكومة البريطانية . واكتمل بناء الخزان فى عام ١٩٢٥ .

* Mekki Abbas, The Sudan Question, pp 73 - 88.

(٢١) وقعت اتفاقية مياه النيل فى مايو ١٩٢٩ ، ووقع عن الجانب المصرى ، رئيس الوزراء محمد محمود ، وعن الجانب البريطانى المندوب السامى البريطانى فى القاهرة . وبنيت هذه الإتفاقية على توصيات لجنة ثلاثية كونت فى عام ١٩٢٥ من عضوين مصرى وبريطانى وآخر محايد ، لتنظيم استفادة مصر والسودان من مياه النيل .

(٢٢) شغل ميرغنى حمزة منصب وزير الرى فى أول حكومة وطنية تكونت فى يناير ١٩٥٤ ، وبقى بمنصبه حتى إقالته فى ديسمبر من نفس العام ، وخلفه خضر حمد وزيرا للرى .

(٢٣) يبدو أن هناك خطأ فى الترجمة من الانجليزية الى العربية فى النص المنقول عن كتاب السودان اذ استخدمت الوثيقة الاصلية لفظ حكم ثنائي (Condominum)بين مصر وبريطانيا ، ولم تستخدم لفظ سيادة Æ (Sovereignty)أنظر P. R. O. F. O. 371/13843, No. J 1916/5/16, Proposed Anglo - Egyptian Treaty of Alliance, 9 July, 1929.

(٢٤) بدأت مفاوضات هندرسن – محمد محمود فى لندن فى يونيو ١٩٢٩ واتفقا – علاوة على المادة المذكورة داخل النص – على دراسة موضوع ديون مصر على السودان ، وتسويتها على أسس عادلة . كما وعدت الحكومة البريطانية بدراسة الإقتراح المصرى حول عودة اورطة من الجيش المصرى الى السودان . ورفض مجلس الوزراء المصرى مرة أخرى إجازة هذا الاتفاق .

* السودان ص ٤٥

(٢٥) تألفت وزارة برلمانية فى مصر ، فى يناير ١٩٣٠ ، برئاسة مصطفى النحاس ، زعيم حزب الوفد ، واستؤنفت المباحثات مع الحكومة البريطانية ما بين ٣١ مارس ١٩٣٠ و٨ مايو ١٩٣٠ وكان مصيرها الفشل . انظر P. R. O. F. O. 371/14608, No. J/ 1070/4/16, Anglo - Egyptian Negotiations, 1 April 1930. P. R. O. F. O. 371/14608, No. J/ 1017/4/16, Anglo - Egyptian Negotiations, text of Egyptians proposals communicated on 2 April, 1930. PRO. F. O. 371/14610, No. J/ 1253/4/16, proposed Anglo - Egyptian Treaty, 15, April, 1930.

* السودان ص ٥٥

(٢٦) قصد بهما إتفاقيتى الحكم الثنائى ، يناير ١٨٩٩ ، ويوليو ١٨٩٩ (انظر اعلاه ص ٣١ - ٣٢) .

* السودان ص ٥٩

* نفس المصدر ص ٧٣

(٢٧) بدأت مفاوضات معاهدة ١٩٣٦ فى يوليو من نفس العام ، بالاسكندرية وترأس الوفد البريطانى سير مايلز لامبسون - المندوب السامى البريطانى لدى مصر- (والذى أصبح بعد توقيع المعاهدة السفير البريطانى لدى مصر) وترأس الوفد المصرى مصطفى النحاس . وتشكل وفد المفاوضات المصرى من جميع الاحزاب السياسية المصرية ، عدا الحزب الوطنى ، الذى رفع شعار لا مفاوضات الا بعد الجلاء . وشارك سير ستيوارت سايمز ، حاكم عام السودان ، فى مناقشة مسألة السودان خلال تلك المفاوضات . ووقعت المعاهدة فى أغسطس ١٩٣٦ بلندن . و"معاهدة الشرف" هو الإسم الذى وصفه بها مصطفى النحاس . أنظر Ibrahim, H. A. The 1936 Anglo - Egyptian Treaty, (Khartoum, 1976)

* السودان ص ٨٦

(٢٨) وصل السيد عبد الرحمن الى بريطانيا فى ٢٠ يوليو ١٩٣٧ ، وتكون الوفد المرافق له من يعقوب الحلو ، عبد الله الفاضل ، الفاضل بشرى ، محمد الخليفة شريف ، الهادى عبد الرحمن المهدى والطيب عبد الله الفاضل . ولا توجد إشارة فى وثائق عام ١٩٣٧ الخاصة بهذه الزيارة ما يفيد بأن الامام قد استدعته وزارة الخارجية البريطانية للتحدث فى امر معاهدة ١٩٣٦ الا انه توجد ، فى وثائق عام ١٩٤٤ ، اشارة الى مقابلة تمت بين السيد عبد الرحمن والمستر Scrivener ، من موظفى وزارة الخارجية البريطانية ، اثناء زيارة الأخيرة للسودان فى عام ١٩٤٤ ، وأخبره السيد عبد الرحمن خلالها بانه قام باجراء محادثة بمقر وزارة الخارجية بشأن معاهدة ١٩٣٦ ، ولازال عند رأيه منها . وبناءاً على هذه المعلومات قام Scrivener بمراجعة المحاضر الخاصة

الا انه لم يعثر على محضر المحادثة .

(٢٩) للمزيد من التفاصيل عن قيام مؤتمر الخريجين انظر Afaf A. Abu Hasabo, Factional Conflict in the Sudanese Nationalist Movement 1918 - 1948, (London, 1985).

(٣٠) طالبت المذكرة أيضا بتشكيل لجنة من سودانيين لاجازة الميزانية والقوانين ، وفصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية ، وتشكيل مجلس أعلى للتعليم باغلبية سودانية ، والغاء الهجرة الى المناطق المقفولة ، وتحديد الجنسية السودانية ووقف الهجرة الى السودان ، عدا الحدود التى سمحت بها معاهدة عام ١٩٣٦م ، وانهاء عقد الشركة السودانية الزراعية الخاصة بمشروع الجزيرة ، والعمل على تعيين السودانيين فى وظائف سياسية وقصر التعيين فى الوظائف الحكومية عليهم ، ووضع حد لنشاط المدارس التبشيرية ، وتوحيد المناهج التعلمية فى الشمال والجنوب .

(٣١) أوضح السكرتير الادارى فى رده على المذكرة ، بتاريخ ٢٩ أبريل ١٩٤٢م ، أن معظم المطالب التى وردت فيها تمس وضع السودان السياسي والدستورى والذى ارتكز على اتفاقية الحكم الثنائى ومعاهدة عام ١٩٣٦م ، والذى لايمكن تغييره الا باتفاق مشترك بين دولتى الحكم الثنائى ، وأضاف بأن المؤتمر لايملك حق التحدث بصفة سياسية .

(٣٢) كونت الادارة البريطانية فى السودان لجنة فى فبراير ١٩٤٣م برئاسة السكرتير الادارى للنظر فى تكوين مجلس إستشارى لشمال السودان ورفعت توصياتها الى الحكومة البريطانية التى قامت باجازتها وتكون المجلس من ٢٨ عضوا معظمهم من زعماء القبائل بالاضافة الى عدد من التجار وموظفى الحكومة.

(٣٣) ذكر أرنست بيفن ، وزير خارجية حكومة العمال(١٩٤٥م – ١٩٥١م) ، فى تصريحه بأن حكومته تنظر الى اليوم الذى يستطيع السودانيين فيه تقرير مستقبل بلادهم السياسى ، وأن الحكومة البريطانية ليست لها أهداف أخرى فى السودان سوى تحقيق رفاهية السودانيين P.R ,O.F.O. 371 / 53351. NoJ 13226 / 24 / 16 From F.O . to Cairo ,27 , March , 1946

(٣٤) بدأت هذه المفاوضات فى مصر فى يوليو ١٩٤٦م بين الوفد البريطانى برئاسة وزير الحربية ، المستر استانسقيت ، الذى أناب عن المستر بيفن ، والوفد المصرى برئاسة إسماعيل صدقى ، رئيس الوزراء المصرى . تعثرت المفاوضات فى أكتوبر ١٩٤٦م ، وغادر صدقى مصر الى لندن لاجراء مباحثات خاصة مع بيفن ، دارت فى الفترة من ١٨ الى ٢٢ أكتوبر ، وتمخض عنها ماعرف ببروتكول السودان الذى اعترف بسيادة مصر الرمزية على السودان حتى الوقت الذى يبلغ السودانيون فيه مرحلة تقرير المصير

* السودان ص ٩٩ - ص ١٠٠

* السودان ص ١٠١ ، ص ٤٠١ ، ص١٠٧

*السودان ص ١١٠ - ١١٤

(٣٥) انظر P. R. O . F.O. 371 /53262, J / 5130124 / 16 Sudan Protocol Record of an interview of Sayed Abddel Rahman El Mahdi With the Prime Minister. 28 November, 1946.

(٣٦) انشأت قوة دفاع السودان رسميا فى ١٧ يناير ١٩٢٥م عقب مقتل سير لى إستاك وسحب القوات المصرية من السودان .

(٣٧) وقع ميثاق الاطلنطى فى سبتمبر عام ١٩٤١م ، بين الرئيس الامريكى فرانكلين روزفلت ورئيس الوزراء البريطانى ونستون تشيرشل . وأكد الميثاق حماية الديمقراطية وحق الشعوب فى تقرير مصيرها .

(٣٨) وقعت خمسون دولة على ميثاق سان فرانسيسكو ، فى عام ١٩٤٤م ، وكان هذا الميثاق النواة لقيام هيئة الامم المتحدة .

(٣٩) تقدم إسماعيل صدقى باستقالته فى ٧ ديسمبر ١٩٤٦م بسبب اختلافه مع الحكومة البريطانية حول تفسير بروتوكول السودان ، وواصل خلفه محمود فهمى النقراشى المفاوضات مع الحكومة البريطانية ، وتعثرت المفاوضات مرة أخرى وقرر مجلس

الوزراء المصرى إحالة القضية المصرية ، بما فيها مسألة السودان الى مجلس الامن الدولى .

* السودان ص ١٢٤

* السودان ص ١٢٥

* السودان ص ١٢٧

* السودان ص ١٣٠

(٤٠) كون الحاكم العام لجنة فى فبراير ١٩٤٦م من ستة عشر موظفا من موظفى الحكومة ، وكانت عضويتها مناصفة بين البريطانيين والسودانيين . كانت مهمة اللجنة دراسة التطورات الدستورية فى السودان . قدمت اللجنة تقريرها فى مارس عام ١٩٤٧ وأوصت بقيام جمعية تشريعية لتحل محل المجلس الأستشارى لشمال السودان ، ومجلس تنفيذى ليحل محل مجلس الحاكم العام الذى انشأ منذ عام ١٩١٠م .

(٤١) انظر وقائع جلسات مجلس الأمن المنعقدة فى ليك سسكس (نيويورك) للنظر فى النزاع الانجليزى المصرى ١٩٤٧ (الخرطوم ، بلا تاريخ) . نوقشت مسألة السودان فى مجلس الأمن فى الفترة من ٥ أغسطس الى ١٠ سبتمبر ١٩٤٧ ، ولم يتوصل الى إتفاق وقرر المجلس ارجاء النظر فى المسألة المصرية برمتها .

* السودان ص ١٩٤

* السودان ص ١٩٩

* السودان ص ٢٠١

* السودان ص ٢١٠

(٤٢) صحب وفد من الأحزاب الإتحادية ، بقيادة اسماعيل الازهرى ، زعيم حزب الأشقاء ، النقراشى الى مجلس الامن .

(٤٣) شغل عبد الفتاح عمرو منصب سفير مصر لدى المملكة المتحدة .

(٤٤) رفعت توصيات مؤتمر إدارة السودان لدولتي الحكم الثنائي للتصديق عليها ، وابدت الحكومة المصرية بعض التحفظات حول قانون الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذى ، وشكلت لجنة مشتركة تكونت من روناك كامبل ، السفير البريطاني لدى مصر ، وأحمد خشبة ، وزير الخارجية المصرى ، لدراسة القانون ورفعت توصياتها الى مجلس الوزراء المصرى الذى رفض اجازتها .

(٤٥) احد اقطاب الحركة الاستقلالية ، قاد المعارضة فى الجمعية التشريعية ، وكان زعيم المعارضة في أول برلمان سوداني ، وشغل منصب وزير الخارجية في عامي ١٩٥٧ - ١٩٥٨ وعام ١٩٦٤ وترأس مجلس الوزراء ما بين عامى ١٩٦٥ - ١٩٦٦ وعامى ١٩٦٧ - ١٩٦٩ . قدم هذا الأقتراح فى فبراير ١٩٤٩ وهزم بـ٤٢ صوتا مقابل ٢١ صوتا .

(٤٦) عمل فى خدمة حكومة السودان منذ عام ١٩٢٢ وشغل منصب السكرتير الادارى ما بين ١٩٤٥ - ١٩٥٣ .

(٤٧) عمل فى خدمة حكومة السودان من عام ١٩٢٧ وحتى عام ١٩٥٣ وعين رئيسا للقضاء فى عام ١٩٤٥ وشغل منصب السكرتير القضائي ما بين ١٩٤٧ -١٩٥٣ .

(٤٨) وزير خارجية حكومة الوفد (يناير ١٩٥٠ - يناير ١٩٥٢) .

(٤٩) احتجت الحكومة المصرية رسميا على مناقشة الجمعية التشريعية لمسألة الحكم الذاتى ، وطلبت وزارة الخارجية البريطانية من إدارتها فى السودان وقف مناقشة الإقتراح لتزامن ذلك مع المفاوضات التى كانت تدور فى لندن بين وزير الخارجية البريطاني ورصيفه المصرى . انظر/ P. R. O. F. O. 371/80359, No JE 10115/39, F. O. to Khartoum, 13 December, 1950.

(٥٠) تخرج فى مدرسة كتشنر الطبية وشغل منصب أول وزير للصحة فى الفترة من عام ١٩٤٩ الى عام ١٩٥٣ .

* السودان ص ٢٥٥ - ٢٥٦ .

* السودان ص ٢٥٥ - ٢٥٦ .

(٥١) حاكم عام السودان (١٩٤٧ - مارس ١٩٥٥)

* السودان ص ٢٦٠ - ٢٦١

(٥٢) خلف كامبل فى يونيو ١٩٥٠ ، سفيرا المملكة المتحدة لدى مصر ، وبقى بمنصبه حتى عام ١٩٥٤ ، وأناب عن حكومته فى رئاسة الوفد البريطانى خلال مفاوضات نوفمبر ١٩٥٢ - فبراير ١٩٥٣ ، مع الحكومة المصرية والتى اسفر عنها توقيع اتفاقية الحكم الذاتى وتقرير المصير للسودان فى ١٢ فبراير عام ١٩٥٣ .

* السودان ص ٢٨٥

* السودان ص ٢٨٦ - ٢٨٨

(٥٣) عين الحاكم العام بموجب قانون الجمعية التشريعية عشرة أعضاء بالجمعية بالإضافة الى الاعضاء الممثلين عن طريق الانتخابات المباشرة وكان عددهم عشرة أيضا وانتخب ثلاثة واربعون عضوا انتخابا غير مباشر ومثل المديريات الجنوبية ثلاثة عشر عضو انتخبوا عن طريق مجالس المديريات .

(٥٤) الإشارة هنا الى صفقة الأسلحة الفاسدة التى قامت بشرائها الحكومة المصرية واستخدمها الجيش المصرى خلال حرب فلسطين عام ١٩٤٨ .

(٥٥) كونت لجنة تعديل الدستور فى أبريل ١٩٥١ برئاسة القاضى استانلى بيكر واعضاء عن حزب الأمة ، حزب الجبهة الوطنية ، حزب الإتحاديين ، وممثلين لزعماء القبائل والجنوبيين وأعضاء مستقلين ، ورفض حزب الأشقاء الدعوة التى وجهت له للاشتراك فى اللجنة . وكان الأعضاء السودانيون فى اللجنة : محمد أحمد محجوب ، محمد أحمد أبوسن، بوث ديو ، عبد الله خليل ، عبد الفتاح المغربى ، ابراهيم بدرى ، ابراهيم قاسم مخير ، عبد الماجد أحمد ، حسن عثمان إسحاق ، عبد الله ميرغنى ، الدرديرى محمد عثمان ، ميرغنى حمزة وعبد الرحمن على طه .

(٥٦) الإشارة هنا الى حوادث عام ١٩٢٤ (انظر أعلاه ص ٤١ - ص ٤٤) .

اعضاء اللجنة اثر إلغاء حكومة الوفد لاتفاقيتي ١٨٩٩ ومعاهدة عام ١٩٣٦ وجادل بعض الأعضاء بأن زوال الحكم الثنائي الذى نتج عن هذا الإجراء يعنى عدم وجود أساس دستورى للادارة البريطانية فى السودان وتقدموا باستقالتهم من اللجنة وهم : عبد الله ميرغني ، حسن عثمان إسحاق ، محمد أحمد محجوب ، عبد الماجد أحمد والدرديرى محمد عثمان .

(٥٨) عهد الملك فاروق - بعد عزله لحكومة الوفد فى يناير ١٩٥٢ - الى على ماهر بتشكيل حكومة لم تستمر طويلا ، وكلف نجيب الهلالى بتشكيل حكومة أخرى .

(٥٩) قام الجيش المصرى بقيادة محمد نجيب بانقلاب عسكرى أطاح بالملك فاروق فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وعزل الملك وغادر مصر الى المنفى بايطاليا .

(٦٠) P. R. O. F. O. 371, 96910, No. JE 1051/302, Report of a meeting between the Secretary of State for Foreign Affairs and Sayed Abd El-Rahman al-Mahdi, 11 October, 1952.

(٦١) الاشارة هنا إلى محاولة الحكومة الأمريكية لاغراء السودانيين بقبول التاج المصرى ، لكى يتسنى الحصول على موافقة الملك فاروق بضم مصر الى حلف دفاعى مشترك فى الشرق الأوسط ضد دول المعسكر الشرقى بقيادة الاتحاد السوفيتي .

(٦٢) الاشارة هنا الى مؤلف ونستون تشيرشل "The River War" والذى وصف فيه حملة كتشنر على السودان والمواقع الحربية التى دارت بين الجيش الغازى ودولة المهدية ، ومما تجدر الاشارة اليه أن تشيرشل كان أحد الضباط الذين اشتركوا فى الحملة .

(٦٣) عميد القانونين المصريين .

(٦٤) قصد بهما صلاح سالم وحسين ذو الفقار صبرى .

(٦٥) تفاعلت الحكومة المصرية مع هذا الخطاب بعزل السنهورى من وفد المباحثات مع الجبهة الاستقلالية .

(٦٦) وقعت اتفاقيات أخرى بين الحكومة المصرية والحزب الجمهورى الإشتراكى والأحزاب

الاتحادية ، رفعت على ضوئها الحكومة المصرية مذكرة الى الحكومة البريطانية فى ٢ نوفمبر ١٩٥٢ ، نتج عنها افتتاح المفاوضات بين الجانبين المصرى والبريطانى فى ٢٠ نوفمبر ١٩٥٢ وتوقيع إتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ .

(٦٧) أنظر نص الرسالة فى P. R. O. F. O. 371/96914, No JE/ 1051/454,
From F. O. to Governor-General, Khartoum 6 December, 1952.

(٦٨) P. R. O. F. O. 371, 96914, No JE 1051/548, From Governor-General to F. O., 21 December, 1952.

(٦٩) يوجد النص الكامل للاتفاقية وملاحقها فى P. R. O. F. O. 371, 102742
وفى كتاب السودان . ومما تجدر الاشارة اليه أن دستور الحكم الذاتى قد أصبح الملحق الرابع للاتفاقية ، وهو فى الأساس مسودة ، بنيت على توصيات لجنة تعديل الدستور ، وناقشتها الجمعية التشريعية وتم رفعها الى دولتى الحكم الثنائى فى ٨ مايو ١٩٥٢ وعدلت بعض موادها نتيجة للمفاوضات المصرية - البريطانية .

(٧٠) اختلف اللواء نجيب مع اعضاء مجلس قيادة الثورة حول سلطات رئيس الجمهورية ، وقدم استقالته فى ٢٢ فبراير ١٩٥٤ واضطر لسحبها تحت ضغط الجماهير ، واستمر فى منصبه حتى إقالته نهائيا فى نوفمبر ١٩٥٤ .

(٧١) تكون الوفد من على بدرى وعبد الرحمن عبدون وعبد الرحمن على طه .

(٧٢) بدأت مفاوضات الجلاء فى أبريل ١٩٥٣ وقطعت فى مايو ١٩٥٣ بسبب الاختلاف بين الجانبين حول وجود فنيين بريطانيين فى قاعدة قنال السويس ، واستؤنفت المحادثات فى أوائل عام ١٩٥٤ لتقطع مرة أخرى لاصرار الجانب البريطانى على العودة للقنال فى حالة حدوث هجوم مسلح على اى دولة من دول الشرق الاوسط ، بينما رأى الجانب المصرى أن يقتصر ذلك فى حالة حدوث هجوم مسلح على مصر . استؤنفت المحادثات للمرة الثالثة وتوصل الطرفان الى إتفاق فى ٢٧ يوليو ١٩٥٤ نص ضمن ما نص عليه على الغاء معاهدة عام ١٩٣٦ وجلاء القوات البريطانية عن مصر خلال عشرين شهر . وصدقت الدولتان على الاتفاقية فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ .

(٧٣) خلف روبرت هاو فى مارس ١٩٥٥ وبقى بمنصبه حتى إعلان إستقلال السودان فى اول يناير ١٩٥٦ .

(٧٤) بدأت مفاوضات مياه النيل في أواخر عام ١٩٥٤ بين ميرغني حمزة ، وزير الرى السودانى والمهندس المصرى ، محمد أمين ، بمقر وزارة الرى المصرية ، ولم يتم التوصل الى إتفاق . استؤنفت المفاوضات فى أبريل ١٩٥٥ وتكون وفد سودانى برئاسة خضر حمد ، وتكون الوفد المصرى من وزير الرى المصرى ، وصلاح سالم وزير شئون السودان وفشل الجانبان فى التوصل الى إتفاق وكانت أهم نقاط الخلاف تحديد نصيب السودان من مياه النيل وإصرار الجانب المصرى على عدم زيادة حصة السودان قبيل قيام السد العالى .

(٧٥) تكون الحزب الجمهورى بزعامة محمود محمد طه فى عام ١٩٤٥ ، وتكون الحزب الجمهورى الاشتراكى في عام ١٩٥١ ، وتكونت الجبهة المعادية للاستعمار فى عام ١٩٥٣ وهى فى الاساس الحركة السودانية للتحرر الوطنى التى تكونت فى عام ١٩٤٦ .

(٧٦) كون حزب الاستقلال الجمهورى ميرغنى حمزة وخلف الله خالد وأحمد جلى ، وزراء الختمية الثلاثة الذين تم فصلهم من الحكومة الوطنية الأولى ، فى ديسمبر ١٩٥٤ .

(٧٧) صدر هذا الكتاب فى مايو ١٩٥٥ وحتى إعلان الاستقلال رسميا فى اول يناير ١٩٥٦ تعالت الاصوات منادية بالإستقلال التام ، وتبنت هذا الموقف معظم الجبهات والأحزاب السياسية بما فيها الحزب الحاكم وأدى ذلك الى تعديل مواد إتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ الخاصة بتقرير المصير ، فبينما نص فى الإتفاقية على ترك الأمر لجمعية تأسيسية منتخبة ، رأت بعض الدوائر تحديد الأمر عن طريق إستفتاء عام على الاستقلال التام او الإتحاد مع مصر ، وسرعان ما عدل عن هذا وأعلن البرلمان السودانى ، بالاجماع ، فى جلسته التاريخية المنعقدة فى ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ الاستقلال التام .

مراجع التحقيق

١ - الوثائق غير المنشورة :-

دار الوثائق البريطانية (لندن)

وثائق وزارة الخارجية البريطانية P. R. O. F. O. 371 Files under Egypt and the Sudan, No

6295 - 6326
7730 - 7738
8959 - 8963
10039 - 10070
12358 - 102378
13844 - 13855
13843 - 13851
14605 - 14651
20097 - 20116
20870 - 20886
20909 - 20913
21999 - 22005
53250 - 53297
62940 - 62963

٢ - الوثائق المنشورة :-

١ - السودان من ١٢ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ ، صادر عن رئاسة مجلس الوزراء ، جمهورية مصر ، (القاهرة ، ١٩٥٣) .

٢ - وقائع جلسات مجلس الأمن المنعقدة في ليك سكس (نيويورك) للنظر في النزاع الانجليزي - المصري ١٩٤٧ (الخرطوم ، بلا تاريخ) .

٢ - الكتب :-

1 - Aryan A. A. Condominum and Related Situations in International Law, (Cairo, 1952).

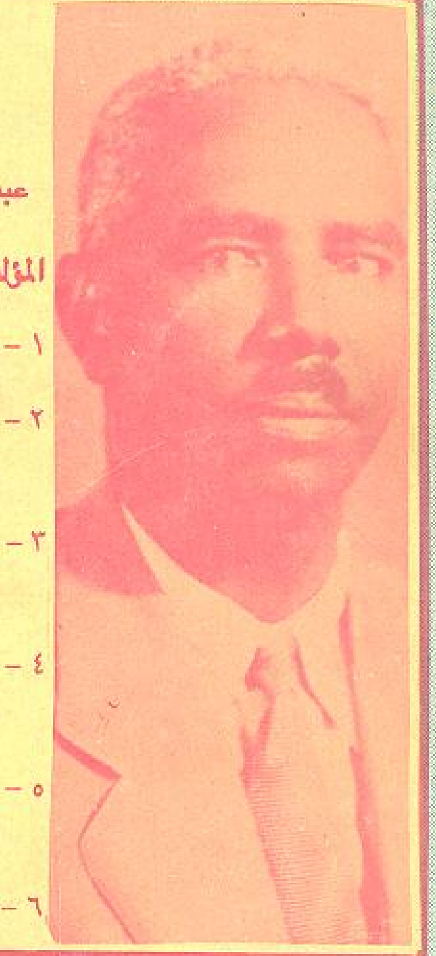
2 - Abu Hasabo A. A. Factional Conflict in the Sudanese Nationalist Movement, (London, 1985).

3 - Daly, M. W. The Governor - Generalship of Sir Lee Stack in the Sudan, (Leiden, 1981).

4 - Ibrahim H. A. The 1936 Anglo - Egyptian Treaty, (Khartoum, 1976).

5 - Sabry, H. A., Sovereignty for the Sudan, (London, 1983).

رقم الايداع : ٩٣/٩٢/١٧٠



عبد الرحمن على طه

المؤلف فى سطور :

١ - ولد باربجى بالاقليم الأوسط فى عام ١٩٠١

٢ - تلقى تعليمه الأولى بكتاب المسلمية ، والأوسط والثانوى بكلية غردون التذكارية .

٣ - شغل منصب نائب عميد معهد التربية ببخت الرضا (١٩٣٥ - ١٩٤٨) .

٤ - عين اول وزير سودانى للمعارف فى عام ١٩٤٩ وبقى بمنصبه حتى عام ١٩٥٣ .

٥ - عين وزيرا للحكومات المحلية فى مارس ١٩٥٨ الى ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ .

٦ - توفى ودفن باربجى فى ٢ نوفمبر ١٩٦٩ .



تصميم بثينة ابوروف